مقدمة أولويات الحركة الاسلامية

أحمد اللَّه تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على رسوله المصطفى، وعلى آله وصحبه.. وبعد:

فقد كانت فرصة طيبة جمعني فيها القدر بالأخ الكريم الأستاذ محمد الهاشمي الحامدي الكاتب الصحفي المسلم الواعي، حين جمعنا المؤتمر السنوي لرابطة الشباب المسلم العربي - في أمريكا الشمالية في الشتاء المنصرم (ديسمبر 1989م) وحدَّثني فيها عن «مركز دراسات المستقبل الإسلامي» الذي تعاون على إنشائه مجموعة من المفكرين المسلمين، وضرورةِ تعاوني معه، ودعمي له.

كما حدَّثني عن عزم هذا المركز على عقد ندوة حول «قضايا المستقبل الإسلامي»، وعن موضوعات هذه الندوة، والمشاركين فيها، ورأيي في ذلك. وقد رحبت بالمركز والندوة، ولم أبخل بنصح ولا مشورة، ولكنه -أيده اللَّه- أصرَّ على أن يأخذ مني وعدًا مؤكَّدًا بالمشاركة فيها، ولكي يغريني بالحضور قال: إننا سنعمل على عقدها بالبلد الذي تحبه ويحبك: الجزائر، وطلب إليَّ أن يكون بحثي للندوة عن «أولويات الحركة الإسلامية في العقود الثلاثة القادمة» لَمَّا رآني شديد الاهتمام بما أسميه «فقه الأولويات»، والتركيز عليه، والحديث عنه، وهو جزء من اهتمامي بتسديد الحركة الإسلامية، وترشيد الصحوة الإسلامية، فهذا همي الأول والأكبر، وما أعظمه من هم أدعو اللَّه أن يعينني

على القيام بحقه. ومن هنا لم يسعني إلا أن أستجيب للأخ الفاضل، فالموضوع والداعي والمشاركون والمكان كلها تغريني -بل تُلزمني- بتلبية الدعوة.

واستعنتُ اللَّه تعالى، وشرعت في الكتابة فيما طُلِب مني، رغم كثرة الأسفار التي صادفتني في تلك المرحلة، وطالما قطعت عليَّ حبل التفكير المتواصل في البحث.

وكانت الثمرة هذه الصحائف التي أقدمها اليوم، راجيًا أن يكون فيها شعاع، وإن يكن ضئيلًا، على الطريق، فإن لم يكن، فحسبنا إثارة الموضوع للبحث والمناقشة، ففي ذلك تبصرة وذكرى[1].

وما كتبته هنا هو امتداد وتكملة ومتابعة لما كتبته من قبل عن الحركة الإسلامية خاصة، وعن الصحوة الإسلامية عامة، من كتب ورسائل ومقالات[2].

والفرق بين الحركة والصحوة: أن الحركة تُعبِّر عن جماعة، أو جماعات منظمة ذات أهداف محددة، ومناهج مرسومة. أما الصحوة فهي تيار عام دافق، يشمل الأفراد والجماعات، المنظَّم وغير المنظَّم. فبينهما - كما يقول علماء المنطق - عموم وخصوص مطلق، فكل حركة صحوة، وليست كل صحوة حركة، والصحوة

(1) أضفتُ إلى البحث الأصلي فصولًا جديدة، كما أعملت فيه يد التنقيح والتحسين، حتى ظهر في صورته الحالية.

(2) من ذلك: سلسلة كتب: «حتمية الحل الإسلامي»، وبخاصة جزء «الحل الإسلامي فريضة وضرورة»، «ظاهرة الغلو في التكفير»، «أين الخلل؟»، «التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا»، «الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف»، «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي» وغيرها.

إذن أوسع دائرة من الحركة، وأكثر امتدادًا، وهكذا ينبغي أن تكون.

والصحوة مدد ورافد للحركة، وسند لها، والحركة دليل وموجِّه للصحوة، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر ويتفاعل معه.

وأود أن أشير هنا إلى أمر مهم، وهو أني أريد بالحركة الإسلامية: الحركة بمعناها العام، ولا أقصد حركة معينة، وإن كان أكثر تمثيلي بحركة الأخوان المسلمين؛ لأنها الحركة التي نشأتُ فيها، وعشتُ محنها ومنحها، وخبرت الكثير من أحوالها، قرابة نصف قرن من الزمان.

وقد جعلت عنوان البحث: «أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة». ولم أتقيد بـ«العقود الثلاثة» كما طُلب مني؛ لأني لا أوافق على مثل هذا التحديد الصارم في هذا الزمن السريع التغيُّر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الدوحة في رمضان سنة 1410هـ (إبريل سنة 1990م).

يوسف القرضاوي

تمهيد . .

حول الحركة الإسلامية

- ماذا نعنى بالحركة الإسلامية.
- الحركة عمل شعبي طوعي جماعي منظم.
- مهمة الحركة تجديد الإسلام.
- بماذا يكون التجديد المنشود؟
- تعدد مجالات العمل الحركي، وأيها أولى.

ماذا نعني بالحركة الإسلامية؟

أريد بالحركة الإسلامية: ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة.. كل الحياة.

فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل، وعمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يُقال، أو خطب ومحاضرات، أو كتب ومقالات، وإن كان هذا كله مطلوبًا، ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة، واللَّه تعالى يقول: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة: 105].

الحركة عمل شعبي محتسَب:

وهي عمل شعي يقوم أساسًا على الانبعاث الذاتي، والاقتناع الشخصي، إيمانًا واحتسابًا، وابتغاء ما عند اللَّه، لا ما عند الناس.

والأصل في هذا الانبعاث، هو هذا التوتر الذي يُحسُّ به المسلم حين تدركه الصحوة، وتمور به أعماقه، نتيجة التناقض بين إيمانه من جهة، وواقع أمته من جهة أخرى، فينطلق من حبه لدينه، ونُصحه للَّه ولرسوله ﷺ ولكتابه ولأمته، وشعوره بتقصيره، وتقصير الجماعة من حوله، وحرصه على أداء الواجب، واستكمال النقص، والإسهام في إحياء الفرائض المعطَّلة، من الحكم بشريعة اللَّه، وتوحيد الأمة الإسلامية على كلمة اللَّه، وموالاة أولياء اللَّه، ومعاداة أعداء اللَّه، وتحرير الأرض الإسلامية من كل عدوان أو سيطرة غير إسلامية، وإعادة الخلافة الإسلامية الواجبة شرعًا إلى القيادة من جديد، وتجديد فريضة الدعوة إلى الإسلام،

والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل اللَّه، باليد أو باللسان أو بالقلب، وذلك أضعف الإيمان، حتى تكون كلمة اللَّه هي العليا.

قصور العمل الرسمي:

هذا العمل الشعبي المحتسب، هو الذي ينشئ الحركة الإسلامية، أما العمل الحكومي الرسمي، أو شبه الرسمي، مثل إنشاء مجامع أو مجالس عليا، أو اتحادات أو روابط، للشئون الإسلامية، تشرف عليها وزارات الأوقاف، أو غيرها من الأجهزة التابعة للدولة، فقد يُسهم في خدمة الإسلام وأهله بنصيب، يقلُّ أو يكثر، وَفْقًا لنيَّة القائمين عليه وهِمَّتهم، ومقدار ولائهم لدينهم، قبل ولائهم لدنياهم ودنيا مَن ولَّوْهم المناصب.

ولكن هذا العمل قاصر، ومعيب دائمًا من عدة أوجه:

1 – أنه يدور في فلك السياسة المحلية للدولة التي تُنشئه، وتُنفِق عليه، فهو يتحرك أو يتوقف، ويتكلم أو يصمت، ويُشرِّق أو يُغرِّب، تبعًا لهذه السياسة، ولهذا لا يُعبِّر عن الإسلام الخالص، وعن أمَّته الكبرى، بقدر ما يُعبر عن هذه الدولة المعينة.

2 – أنه لا يقوم – غالبًا – على أناس يفرزهم العمل، ويصهرهم الجهاد، ويبرزهم الميدان، بل على «التعيين» من رجال ترضى عنهم الدولة المُنفقة، ويحرصون على إرضائها رغبًا أو رهبًا. ولهذا لا يسعهم أن يخالفوا عن أمرها، أو يقولوا: لِمَ؟ أو: لا. وأنا أتحدث هنا عن الأعم الأغلب، وإلا فقد يوجد بين

«الرسميِّين» من يفوق بعض العاملين «الشعبيِّين» إخلاصًا للَّه، وغيرة على دينه، وعملًا لتمكينه.

3 – أنه كثيرًا ما تنقصه النية الصادقة لنصرة الإسلام، بل قد يراد به كسب سياسي خالص، وغالبًا ما يكون هذا العمل «مسجد ضرار» ظاهره العبادة والتقوى، وباطنه التفريق بين المؤمنين، وتعويق العاملين المخلصين.

4 – إنه – لهذا كله – متهم من الجماهير والشعوب، معزول عن مشاعرها وتأييدها. حتى العلماء الرسميُّون الذين جنَّدوا أنفسهم لخدمة سياسة الدولة، فينطقون إذا أرادت لهم أن ينطقوا، ويصمتون إذا أرادت أن يصمتوا؛ يفتقدون ثقة الجماهير بهم، ويسمونهم «علماء السلطة» أو «عملاء الشرطة».

ولهذا كله لا يستطيع العمل الإسلامي الرسمي أو شبه الرسمي – في غيبة الحكم الإسلامي – أن ينشئ حركة إسلامية حقيقية، وإن كان يستطيع بما لديه من إمكانات أن يقوم ببعض الخدمات العلمية والعملية، وتقديم المعونات المادية والأدبية للعمل الإسلامي الشعبي ومؤسساته. وخصومًا إذا كان على رأسه بعض المخلصين الشجعان.

الحركة عمل جماعي منظم:

والحركة الإسلامية – إلى جوار أنها عمل شعبي محتسب – هي عمل جماعي منظم، فلا يكفي أن يقوم أفراد محتسِبون مخلصون من هنا وهناك، يعملون متناثرين للإسلام، وإن كان عملهم مرصودًا لهم في ميزانهم عند اللَّه، فإن اللَّه لا

يضيع عمل عامل من ذكر أو أنثى. وكل امرئ يُجزى بما قدم حسَب نيَّته وإتقانه ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: 7].

ولكن العمل الفردي في واقع الأمة الإسلامية المعاصرة، لا يكفي لسد الثغرة، وتحقيق الأمل المرتجى، بل لا بد من عمل جماعي، وهذا ما يوجبه الدين، ويحتِّمه الواقع.

فالدين يدعو إلى «الجماعة»، ويكره «الشذوذ»، فيد اللَّه على الجماعة، ومن شذَّ شذ في النار، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية، ولا صلاة لمنفرد خلف الصف، ولا لمتقدم على الصف، والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا. والتعاون على البر والتقوى فريضة من فرائض الدين، والتواصي بالحق والصبر أحد شروط النجاة من خسران الدنيا والآخرة.

والواقع يُحتم أن يكون العمل المثمر جماعيًّا، فاليد الواحدة لا تصفق، والمرء قليل بنفسه، كثير بإخوانه، ضعيف بمفرده، قويٌّ بجماعته، والأعمال الكبيرة لا تتم إلا بجهود متضافرة، والمعارك الحاسمة لا يتحقق النصر فيها إلا بتضامٍّ الأيدي، وتعاضد القُوى، كما قال القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: 4].

ولا بد أن يكون العمل الجماعي منظَّمًا، قائمًا على قيادة مسؤولة، وقاعدة مترابطة، ومفاهيم واضحة، تحدد العلاقة بين القيادة والقاعدة، على أساس من الشورى الواجبة المُلزمة، والطاعة المُبصرة اللازمة.

فالإسلام لا يعرف جماعة بغير نظام، حتى الجماعة الصغرى في الصلاة، تقوم على النظام، لا ينظر اللَّه إلى الصف الأعوج، ولا بد للصفوف أن تتراصَّ وتتلاحم، ولا يجوز ترك ثُغرة في الصف دون أن تُملأ. فأيُّ فرجة تُهمَل يسدها الشيطان. المنكب بجوار المنكب، والقدم بجانب القدم. وحدة في الحركة والمظهر، كما أنها وحدة في العقيدة والوجهة: «**لا تختلفوا فتختلف قلوبكم**».

يُعدِّل الإمام الصفَّ خلفَه حتى يستقيم ويتصل، وينصح مَن وراءه أن «**لينوا بأيدي إخوانكم**». فالجماعة تقتضي قدرًا من الليونة والمرونة لموافقة سائر الصف.

وبعد ذلك تكون الطاعة للإمام، «**إنما جعل الإمام ليؤتّم به، فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنصتوا**».

ولا يقبل من أحد أن يشذَّ عن الصف، ويسبق الإمام فيركع قبله أو يسجد قبله، ويُحدث نشازًا في هذا البناء المنظَّم المتناسِق. فمن فعل ذلك يخشى أن يمسخ اللَّه رأسه رأس حمار!

ولكن هذا الإمام إذا أخطأ، فإن من حق مَن وراءه -بل من واجبه- أن يصحِّح له خطأه، سواء كان من غلطٍ أم سهو، وسواء كان الخطأ في القول أم الفعل، في القراءة أم في أركان الصلاة الأخرى.

حتى إن المرأة في الصفوف البعيدة تصفق بيدها، لينتبه الإمام إلى خطئه.

إنها صورة مصغَّرة لنظام الجماعة الإسلامية، وما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين القيادة والجندية، فليست إمامة معصومة، ولا طاعة عمياء مطلقة.

مهمة الحركة تجديد الإسلام:

ما هي مهمة الحركة الإسلامية؟

إن الحركة الإسلامية إنما قامت لتجديد الإسلام والعودة به إلى قيادة الحياة من جديد، بعد إزالة العقبات من الطريق.

و«تجديد الإسلام» ليس تعبيرًا من عندي. إنه تعبير نبوي، نطق به الحديث الذي رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدِّد لها دينها**».

ولقد كان اتجاه أغلب شرّاح هذا الحديث إلى أن كلمة «مَنْ» فيه تعني «فردًا» واحدًا معيَّنًا، يقوم بتجديد الدين، وحاولوا بالفعل تعيينه في الغالب من العلماء والأئمة الأعلام، ممن تكون وفاته قريبة من رأس قرن مضى، مثل عمر بن عبد العزيز في القرن الأول (ت: 101هـ)، والشافعي في القرن الثاني (ت: 204هـ)، ثم اختلفوا كثيرًا في مجدد المائة الثالثة.. وهكذا.

بيْد أن بعضهم نظر إلى أن «مَنْ» في الحديث تصلح للجمع كما تصلح للفرد، فيجوز أن يكون المجدِّد جماعة لا واحدًا. وهذا ما رجَّحه ابن الأثير في كتابه «الجامع للأصول» والحافظ الذهبي وغيرهما.

وأزيد على هذا أمرًا آخر فأقول: ليس من الضروري أن يكون المجدِّد جماعة بمعنى عدد من الأفراد هم فلان وفلان وفلان.. بل جماعة بمعنى مدرسة وحركة فكرية وعملية تقوم بتجديد الدين متضامنة.

وهذا ما أرجحه في فهم هذا الحديث الشريف[1]، وتطبيقه على قرننا هذا الـذي ودعناه لنستقبل قرنًا جديدًا، نسأل اللَّه أن يجعل يومنا فيه خيرًا مـن أمسـنا، وغـدنا خيرًا من يومنا.

بماذا يكون التجديد؟

والتجديد الذي يجب أن تقوم به الحركة الإسلامية ينبغي أن يتجسـد في ثلاثـة أمور:

الأول: تكوين طليعة إسلامية، قادرة - بالتكامل والتعاون - على قيادة المجتمع المعاصر بالإسلام، دون تقوقع ولا تحلل، وعلى علاج أدواء المسلمين مـن صـيدلية الإسلام نفسه، طليعة يجمع بين أفرادها: الإيمان العميق، والفقه الدقيق، والـترابط الوثيق.

والثاني: تكوين رأي عام إسلامي يمثل القاعد ة الجماهيرية العريضة التي تقـف وراء الدعاة إلى الإسلام، تحبهم وتساندهم، وتشد أزرهـم، بعـد أن وعـت مجمـل أهدافهم، ووثقت بإخلاصهم وقدرتهم، ونفضت عنها غبار التشويش والتشـويه للإسلام ورجاله وحركاته.

والثالث: تهيئة مناخ عام عالمي كذلك يتقبل وجود الأمة الإسلامية، حين يفهم حقيقة الرسالة الإسلامية، والحضارة الإسلامية، ويتحرر من العقد الخبيثة، التـي

(1) انظر في هذا: موضوع (تجديد الدين في ضوء السنة) في كتابنا: «من أجل صحوة راشـدة، تجـدد الدين وتنهض بالدنيا».

تركها تعصب القرون الوسطى، في أعماق نفسه، ومن الأباطيل التي خلفها الكذب والتشويه في أم رأسه، رأي عام يفسح صدره لظهور القوة الإسلامية بجوار القوى العالمية الأخرى، مدرِكًا أن من حق المسلمين أن يحكموا أنفسهم وفق عقيدتهم، باعتبارهم أغلبية في بلادهم، كما تنادي بذلك مبادئهم الديموقراطية الحية التي يتغنَّوْن بها، وأن من حقهم أن يدعوا إلى رسالتهم الإنسانية العالمية، باعتبارها إحدى الأيديولوجيات الكبرى في العالم التي لها ماض وحاضر ومستقبل، ويدين بها أكثر من ألف مليون في دنيانا التي نعيش فيها.

* * *

أولويات الحركة الإسلامية

تعدد مجالات العمل:

إن مجالات العمل أمام الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مجالات رحبة فسيحة.. وعلى قادة الحركة العمليين، ومنظِّريها الفكريِّين، أن يدرسوا هذه المجالات بأناة، دراسة علمية قائمة على الإحصاءات والبيانات الموثَّقة والمؤكَّدة.

هناك مجال العمل التربوي:

لتكوين «الإطارات» البشرية، والطلائع الإسلامية، وتربية جيل النصر المنشود، من الذين يفهمون الإسلام، ويؤمنون به كله: علمًا وعملًا، ودعوة وجهادًا، ويحملون دعوة الإسلام إلى أمتهم أولًا، وإلى العالم بعد ذلك، بعد أن التزموا به: فكرة واضحة في رؤوسهم، وعقيدة راسخة في قلوبهم، وخُلقًا يوجِّه كل حياتهم، وعبادة مع اللَّه، وتعاملًا مع الناس، ومنهاجًا حضاريًّا ينهض بالأمة، ويوحِّدها على كلمة اللَّه، ويهدي الإنسانية الحائرة للتي هي أقوم.

وهناك العمل السياسي:

لاستخلاص الحكم من أيدي الضعفاء والخونة، ليوضع في أيدي الأقوياء الأمناء، الذين لا يريدون عُلُوًّا في الأرض ولا فسادًا، والذين إن مكَّنهم اللَّه في الأرض أقاموا الصلاة، وآتَوُا الزكاة، وأمروا بالمعروف، ونهَوْا عن المنكر.

وهناك العمل الاجتماعي:

للإسهام في علاج الفقر والجهل، والمرض والرذيلة، والوقوف في وجه المؤسسات المشبوهة، التي تجعل من العمل الاجتماعي والخيري أداةً لتغيير هُوية الأمة وارتباطها بعقيدتها.

وهناك العمل الاقتصادي:

للمشاركة في تنمية المجتمع، وتخليصه من التبعية، والغرق في الديون الربويّة، والعمل لإيجاد مؤسسات اقتصادية إسلامية.

وهناك العمل الجهادي:

لتحرير الأرض الإسلامية، ومقاومة القوى المعادية للدعوة الإسلامية والأمة الإسلامية، والمحافظة على حرية الإرادة الإسلامية، واستقلال القرار الإسلامي.

وهناك العمل الدعوي والإعلامي:

لنشر الفكرة الإسلامية، وشرح تعاليم الإسلام شرحًا يردُّها إلى وسطيتها وشمولها، وإزاحة الغموض، ورد الشبهات والمفتريات عنها، بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية، وبكل الوسائل السمعية والبصرية المعينة.

وهناك العمل الفكري والعلمي:

لتصحيح التصوّر عن الإسلام عند المسلمين وغير المسلمين، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، والفتاوى القاصرة، التي شاعت عند فصائل من الإسلاميين أنفسهم، وإيجاد فقه ناضج بصير للحركة الإسلامية، قائم على تأصيل شرعي

مستمد من نصوص الشريعة ومقاصدها، وخصوصًا لدى النخبة من المثقفين المسلمين، الذين لم يُتح لهم أن يعرفوا الإسلام معرفة صحيحة.

توزيع القوى على مجالات العمل:

ورأيي أن هذه المجالات كلها مطلوبة، ولا ينبغي أن يُهمَل جانب منها، أو يؤجَّل، وإنما الواجب هو توزيع القوى والكفايات على كل منها، وفق حاجات هذه المجالات من ناحية، ووفق ما عندنا من قدرات من ناحية أخرى.

والقرآن الكريم أنكر على المسلمين في عهد النبوة أن يتوجَّهوا جميعًا إلى ساحة الجهاد – وما أقدسها من ساحة! – مغفلين ساحة أخرى لا تقل قداسة عن الجهاد، وربما زادت عليه في بعض الأحيان؛ لأنها هي التي تهيِّئ له، وتذكِّر به، وتحذِّر من إضاعته، وهي ساحة التفقُّه في الدين.

يقول اللَّه تعالى في سورة التوبة – وهي السورة التي ندَّدت بالمتخلِّفين عن الجهاد، وأنذرت المتثاقلين بأبلغ النذر: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

فهذه دعوة قوية إلى التخصص، وتوزيع القوى على مجالات الحاجة.

ما ينبغي التركيز والبدء به:

ولكن الذي ينبغي أن تركِّز عليه الحركة هنا عدة أمور، لها أهميتها الخاصة في المرحلة القادمة في ضوء «فقه الأولويات» المشار إليه:

1 – التركيز على مفاهيم معينة يجب تجليتها وتعميمها وتعميقها في المجال الفكري، وهو ما أسميناه «الفقه الجديد».

2 – التركيز على شرائح اجتماعية معيَّنة، يجب أن تمتد إليها الحركة وتشملها الصحوة، وذلك في المجال الدعوي.

3 – التركيز على مستوى كيفي معين من إعداد القيادات المرجوّة للمستقبل، ولا سيما الإعداد الإيماني والفكري، وذلك في المجال التربوي.

4 – التركيز على تطوير الأفكار والممارسات فيما يتصل بالعلاقات السياسية المحلية والعالمية، خروجًا من التقوقع الداخلي، والحصار الخارجي، وتحقيقًا لعالمية الحركة ومرونتها، وذلك في المجال السياسي.

الحركة الإسلامية

في مجال الفكر والعلم

- حاجتنا إلى فقه جديد.
- أنواع الفقه الذي ننشده.
- فقه الموازنات.
- فقه الأولويات.

الحركة في مجالها الفكري والعلمي

إن المجال الأول في رأيي هو مجال الفكر، فهو الأساس للبناء الدعوي، والبناء التربوي.

والذي يبدو لي أن أزمتنا الأولى أزمة فكرية، هناك خلل واضح في فهم كثيرين للإسلام، وقصور واضح في الوعي بتعاليمه، ومراتبها، وأيها الأهم، وأيها المهم، وأيها غير المهم.

هناك عجز في المعرفة بالحاضر المعيش، والواقع المعاصر.

هناك جهل بالآخرين، نقع فيه بين التهويل والتهوين.. مع أن الآخرين يعرفون عنا كل شيء، وقد كشفونا حتى النخاع!

بل هناك جهل بأنفسنا، فنحن إلى اليوم لا نعرف حقيقة مواطن القوة فينا، ولا نقاط الضعف لدينا، وكثيرًا ما نضخِّم الشيء الهيِّن، وما نهوِّن الشيء العظيم، سواء في إمكاناتنا، أم في عيوبنا.

وهذا الجهل لا يقتصر على الجماهير المسلمة، بل يشمل الطليعة المرجوَّة لنصرة الإسلام، والتي تمثل الركائز التي يقوم عليها العمل الإسلامي المنشود.

حاجتنا إلى فقه جديد:

الحق أننا في حاجة إلى فقه جديد، نستحق به أن نكون ممن وصفهم الله بأنهم «قوم يفقهون». فليس مرادنا بالفقه: العلم المعروف الذي اصطلح على تسميته

«فقهًا»، والذي يعني: معرفة الأحكام الشرعية الجزئية من أدلتها التفصيلية، من مثل أحكام الطهارة والنجاسة والعبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق والرضاع.. وغيرها.

فهذا العلم – على أهميته – ليس هو مرادنا بالفقه، وليس هو المراد بكلمة «الفقه» حيث وردت في القرآن والحديث، وإنما هي مما بُدِّل من الأسامي والمفاهيم، كما بيَّن ذلك الإمام الغزالي في كتاب «العلم» من موسوعته المعروفة «إحياء علوم الدين».

إن القرآن ذكر مادة «ف ق هـ» في سوره المكية، قبل أن تنزل الأوامر والنواهي التشريعية التفصيلية، وقبل أن تفرض الفرائض، وتُحَدّ الحدود، وتفصَّل الأحكام.

اقرأ قوله تعالى في سورة الأنعام– وهي مكية–: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: 65].

واقرأ في السورة نفسها: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: 98].

والفقه في الآيتين معناه: المعرفة البصيرة بسنن اللَّه في الأنفس والآفاق، وسنن اللَّه في خلقه، وعقوباته لمن انحرف عن صراطه.

واقرأ في سورة الأعراف– وهي مكية أيضًا– قوله تعالى في ذم قوم جعلهم

حطب جهنم، فكان من وصفه لهم بأنهم: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾، ثم قال عنهم: ﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: 179].

واقرأ في أكثر من سورة موقف المشركين من القرآن، وقد عبَّر الله عنه بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: 25، والإسراء: 46، والكهف: 57].

أما في القرآن المدني فقد تكررت المادة في عدد من السور، كلها تنفي «الفقه» عن المشركين والمنافقين.

ففي سورة الأنفال يخاطب الله رسوله والمؤمنين بقوله: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: 65].

فنفي الفقه عن المشركين المحاربين هنا، يراد به الفقه في سنن الله في النصر والهزيمة، ومداولة الأيام بين الناس.

وفي سورة التوبة ذم الله المنافقين بقوله: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: 87].

فالفقه المنفيُّ هنا هو الفقه في ضرورة الجهاد والبذل لحماية الدين والنفس والعرض، وكيان الجماعة، وأنه مقدَّم على أية مصلحة فردية عاجلة أخرى.

وفي نفس السورة وصف لهذا الصنف بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ

بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا ۚ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: 127].

فقد غاب عن هؤلاء المطموسين أن اللَّه يراهم قبل رؤية الناس، ولكنهم فقدوا الفقه والفهم حقًّا.

وفي سورة الحشر يتحدَّث عن المنافقين مخاطبًا المؤمنين: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: 13].

وفي سورة المنافقين قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقين: 3].

وفي السورة نفسها: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا ۗ وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقين: 7].

وبهذا كان لأهل النفاق حصة الأسد من هذا الوصف القرآني بأنهم ﴿لَّا يَفْقَهُونَ﴾.

ذلك لأن المنافقين يتوهمون أنهم أذكياء، وأنهم استطاعوا أن يلعبوا على الحبلين، ويعيشوا بوجهين، وأنهم خادعوا اللَّه والذين آمنوا، فإذا لقوا الذين آمنوا قالوا: آمنَّا وإذا خلو إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم..

ولكن اللَّه تعالى هتك سِتْرهم، وفضح ذبذبتهم، وكشف خداعهم في آيات كثيرة: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 9].

المهم أنهم فضحوا عند اللَّه وعند الناس، وخسروا الدنيا والآخرة، وحق عليهم

أنهم في الدرك الأسفل من النار، فأيُّ غباء أكبر من هذا الغباء؟

ولا ريب أن من كان هذا وصْفُه ليس عنده شيء من الفقه.

الخلاصة:

إن الفقه في لغة القرآن ليس هو الفقه الاصطلاحي، بل هو فقه في آيات اللَّه، وفي سننه في الكون والحياة والمجتمع.

حتى التفقه في الدين الذي ورد في سورة التوبة: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122]، لا يقصد به الفقه التقليدي، فإن الفقه لا يثمر إنذارًا يترتب عليه حذر أو خشية، بل هو أبعد شيء عن أداء هذه الوظيفة، التي هي وظيفة الدعوة.

ومثله قوله ﷺ: «**ومن يرد اللَّه به خيرًا يفقهه في الدين**»[1]. والمعنى أن ينير اللَّه بصيرته، فيتعمق في فهم حقائق الدين وأسراره ومقاصده، ولا يقف عند ألفاظه وظواهره.

أنواع الفقه الذي ننشده:

وقد تحدثتُ في مناسبات سابقة عن أنواع الفقه الذي ننشده أو بعضها.

من ذلك ما ذكرته في كتابي «الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف» عن فقه السنن، وفقه مراتب الأعمال.

---

(1) متفق عليه من حديث معاوية.

ومنها: ما ذكرته في مقدمة كتابي الأخير عن «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم»، وموضوعه أحد أنواع الفقه الأساسية المنشودة، وهو فقه الاختلاف.

وقد ذكرتُ هناك أن أنواع الفقه المطلوبة خمسة.

والذي أُركِّز عليه هنا من هذه الأنواع اثنان[1]، هما:

1 – فقه الموازنات.

2 – وفقه الأولويات.

وينبغي أن نقف قليلًا عند كل منهما.

❊ ❊ ❊

(1) وهناك اثنان آخران مهمَّان هما: فقه السنن في الكون، وفقه المقاصد في الشرع. الأول: فقه عن اللَّه فيما خلق، والثاني: فقه عن اللَّه فيما أمر ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: 54].

فقه الموازنات

أما «فقه الموازنات»، فنعني به جملة أمور:

1 – الموازنة بين المصالح بعضها وبعض، من حيث حجمها وسعتها، ومن حيث عمقها وتأثيرها، ومن حيث بقاؤها ودوامها.. وأيها ينبغي أن يُقَدَّم ويُعتبر، وأيها ينبغي أن يُسقط ويُلغى..

2 – الموازنة بين المفاسد بعضها وبعض، من تلك الحيثيات التي ذكرناها في شأن المصالح، وأيها يجب تقديمه، وأيها يجب تأخيره أو إسقاطه.

3 – الموازنة بين المصالح والمفاسد، إذا تعارضتا، بحيث نعرف متى نُقدم درء المفسدة على جلب المصلحة، ومتى تُغتفر المفسدة من أجل المصلحة.

حاجتنا إلى مستويين من الفقه:

ونحن في هذا المقام نحتاج إلى مستويين من الفقه:

الحاجة إلى فقه الشرع:

أولهما: فقه شرعي يقوم على فهم عميق لنصوص الشرع ومقاصده، حتى يُسلِّم بصحة «مبدأ الموازنات» المذكور، ويعرف الأدلة عليه، وهي واضحة لمن استقرأ الأحكام والنصوص، وغاص في أسرار الشريعة.

فما جاء الشرع إلا لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، برتبها المعروفة: الضرورية، والحاجية، والتحسينية.

الحاجة إلى فقه الواقع:

والآخر: فقه واقعي، مبنيٌّ على دراسة الواقع المعيش دراسة دقيقة مستوعِبة لكل جوانب الموضوع، معتمدة على أصح المعلومات، وأدق البيانات والإحصاءات، مع التحذير هنا من تضليل الأرقام غير الحقيقية المستندة إلى المنشورات الدعائية، والمعلومات الناقصة، والبيانات غير المستوفية، والاستبيانات والأسئلة الموجهة لخدمة هدف جزئي معين، لا لخدمة الحقيقة الكلية.

تكامُل الفقهَين في النظر إلى المصالح والمفاسد:

ولا بد أن يتكامل فقه الشرع، وفقه الواقع، حتى يمكن الوصول إلى الموازنة العلمية السليمة، البعيدة عن الغلو والتفريط.

والجانب الشرعي هنا واضح من الناحية المبدئية، فقد تحدثت عنه كتب أصول الفقه من «المستصفى» إلى «الموافقات»، وكتب القواعد والأشباه والفروق.

إن المصالح إذا تعارضت فُوِّتت المصلحة الدنيا في سبيل المصلحة العليا، وضُحِّي بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة، ويعوض صاحب المصلحة الخاصة عما ضاع من مصالحه، أو ما نزل به من ضرر. وأُلغيت المصلحة الطارئة لتحصيل المصلحة الدائمة أو الطويلة المدى، وأُهملت المصلحة الشكلية لتحقيق المصلحة الجوهرية، وغُلِّبت المصلحة المتيقَّنة على المظنونة والموهومة.

وفي صلح الحديبية رأينا النبي ﷺ يُغلِّب المصالح الحقيقية والأساسية والمستقبلية على بعض الاعتبارات التي يتمسك بها بعض الناس، فقَبِل من

الشروط ما قد يُظن لأول وهلة أن فيه إجحافًا بالجماعة المسلمة، أو رضًا بالدون، ورضي أن تُحذف البسملة المعهودة، ويكتب بدلها «باسمك اللهم»، وأن يُمحى وصف الرسالة من عقد الصلح، ويُكتفى باسم محمد بن عبد الله.. والأمثلة كثيرة، والمجال ذو سعة.

وإذا تعارضت المفاسد والمضارُّ، ولم يكن بُدٌّ من بعضها، فمن المقرَّر أن يُرتكب أخفُّ المفسَدَتَين، وأهون الضَّرَرَين.

هكذا قرَّر الفقهاء: أن الضرر يُزال بقدر الإمكان، وأن الضرر لا يُزال بضرر مثله أو أكبر منه، وأنه يتحمَّل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى، ويتحمَّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

ولهذا أمثلة وتطبيقات كثيرة ذكرتها كتب «القواعد الفقهية» أو «الأشباه والنظائر»..

وإذا تعارضت المصالح والمفاسد، أو المنافع والمضار، فالمقرَّر أن يُنظر إلى حجم كل من المصلحة والمفسدة، وأثرها ومداه.

فتُغتفر المفسدة اليسيرة لجلب المصلحة الكبيرة.

وتُغتفر المفسدة المؤقَّتة لجلب المصلحة الدائمة والطويلة المدى.

وتُقبل المفسدة وإن كبرت إذا كانت إزالتها تؤدي إلى ما هو أكبر منها.

وفي الحالات العادية: يُقدَّم درء المفسدة على جلب المصلحة.

وليس المهم أن نُسلِّم بهذا الفقه نظريًّا.. بل المهم كل المهم أن نمارسه عمليًّا..

فكثير من أسباب الخلاف بين الفصائل العاملة للإسلام، يرجع إلى هذه الموازنات.

- هل يُقبل التحالف مع قوى غير إسلامية؟

- هل تُقبل مصالحة أو مهادنة مع حكومات غير ملتزمة بالإسلام؟

- هل تمكن المشاركة في حكم ليس إسلاميًّا خالصًا؟ وفي ظل دستور فيه ثغرات أو موادُّ لا نرضى عنها تمام الرضا؟

- هل ندخل في جبهة معارضة مكونة من بعض الأحزاب لإسقاط نظام طاغوتي فاجر؟

- هل نُقيم مؤسسات اقتصادية إسلامية مع سيطرة الاقتصاد الوضعي الربوي؟

- هل نُجيز للعناصر المسلمة العمل في البنوك والمؤسسات الربوية أم نُفرغها من كل عنصر متدين ملتزم؟

صعوبة الممارسة في الحياة العملية:

إن تقرير المبدأ سهل، ولكن ممارسته صعبة؛ لأن فقه الموازنات يصعب على العوام وأمثالهم من القادرين على التشويش لأدنى سبب.

لقد لقي العلامة المودودي وجماعته عنتًا كثيرًا حينما رأى - في ضوء فقه الموازنات - أن انتخاب «فاطمة جناح» أقل ضررًا من انتخاب «أيوب خان».. فشُنت الغارة عليهم بحديث: «**لن يُفلِح قوم ولَّوْا أمرَهم امرأة**».

وهل يفلح قوم ولَّوْا أمرهم طاغية متجبرًا؟؟ لن يفلحوا..

والفقه هنا ينظر: أي الشرين أهون، أو أي المفسدتين أخفُّ، فيرتكب الأدنى في سبيل الأعلى.

والدكتور حسن الترابي وإخوانه في السودان لقُوا هجومًا من بعض الإسلاميين لقرارهم دخول الاتحاد الاشتراكي في عهد النميري، وقبولهم بعض المناصب الرسمية في عهده، حتى قبل إعلانه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

والإخوة في سوريا عانَوْا مثل ذلك، حين قرَّرُوا التحالف مع بعض القوى غير الإسلامية لمقاومة النظام الذي يريد أن يستأصل شأفتهم، وقد تحالف الرسول ﷺ مع خزاعة وهم على الشرك، واستعان ببعض المشركين على بعض.

وأنا لا أنتصر هنا لموقف هؤلاء ولا أولئك، ولكن أنتصر ـ للمبدأ، مبدأ فقه الموازنات، الذي على أساسه يقوم بنيان «السياسة الشرعية».

وفي مواقف الرسول الكريم وأصحابه، وأدلة الشرع الفسيح، ما يؤيد هذا كله، من جواز الاشتراك في حكم غير إسلامي، وجواز التحالف مع قوى غير إسلامية.

أدلة من القرآن على فقه الموازنات:

والمتدبر للقرآن الكريم مكيِّه ومدنيِّه، يجد فيه أدلة كثيرة على فقه الموازنات والترجيح.

نجد في الموازنة بين المصالح قوله تعالى على لسان هارون لأخيه موسى عليهما السلام: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ

قَوْلِي ﴾ [طه: 94].

وفي الموازنة بين المفاسد والأضرار نجد قوله تعالى على لسان الخضر في تعليل خرق السفينة: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: 79].

فلأن تبقى السفينة لأصحابها وبها خرق أهونُ من أن تضيع كلها، فحفظ البعض أولى من تضييع الكل.

ومن أبلغ ما جاء في الموازنات قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [البقرة: 217].

فقد أقر بأن القتال في الشهر الحرام كبير، ولكن لمقاومة ما هو أكبر منه.

وفي الموازنة بين المصالح المعنوية والمادية، نقرأ قوله تعالى عتابًا للمسلمين عقب غزوة بدر: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: 67].

وفي الموازنة بين المصالح والمفاسد نقرأ قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: 219].

وفي الموازنة بين الجماعات والقوى غير المسلمة بعضها وبعض، نقرأ أوائل سورة الروم، وفيها انتصار للروم على الفرس، وكلا الفريقين غير مسلم؛ لأن الروم أهل

كتاب، فهم أقرب إلى المسلمين من المجوس عُبَّاد النار.

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية:

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام قوي في جواز تولِّي بعض الولايات في دولة ظالمة، إذا كان المتولِّي سيعمل على تخفيف بعض الظلم، أو تقليل حجم الشر والفساد. (انظر ابن تيمية في ذلك: ملحق رقم 1).

وله في موطن آخر فصل جامع في تعارض الحسنات أو السيئات، أو هما جميعًا، إذا اجتمعا ولم يمكن التفريق بينهما، بل الممكن إما فعلهما جميعًا، وأما تركهما جميعًا. (انظر: ملحق رقم 2).

لقد أفتت بعض الندوات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي التي جمعت بين عدد من أهل الفقه وآخر من هل الاقتصاد[1] بشرعية الاشتراك في المؤسسات والشركات التي تنشأ في البلاد الإسلامية، وتعرض أسهمها على الجمهور، ويكون أصل عملها مباحًا، ولكن قد يشوبه بعض التعامل بالفوائد الربوية، فرُئِي - في ضوء فقه الموازنات - ألا تترك هذه الشركات المهمة والمؤثرة في الحياة لغير المسلمين، أو للمسلمين غير المتدينين، وفي هذا خطر كبير، وخصوصًا في بعض الأقطار، ويمكن للمساهم أن يخرج من أرباحه نسبة تقريبية يتصدَّق بها في مقابل الفوائد التي شابت ربحه.

---

(1) ندوة البركة السادسة التي انعقدت في الجزائر في (2-5 مارس سنة 1990)، وكان لي شرف المشاركة فيها مع عدد من الفقهاء منهم: الشيخ عبد الحميد السائح، الشيخ مختار السلامي، د.عبد الستار أبو غدة، د. سيد الدرشن، د. طلال بافقيه.

وفي ضوء هذا الفقه أفتى الشباب المسلم الملتزم ألا يدع عمله في البنوك وشركات التأمين ونحوها، وإن كان في بقائه فيها بعض الإثم، لما وراء ذلك من استفادته خبرة يجب أن ينوي توظيفها في خدمة الاقتصاد الإسلامي، مع إنكاره للمنكر ولو بقلبه، وسعيه مع الساعين لتغيير الأوضاع كلها إلى أوضاع إسلامية.

إذا غاب فقه الموازنات:

إذا غاب عنا فقه الموازنات سددْنا على أنفسنا كثيرًا من أبواب السعة والرحمة، واتخذنا فلسفة الرفض أساسًا لكل تعامل، والانغلاق على الذات تُكأة للفرار من مواجهة المشكلات، والاقتحام على الخصم في عقر داره.

سيكون أسهل شيء علينا أن نقول: «لا» أو: «حرام» في كل أمر يحتاج إلى إعمال فكر واجتهاد.

أما في ضوء فقه الموازنات، فسنجد هناك سبيلًا للمقارنة بين وضع ووضع، والمفاضلة بين حال وحال، والموازنة بين المكاسب والخسائر، على المدى القصير، وعلى المدى الطويل، وعلى المستوى الفردي، وعلى المستوى الجماعي، ونختار بعد ذلك ما نراه أدنى لجلب المصلحة، ودرء المفسدة.

دعيتُ إلى الكتابة منذ بضعة عشر عامًا في مجلة «الدوحة» القطرية، وكانت مجلة أدبية ثقافية عامة، وأغلب مَن يشرف عليها علمانيون، والطابع الغالب عليها إن لم يكن مجافيًا للإسلام فليس مواليًا له، ولا مدافعًا عنه.

وترددتُ في الاستجابة طويلًا، ثم رأيت بعد الموازنة أن كتابتي فيها أجدى

وأنفع من مقاطعتي لها، فإن قرَّاءها يمثِّلون قاعدة عريضة من المثقفين، وجُلُّهم ممن لا يقرؤون المجلات الإسلامية، فهم غير قراء مجلة «الأمة» وأمثالها، ولا بد لنا أن نوصل كلمتنا إلى هؤلاء، أداءً لواجب البلاغ إذا أتيحت لنا الفرصة.

وهذا ما يجعلنا نقبل الحوار مع مندوبي بعض الصحف والمجلات التي قد لا نتفق معها في خطها كثيرًا أو قليلًا.

ولا يزال بعض الأخوة ينكرون على مَن يكتب في الصحف اليومية التي لا تلتزم بالخط الإسلامي الصريح، حتى إن بعضهم أنكر عليَّ نشري لكتابي «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم» على حلقات في صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، لما لها من مواقف قد لا يرضون عنها، مع أني لمست جدوى هذا النشر في جمهور كبير من الناس.

بل هناك من يرى مقاطعة أجهزة الإعلام كلها: مقروءة ومسموعة ومرئيَّة، لما يشوبها من انحراف وفساد في الفكر والسلوك، ناسين ما لها من خطر بالغ على العقول والضمائر، وأن تركها لا يزيدها إلا فسادًا وخبالًا، وسيمكن العلمانيين والمنحلِّين من التغلغل فيها، والتخريب لها. وسيحرمنا نحن من فرص لا نجد لها عوضًا.

ومن نظر إلى الأمر في ضوء فقه الموازنات وجد أن الدخول في هذه الميادين الهامة ليس مشروعًا فحسب، بل هو مستحبٌّ، بل واجب؛ لأنه وسيلة إلى أداء أمانة الدعوة ومقاومة الباطل والمنكر بقدر المستطاع، وما لا يتم الواجب إلا به فهو

واجب، كما هو مقرر ومعلوم.

❋ ❋ ❋

فقه الأولويات

وأما «فقه الأولويات»، فنعني به وضع كل شيء في مرتبته، فلا يؤخَّر ما حقُّه التقديم، أو يقدَّم ما حقُّه التأخير، ولا يصغَّر الأمر الكبير، ولا يكبَّر الأمر الصغير.

هذا ما تقتضي به قوانين الكون، وما تأمر به أحكام الشرع.

أعني أن خلق اللَّه تعالى وأمره ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ كليهما يوجبان رعاية هذا الترتيب.

فقه الأولويات في السيرة النبوية:

في العهد المكي كانت مهمة النبي ﷺ محصورة في الدعوة إلى اللَّه، وتربية الجيل المؤمن الذي يحمل هذه الدعوة بعد ذلك إلى العرب، ثم ينطلق بها إلى العالم كله، وكان تركيزه على أصول العقيدة، وترسيخ التوحيد، وعبادة اللَّه وحده، ونبذ الشرك واجتناب الطاغوت، والتحلي بالفضائل ومكارم الأخلاق.

وكان القرآن الكريم في تلك المرحلة يُزكِّي هذا الاتجاه، فلم يُشغل المسلمون في هذه الآونة بالمسائل الجزئية، ولا بالأحكام الفرعية، بل بنيان الإنسان الذي تحدثت سورة العصر: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[العصر: 3].

لم يشرع للمسلمين أن يحملوا فؤوسهم، ليحطموا الأصنام، وهم يرونها كل يوم حول الكعبة، ولم يأذن لهم أن يشهروا سيوفهم دفاعًا عن أنفسهم، ومقاومة

العدو اللَّه وعدوهم، الذي يسومهم العذاب، بل كان يقول لهم ما ذكره القرآن أن: ﴿كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء:77]. وإن كانوا يأتون إلى رسولهم ﷺ ما بين مشجوج ومجروح.

إن كل شيء له أوانه المناسب، وإذا استُعجل بالشيء قبل أوانه، فالغالب أن يضر ولا ينفع.

ارتباط فقه الأولويات بفقه الموازنات:

إن فقه الأولويات مرتبط بفقه الموازنات، وفي بعض المجالات يتداخلان أو يتلازمان، فقد تنتهي الموازنة إلى أولوية معينة، فهنا تدخل في فقه الأولويات.

وجوب مراعاة النسب بين التكاليف الشرعية:

ومن فقه الأولويات: مراعاة النسب بين الأعمال والتكاليف الشرعية.

إن الإخلال بالنسب التي وضعها الإسلام للتكاليف الشرعية يحدث ضررًا بليغًا بالدين والحياة.

إن العقيدة في الإسلام مقدمة على العمل؛ لأنها الأساس، والأعمال هي البناء ولا بقاء بغير أساس.

وبعد العقيدة تأتي الأعمال وهي متفاوتة تفاوتًا بعيدًا، وقد جاء في الحديث الصحيح: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: لا إله إلا اللَّه، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**».

والقرآن يُبَيِّن لنا أن الأعمال تتفاضل عند اللَّه، وليست في درجة واحدة، يقول تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[التوبة: 19، 20].

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن جنس أعمال الجهاد أفضل من جنس أعمال الحج.

بل ذكر فقهاء الحنابلة وغيرهم أن الجهاد أفضل ما يُتطوَّع به من أعمال البدن.

وفي فضل الجهاد جاءت أحاديث كثيرة، منها ما رواه أبو هريرة، قال: مرَّ رجل من أصحاب رسول اللَّه ﷺ بشِعب فيه عُيَيْنة من ماء عذبة، فأعجبته، فقال: لو اعتزلتُ الناسَ فأقمت في هذا الشِّعب، ولن أفعل حتى أستأذن رسول اللَّه ﷺ، فذكر ذلك لرسول اللَّه فقال: «لا تفعل، فإن مقام أحدكم في سبيل اللَّه تعالى أفضل من صلاته في بيته سبعين عامًا»[1].

وفي فضل الرباط جاء حديث سلمان مرفوعًا: «رباط يومٍ وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه، وأمن من الفتَّان» [رواه مسلم].

وهذا ما جعل إمامًا مثل عبد اللَّه بن مبارك،وهو في أرض الرباط يكتب إلى

(1) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

صديقه الفضيل بن عياض الزاهد العابد، وهو ينتقل بين الحرمين مكة والمدينة متعبِّدًا:

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا لعلمتَ أنك بالعبادة تلعبُ

من كان يخضب خدَّه بدموعه فنحورنا بدمائنا تتخضب

.. إلى آخر الأبيات[1].

ومن المقرر فقهًا: أن النافلة لا يجوز تقديمها على الفريضة، وأن فرض العين مقدَّم على فرض الكفاية، وأن فرض الكفاية الذي لم يقُم به أحد أو عدد يكفي، مقدَّم على فرض الكفاية الذي قام به من يكفي ويسدُّ الثَّغْرة. وأن فرض العين المتعلِّق بالجماعة والأُمَّة مقدَّم على فرض العين المتعلِّق بحقوق الأفراد، وأن الواجب المحدد الوقت، والذي جاء وقته بالفعل، مقدَّم على الواجب الموسَّع في وقته.

ومن المقرَّر كذلك أن المصالح المقررة شرعًا متفاوتة فيما بينها، فالمصالح الضرورية مقدَّمة على الحاجة والتحسينية، والمصالح الحاجيَّة مقدَّمة على التحسينية، والمصالح المتعلقة بمصالح الأمة وحاجاتها أولى بالرعاية من المصالح المتعلقة بالأفراد عند التعارض، وهنا نجد فقه الموازنات يلتقي بفقه الأولويات.

غياب فقه الأولويات عن كثير من المسلمين:

إن آفة كثير من فصائل الصحوة الإسلامية هي غياب فقه الأولويات عنها،

(1) ذكر القصة الحافظ ابن كثير في تفسير آخر آية من سورة آل عمران، كما ذكرها غيره من المؤرِّخين.

فكثيرًا ما تهتم بالفروع قبل الأصول، وبالجزئيات قبل الكليات، وبالمختلَف فيه قبل المتَّفَق عليه، ونسأل عن دم البعوض، ودم الحسين مُهراق، ونُثير معركة من أجل نافلة، وقد ضيَّع الناس الفرائض، أو من أجل شكل أو هيئة، دون اعتبار للمضمون.

وهذا هو الحال عند عموم المسلمين، أرى الملايين يعتمرون تطوُّعًا كل عام في رمضان وغيره، ومنهم من يحج للمرة العاشرة أو العشرين، ولو جمع ما يُنفقه هؤلاء في هذه النوافل لبلغ آلاف الملايين، ونحن نلهث من عدة سنوات لتجميع ألف مليون دولار للهيئة الخيرية الإسلامية، فلم نحصل على عُشر ـ المبلغ، ولا نصف عُشره، ولا ثُلثه، لو قلت لهؤلاء المتطوِّعين بالعمرة أو الحج: ادفعوا ما تُنفقونه في رحلتكم التطوعية لمقاومة التنصير أو الشيوعية في آسيا وإفريقيا، أو المجاعات هنا وهناك، ما استجابوا لك، وهذه آفة قديمة شكا منها أطباء القلوب[1].

وإن من فقه الأولويات: أن نعرف أي القضايا أولى بالاهتمام فتعطى من الجهد والوقت أكثر مما يُعطى غيرها.

ومن فقه الأولويات أن يعرف: أي الأعداء أولى بتوجيه قوانا الضاربة إليه، وتركيز الهجوم عليه، وأي المعارك أولى بالبدء. فالناس في نظر الإسلام أنواع:

هناك المسلمون، وهناك الكفار، وهناك المنافقون.

والمسلمون منهم الجهلة، ومنهم الخونة.

---

(1) انظر قصة بشر الحافي مع أحدهم في «الإحياء» (3/ 409).

والكفار منهم المسالمون، ومنهم المحاربون.

ومنهم الذين كفروا فقط، ومنهم الذين كفروا وصدوا عن سبيل اللَّه.

والمنافقون منهم ذوو النفاق الأصغر، ومنهم أهل النفاق الأكبر.

فبمن نبدأ؟ وأي الجهات أولى بالعمل؟ وأي الأمور أولى بالرعاية؟

ومن فقه الأولويات: أن نعرف واجب الوقت، فنقدِّمه على غيره، ونعطيه حقَّه، ولا نؤخِّره، فنفوِّت فرصة قد لا تُعوَّض إلا بعد زمن طويل، وقد لا تعوَّض يومًا.

والشاعر الراجز يقول:

وانتهــز الفرصــة إن الفرصــة تصــير إن لم تنتهزهــا غُصَّــة

ومن حكمنا المأثورة: «لا تؤخِّر عمل اليوم إلى غد».

وقد قيل لعمر بن عبد العزيز يومًا: أخِّر عمل هذا اليوم، وقم به غدًا. فقال: لقد أعياني عمل يوم واحد، فكيف إذا اجتمع عليَّ عمل يومين؟

ومن حكم ابن عطاء: حقوق في الأوقات يمكن قضاؤها، وحقـوق لا يمكـن قضاؤها، إذ ما من وقت يَرِد، إلا وللَّه فيه حق جديد، وعمل أكيد.

الإمام الغزالي وفقه الأولويات:

وقد أنكر الإمام الغزالي في «الإحياء» على بعض فرق المغـرورين بالعبـادة، دون مراعاة لمراتب الأعمال، فقال: «وفرقـة أخـرى حرصـت عـلى النوافـل، ولم يعظـم اعتدادها بالفرائض، نرى أحدهم يفرح بصلاة الضحى، وبصلاة الليـل، وأمثـال هذه النوافل، ولا يجد للفريضة لذة، ولا يشتد حرصه على المبادرة بها في أول الوقت،

وينسى قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**ما تقرب المتقرِّبون إليَّ بمثل أداء ما افترضتُ عليهم**»[1]. وترك الترتيب بين الخيرات من جملة الشرور، بل قد يتعين في الإنسان فرضان: أحدهما يفوت، والآخر لا يفوت، أو فضلان: أحدهما يضيق وقته، والآخر يتسع وقته، فإن لم يحفظ الترتيب فيه كان مغرورًا.

ونظائر ذلك أكثر من أن تحصى، فإن المعصية ظاهرة، والطاعة ظاهرة، وإنما الغامض تقديم بعض الطاعات على بعض، كتقديم الفرائض كلها على النوافل، وتقديم فروض الأعيان على فروض الكفاية، وتقديم فرض كفاية لا قائم به على ما قام به غيره، وتقديم الأهم من فروض الأعيان على ما دونه، وتقديم ما يفوت على ما لا يفوت، وهذا كما يجب تقديم حاجة الوالدة على حاجة الوالد، إذ سئل رسول اللَّه ﷺ فقيل له: من أبرُّ يا رسول اللَّه؟ قال: «**أمَّك**» قال: ثم من؟ قال: «**أمك**» قال: ثم من؟ قال: «**أمك**» قال: ثم من؟ قال: «**أباك**». قال: ثم من؟ قال: «**أدناك فأدناك**»[2]. فينبغي أن يبدأ في الصلة بالأقرب، فإن استويا فبالأحوج، فإن استويا فبالأتقى والأورع.

وكذلك من لا يفي ماله بنفقة الوالدين والحج، فربما يحج وهو مغرور، بل ينبغي أن يقدِّم حقَّهما على الحج، وهذا من تقديم فرض أهم على فرض هو دونه.

وكذلك إذا كان على العبد ميعاد، ودخل وقت الجمعة، فالجمعة تفوت،

---

(1) «**ما تقرب المتقربون إلي بمثل أداء ما افترضتُ عليهم**» أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة: «**ما تقرب إلي عبدي**».

(2) حديث: من أبرُّ؟ قال: «**أمك...**» الحديث أخرجه الترمذي، والحاكم وصححه من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. (وهو في «الصحيحين» بلفظ آخر من حديث أبي هريرة).

والاشتغال بالوفاء بالوعد «حينئذٍ» معصية، وإن كان هو طاعة في نفسه.

وكذلك قد تصيب ثوبه النجاسة، فيغلظ القول على أبويه وأهله بسبب ذلك، فالنجاسة محذورة، وإيذاؤهما محذور، والحذر من الإيذاء أهم من الحذر من النجاسة.

وأمثلة تقابل المحذورات والطاعات لا تنحصر، ومن ترك الترتيب في جميع ذلك فهو مغرور»[1].

تحقيق الإمام ابن القيم في أي العبادات أفضل:

ويذكر المحقِّق ابن القيم الأقوال في: أي العبادات أفضل؟ هل الأفضل منها الأشق؟ أو الأفضل المتعدية النفع؟

ثم رجَّح أنه لا يوجد فضل بإطلاق، وإنما لكل وقت عبادة تكون هي الأفضل بالنسبة له[2].

فعند المجاعات يكون إطعام الطعام أفضل ما يُتقرَّب به إلى اللَّه.

وعندما يغزو الكفار بلدًا مسلمًا يكون الجهاد أفضل الأعمال، وإمداد المجاهدين بالسلاح والمال من أعظم القربات.

وعندما يموت العلماء، ولا يوجد من يخلفهم، يكون طلب العلم والتبحر فيه

---

(1) «الإحياء» (ج3 ص400-404). وانظر: كتابنا «الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه» (ص87-93) طبع دار الوفاء – القاهرة.

(2) «مدارج السالكين» (ج1 ص85-90). وانظر: كتابنا «العبادة في الإسلام» (ص87-92) طبع مكتبة وهبة (الخامسة عشرة).

من أجلِّ ما يؤجر عليه المسلم، ويُحمَد به عند اللَّه وعند المؤمنين.. وهكـذا يكـون التفاضل بين الأعمال.

الحركة الإسلامية

في مجال الدعوة والتثقيف العام

- الحركة والنُّخَب المثقَّفة.
- الحركة وجماهير الشعب.
- الحركة والطبقة العاملة.
- الحركة ورجال المال والأعمال.
- الحركة والعمل النسوي.
- الحركة الإسلامية والنخبة المثقفة

الحركة الإسلامية في مجالها الدعوي . .

الامتداد الأفقي

لا بد للحركة الإسلامية أن تسعى سعيًا حثيثًا، لتمد أشعتها إلى كل شرائح المجتمع وطبقاته، وأن تمتد أفقيًا عن طريق تغذية الصحوة الإسلامية العامة حتى لا يبقى ركن في الحياة الاجتماعية، إلا وصل إليه صوت الحركة، وبلغته رسالتها، وكان لها فيه جنود وأبناء، ووراءهم أضعافهم من الأنصار والمؤيِّدين والمساندين.

وإنما يتم ذلك عن طريق عمل دعوي وإعلامي، مخطَّط منظَّم يستفيد من وسائل العصر، وإمكانات العلم، وتكنولوجيا الإعلام الحديث، ويقتبس من أدوات الغرب والشرق كل ما يخدم دعوته، ويحقق هدفه، و«الكلمة الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحقُّ بها».

ولا بد للحركة أن تستعين بفنيِّين متخصِّصين في مخاطبة العامَّة والخاصَّة، والاستفادة من علوم النفس والاجتماع والسياسة والإعلام، وتجنيدها لخدمة أهداف الحركة ورسالة الإسلام.

بل لا بد للحركة أن تخطِّط من اليوم لإعداد دعاة معاصرين، وإعلاميِّين مؤمنين بسمو دعوة الإسلام وشمولها وعالميتها وتوازنها، قادرين على أن يبلغوها إلى الناس بلغة العصر، ومنطق العلم.

وسنتحدث في الصحائف التالية عن أهم الشرائح الاجتماعية التي يجب أن تمتد

إليها الصحوة، ومن ورائها الحركة، من المثقَّفين إلى العمَّال، إلى التجار.. إلى غيرهم.

❊ ❊ ❊

الحركة الإسلامية والنُّخبة المثقَّفة

أول الشرائح التي يجب أن تتغلغل فيها الحركة، وتؤثر فيها تأثيرًا بيِّنًا، هي النخبة المثقفة، بحيث تستقيم فكرتها عن الإسلام، عقيدته وشريعته وحضارته وتاريخه، وعن الحركة الإسلامية وأهدافها وإنجازاتها.

سوء فهم كثير من المثقفين للإسلام:

فرغم انتشار الصحوة بين المثقفين من الشباب، فلا زالت مجموعات كبيرة تجهل الإسلام، أو تفهمه فهمًا مبتورًا، أو مشوَّشًا، أو مشوَّهًا. نتيجة للرواسب القديمة من عصور التخلف، أو المشوِّهات الجديدة من آثار الغزو الفكري.

ما زال بعضهم – رغم ثقافته الجامعية – يؤمن بالخرافات، ويستسلم للمشعوذين، ويدخل عليه الشرك في عقيدته، والابتداع في عبادته، والاضطراب في سلوكه. وهو يحسب أنه متديِّن.

ما زال بعض المثقفين يطوفون بأضرحة الأولياء، كأنها الكعبة، ويستغيثون بالمقبورين، ويعلقون التمائم، ويؤمنون بتحضير الأرواح، ويحلفون بغير اللَّه، وينذرون لغير اللَّه، ويذبحون لغير اللَّه.

وهؤلاء – وإن كانوا قلة نسبية بحكم طغيان الموجة المادية، والغزوة الفكرية الغربية – لا زال لهم وجود، بحكم تأثير الصوفية المنحرفة، والتي لا يزال لها قوة ونفوذ في أقطار المسلمين، وتسندها – علنًا ومن وراء ستار – السلطات الرسمية،

لأسباب لا تخفى على اللبيب!

والواجب أن يعرف هؤلاء مقوِّمات العقيدة السليمة، والعبادة المقبولة عند اللَّه.

وما زال بعض المثقفين يجهل عناصر الخلود، وجوانب القوة والعظمة في الإسلام، فلا يكاد يعرف شيئًا من خصائصه أو مقوماته. وهو يأخذ الإسلام من المستشرقين والمبشِّرين، أو يأخذه من واقع المسلمين. فهو يظنُّ أن ما عليه الناس من حوله هو الإسلام، فيحمل تأخُّر الناس وفسادهم وجهلهم على الإسلام، والإسلام من هذا كله براء.

والواجب أن يعرف هؤلاء من أين يؤخذ الإسلام، وما مصادره التي تُستقى منها تعاليمه، وأن الإسلام حجة على المسلمين، والمسلمون ليسوا حجة على الإسلام.

وما زال بعض هؤلاء يظن أنه يمكن أن يكون مسلمًا متديِّنًا حقًّا، وهو يقبل الحكم بغير شريعة الإسلام، ويرضى أن يعيش في ظل دولة توجيهاتها غير إسلامية، وأنظمتها غير إسلامية.

والواجب أن يعرف هؤلاء أن الإسلام عقيدة وشريعة، وأن اللَّه لم يُنزل كتابه ليُقرأ على الأموات، بل ليَحكم الأحياء: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 105].

وأن من لم يحكم بما أنزل اللَّه فهو مدموغ بالكفر أو الظلم أو الفسوق أو بها جميعًا.

ما زال بعض المثقفين يتوهم أن الإسلام صورة من النصرانية، والنصرانية تقبل أن يُقسم الإنسان وأن تُشطر الحياة بين اللَّه وقيصر، «أَعطِ ما لقيصر لقيصر، وما للَّه للَّه».

فهو يحصر الإسلام في العلاقة بين المرء وربه، وهي علاقة خاصة مكانها الضمير، فإذا تجاوزته، فإلى المسجد لا تعدوه.

أما الحياة ونظمها، والثقافة وتياراتها، والتعليم ومناهجه، والاقتصاد وتطبيقاته، والقانون وعقوباته، فما للدين ولهذه الأمور؟!

وأكثر من ذلك أن ترى أحدهم يدَّعي الإسلام، وقد يُفاخر بالانتماء إليه، وقد يصلِّي أو يحج أو يعتمر.

ومع هذا يدعو للفكر القومي العلماني، ويؤثر الرابطة القومية بصورة مطلقة على الرابطة الإسلامية، ويتخذ من الفكر الغربي موجِّهًا له، دون انتقاء ولا تمحيص؛ فهو يأخذ برأي دارون في التطور، وبرأي فرويد في التحليل النفسي، وبرأي ماركس في التفسير المادي للتاريخ، وبرأي دوركايم في تفسير نشأة الأديان، ولا يرى أن للإسلام موقفًا في شيء من ذلك.

حتى قال أحدهم يومًا: أنا ماركسي مسلم!

ولا أدري كيف يجتمعان؟ وما مصدر إلهامه وتفكيره إذن: القرآن أم «رأس المال» والبيان الشيوعي؟ ومن القدوة والحَكَم عند الاختلاف: محمد أم ماركس؟

وهل يقبل من إنسان أن يقول: أنا بوذي مسلم؟ أو مسيحي مسلم؟!

فكيف يقبل منه أن يقول: أنا ماركسي مسلم؟!

الآن الماركسية ليست دينًا، بل تحارب الدين كله، وتعتبره أفيون الشعوب!

والأصل أن هذا يجعلها أولى بالرفض، فإذا لم يقبل الإسلام الاشتراك مع دين آخر - ولو كتابيًّا - فكيف يقبل الاشتراك مع عقيدة تجحد كل الأديان؟

على أن العقيدة الماركسية - وإن جحدت كل الأديان - تحمل طبيعة الدين الذي يفرض التجرد له، ولا يقبل الشركة فيه.

فالماركسية فلسفة شمولية كاسحة، لا تدع بطبيعتها مكانًا للإسلام ولا لغيره، إلا أن يكون - عند التساهل والضرورة - مكان الذيل لا الرأس، والتابع لا المتبوع.

وما زال بعض المثقَّفين يتصور أن ضعف المسلمين السياسي وانهزامهم العسكري وتخلفهم الحضاري، وانحطاطهم في الميدان العلمي والتكنولوجي؛ راجع إلى دينهم، وإن انتصار الغرب ونهوضه وتقدَّمه راجع إلى تحرُّره من رِبقة الدين، وقيامه على الفكر العلماني، الذي يفصل الدولة عن الدين.

والواجب أن يعرَّف هؤلاء بحقائق الدين الأصيلة، مستقاة من منابعها الصافية، من كتاب اللَّه وسُنة رسوله، كما فهمها أفضل قرون هذه الأمة من الصحابة والتابعين.

وسيجدون حينئذ أن حقائق الإسلام، إذا أُحسن فهمها، وروعي حسن العمل بها، لا تؤتي إلا طيب الثمرات.

فليس فيها إلا ما يحرر العقول، ويزكي الأنفس، ويشحذ العزائم، ويقوي

الأبدان، ويبني الأسر على أمتن الدعائم، وينهض بالمجتمعات على أسس من العلم والإيمان، والتكافل، ومكارم الأخلاق، ويقيم الحكومات على ركائز من العدل والشورى وتحكيم ما أنزل اللَّه من الهدي والحق، ويهدي الإنسانية كلها إلى التي هي أقوم.

كما يجب أن يعرف هؤلاء أن الذي يدرس تاريخ الإسلام ودوراته وتقلباته، وما فيه من انتصارات وهزائم، وانتعاشات ونكسات، وقوة وضعف، سيجد بوضوح أن الانتصار والازدهار والقوة والانتعاش تكون حيث يقترب المسلمون من الإسلام وقِيَمه وأحكامه بفضل خليفة أو قائد أو عالم، أو حركة. كما في عهد الخلفاء الراشدين قبل إيقاد نيران الفتن عليهم، وعهد عمر بن عبد العزيز، وأبي جعفر المنصور، وهارون الرشيد، وعهد نور الدين محمود الشهيد، وصلاح الدين الأيوبي، وغيرهم..

أما الهزائم والنكسات وفترات الضعف والانحسار، فإنما تكون حيث يبتعد المسلمون عن حقيقة الإسلام، وعلى قدر بعدهم تكون مصيبتهم.

ما زال بعض المثقفين يجهلون أشياء تعتبر بديهيَّات الإسلام، حتى رأينا بعض من يكتبون منهم يتحدث عن صلب المسيح وكأنه حقيقة واقعة. وهو أمر مرفوض في الإسلام قطعيًّا.

أو يتحدث عن حواء وإنها التي أغرت آدم بالأكل من الشجرة المحرمة، فكانت سببًا في طرده من الجنة. وتبعًا لذلك كانت سببًا لشقائنا ومكابدتنا في هذه الدنيا!

وهذه الفكرة مستقاة من التوراة وأسفار العهد القديم، ولا أساس لها في الإسلام، فآدم هو الذي أكل، وهو الذي خالف. ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: 115]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾[طه: 121، 122].

فآدم هو المسئول الأول، وزوجه إنما أكلت تبعًا له.

ما زال كثير من المثقفين ينظر إلى الثقافة بمنظار غربي، فالرقص عندهم في مقدمة مقومات الثقافة، والشعب الذي لا يرقص شعب غير مثقف! وإذا قلت لهم: نحن عندنا رقص بالسيف والعصا، وبغيرهما، عندنا «العرضة» و«التحطيب» و«الدَّبَكة» وغيرها من ألوان الرقص الشعبي المعروف في كل بلد، يمارسه الناس في المناسبات السارة كالأعراس والأعياد، ونحوها ؛ سخروا منك؛ لأنك لم تفهم المقصود من الرقص الذي لا مقصود غيره، هو: أن تراقص المرأة الرجل الأجنبي عنها، ويراقص الرجل المرأة الأجنبية عنه، وتتلامس الأجسام، وتتحرك القلوب، على نغمات الموسيقى، وإياك أن تظن سوءًا، هؤلاء ليسوا مثلي ومثلك بشرًا لهم غرائز وشهوات، بل هم أناس فوق مستوى الشبهات والشهوات، بل هم ملائكة يمشون على الأرض!

أما فكرة «الحلال والحرام»، وأن المسلم ليس حرًّا يفعل ما يشاء، بل هو يعمل في إطار حدَّه الله له لا يجوز له اعتداء حدوده، ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق: 1]. فهذا كلام غريب لا يجد له صدى في أنفس أولئك المثقفين.

كيف تتعامل الصحوة الإسلامية مع المثقفين؟

وعمل الصحوة مع المثقفين يأخذ طريقين:

الطريق العلاجي، والطريق الوقائي.

فالعلاجي يكون بتصحيح الأفهام الخاطئة عند المثقفين، وإقناعهم بالأدلة العلمية الموضوعية الهادئة، لا بالشتائم ولا المهاترات، ولا الأقوال الخطابية. ودلالتهم على المصادر الموثقة ليعرفوا منها ما يجب أن يعرفوه عن الإسلام:

كتابه ورسوله وعقيدته وشريعته وتاريخه وحضارته.

وهذا إنما يفيد في الغالب الشباب، ممن لم تتمكن فيه العصبية لمبدأ يعتنقه أو نشأ عليه، ومن غلب عليه طلب الحق للحق.

أما المتعصبون والمنتفعون من التجارة بالتقدمية والتحررية واليمينية واليسارية وغيرها، فقلما يُجدي معهم حوار، إلا من باب إقامة الحجة، وإبطال التعِلّة.

والطريق الثاني: هو الطريق الوقائي. ونعني به وضع ثقافة صحيحة موثَّقة عن الإسلام، تجمع بين الدقة العلمية، والوضوح البياني، مهمتها إعطاء جرعات كافية في فهم الإسلام، وتصحيح المفاهيم التي شاع الخطأ في تصورها، والرد على الشبهات والمفتريات، دون إسهاب في سردها.

والغرض من ذلك تحصين الشباب من سموم الأفكار الغازية، فهو بما حصَّل من ثقافة كأنما أصبح «مطعَّمًا» ضد الأوبئة الفكرية الزاحفة جهرة، أو المتسللة خُفية.

وينبغي أن نبعد عن هذه الساحة – ساحة النخبة – الوُعَّاظ الشعبِيين: وعاظ الجماهير، الذين لا يفهمون لغة العصر، ولا منطق المثقفين، ولا يتعاملون إلا مع القلوب المؤمنة يلهبون حماسها، لا مع العقول المتجردة التي قلما تقول: نعم، بل تسأل دائما: لم؟ وفيم؟ وكيف؟!!

ومثلُ الوعاظ الشعبيين الكُتابُ الشعبيُّون أيضًا، فأولئك يستثيرون العواطف باللسان، وهؤلاء يستثيرونها بالقلم، والقلم أحد اللسانين، كما قال العرب، وإن كان اللسان أقدر على الإثارة والتهييج لما للصوت ونبراته من تأثير، فإذا أضيف إليه المشاهدة كان أقوى.

فهؤلاء وأولئك من الوعاظ والكتاب لهم أثرهم ونفعهم، بقدر ما لدى كل منهم من علم موثَّق، ولكن في محيط النخبة المثقفة، يكون ضررهم أكبر من نفعهم.

❋ ❋ ❋

الحركة الإسلامية وجماهير الشعب

والعناية بالنخبة المثقفة لا يعني إهمال الجماهير، إذ لا تعارض بين الأمرين.

ومن الخصائص الأساسية للحركة الإسلامية: أنها حركة شعبية، بمعنى أنها ليست حركة حكومية رسمية، ولا حركة أرستقراطية، بل حركة انبثقت من أعماق الشعب لتعبر عن ضميره، وتتفاعل مع نبضه، وتتعايش مع جماهيره، لتنطق باسمهم، وتشد أزرهم في مطالبتهم بحقوقهم.

ولقد حاولت القوى المعادية للحركة في الخارج، وعملائهم في الداخل: أن يعزلوا جماهير الشعب عن الحركة، بالتشويش والتشويه حينًا، وبالتخويف والإرهاب حينًا، وبغير ذلك من الوسائل.

ولكن الأخطر من هذا أن تعزل الحركة نفسها عن الشعب: استعلاء عليه، أو اتهامًا له، أو تهوينًا من شأنه، أو يأسًا منه، أو انشغالًا عنه، نعم هذا هو الخطر: أن تنسى الحركة موقعها من الشعب وموقع الشعب منها، وأن تنشغل عن هموم الجماهير ومتاعبها، وتتقوقع على نفسها، تكلم نفسها، وتسمع نفسها، وبذلك تسجن الحركة ذاتها اختيارًا في قفص العزلة عن الشعب.

إنما تنجح الحركة حقًّا يوم تستطيع تحريك الشعب معها، وأن ينتصر لها ويغضب لغضبها، ويرضى برضاها، ويقدِّر مواقفها وجهودها، ويلعن خصومها.. وأن تجعل همَّها اندماج الحركة في الشعب، بحيث تجري فيه كما يجري الدم في

العروق والشعيرات، وتختلط به كما يختلط الروح بالجسد، أو النور بالعين، فلا يستطاع فصل الحركة عن الشعب، ولا عزل الشعب عن الحركة.

وهذا لا يتم إلا يوم تتبنى الحركة هموم الناس، وتنفعل بقضاياهم، وتفرح لفرحهم، وتأسى لأساهم، وتشاركهم في سرائهم وضرائهم، ترقص معهم إذا طربوا، وتبكي معهم إذا حزنوا، وتثور معهم إذا ثاروا، فهي منهم، وهم منها، وهي لهم، وهم لها.

التبصير بالحقائق لا التخدير بالأحلام:

وإيماننا بالشعوب وقوة الجماهير لا يعني أن نضللها عن الحقائق المُرَّة، وأن نخدِّرها بالأمانيِّ الفارغة.

إن على دعاة الحركة ومفكريها أن يصارحوا الأمة بأمراضها، ولا يكتموها عنها، كما يفعل الناس في مجتمعاتنا مع ذوي الأمراض الخطيرة، وأن يبصروا الشعوب بالحقائق وإن كانت مُرَّة، لا أن يخدِّروها بالأحلام الوردية، دون أن يسلكوا لتحقيقها أي سبيل.

لقد فرَّق علماء التربية الصوفية بين الرجاء والتمنِّي، وقالوا: الرجاء ما قارنه عمل، وإلا فهو أمنية!

والرجاء هو حافز المؤمنين، والأمانيُّ هي شغل الفارغين.

والقرآن يقول لمن جعلوا الجنة حِكْرًا عليهم، بلا إيمان ولا عمل: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111].

ويقول الإمام علي كرَّم اللَّه وجهه لابنه الحسن: إياك والاتكال على المُنى؛ فإنها بضائع النَوكَى «أي الحمقى»!

ويقول الشاعر:

ولا تكن عبد المُنى فالمُنى رؤوس أموال المفاليس!

إن الرجاء والأمل والشوق إلى غد أفضل هي الغذاء والوقود لأي حركة تعمل على تغيير الواقع المظلم إلى مستقبل مشرق.

ولكن الأمل والرجاء غير الأمانيِّ، فالأمانيُّ قد تجتمع مع اليأس من الوصول إلى المراد، بخلاف الأمل والرجاء، فهما نقيض اليأس والقنوط، يقول الشاعر:

أعلل بالمنى قلبي، لعلي أسري بالأماني الهمَّ عني
وأعلم أن وصلك لا يُرجَّى ولكن لا أُقلُّ من التمنِّي!

وكما يجب أن نبصِّر الناس بمرارة الواقع، علينا أن نبصرهم بأخطار المستقبل، حتى يوطِّنوا أنفسهم على احتمال آلامه، ولا يتوهَّموا أنه ورد لا شوك فيه، وأن السماء ستمطر عليهم فيه سمنًا وعسلًا، دون أن تكدح منهم اليمين، أو يعرق الجبين.

هناك خطأ يجب التنبيه على تصحيحه في طرح الشعارات الإسلامية والحلول الإسلامية للجماهير الإسلامية.

فحينما يتنادى الإسلاميون: الإسلام هو الحل، ولا صلاح لنا إلا بالإسلام، والإسلام هو سفينة الإنقاذ مما نتخبط فيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية

وسياسية، يتصور جماهير الناس: أن مجرد رفع هذا الشعار، وتأييد أصحابه ودعاته في الانتخابات وحصولهم على عدد كبير من المقاعد.. إلخ، سيحل كل المشاكل المعلَّقة بعصا سحرية أو معجزة سماوية!

وهنا يتعين على الإسلاميين ودعاتهم ومفكِّريهم أن يبينوا للناس بوضوح كافٍ: أن الإسلام يُحِل مشكلات الناس عن طريق الناس أنفسهم، وأن اللَّه لا يُنزل عليهم ملائكته تقوم عنهم بزراعة الأرض، أو بتنمية الثروة الحيوانية أو السمكية، أو بتقوية الصناعة، أو بتنشيط التجارة، أو بإقامة هياكل البنية الأساسية، أو بتجنيد طاقات الأمة للعمل المنتج، وصرفها عن العبث وتبديد القوى.

إن الناس هم الذين يقومون بهذا كله وبغيره، مما تحتاج إليه الحياة الطيبة ويفتقر إليه المجتمع الصالح المعاصر، وتنشده الإنسانية الراشدة.

لقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن قعدوا في المسجد متوكِّلين على اللَّه: لا يقعدنَّ أحدُكم عن طلبه الرزق، ويقول: اللهمَّ ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة. إن اللَّه يقول: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: 10].

إن القرآن قد قرَّر بجلاء، هذه السُّنة التي لا تتخلف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد: 11].

وهذا هو المنطلق الأول: تغيير ما بالأنفس من مفاهيم مغلوطة، وأفكار ميتة فاسدة، وأخلاق مذمومة، وصفات مرذولة، إلى مفاهيم صحيحة، وأفكار حية

وصالحة، وأخلاق محمودة، وصفات طيبة. يجب أن يتهيَّأ الناس لحياة غير الحياة التي ألفوها: حياة إنتاج وعمل، لا بطالة وكسل، حياة جد لا هزل، حياة تقشُّف لا ترف، حياة عدل لا محاباة، حياة عرق لا دعة، حياة إصرار لا استرخاء.

تصحيح المفاهيم المغلوطة:

ومن واجب الحركة ودعاتها: أن يصحِّحوا المفاهيم الإسلامية المغلوطة عند جماهيرنا المسلمة، حتى تكون عامل بناء لا عامل هدم، وحافز تقدم لا داعي تخلف.

لقد فهم كثير من المتدينين بعض القيم الدينية الكبيرة فهمًا مغلوطًا، وذلك مثل قيم: الإيمان، والتقوى، والصلاح، والاستقامة.

فإذا قال القرآن: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: 96].

أو قال: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾[الطلاق: 2، 3].

أو قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: 105].

أو قال: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: 16].

إذا قال القرآن ذلك فَهِم هؤلاء أنه مجرد إقامة الشعائر من الصلاة والصيام والتسبيح والتهليل والتكبير، واجتناب المحرمات من الخمر والميسر، وهذا لا شك جزء أساسي من الدين، ولكنه ليس كل الدين، ولا كل الإيمان والتقوى.

إن الله كما خلق الإنسان ليعبده: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات: 56]، خلقه ليكون في الأرض خليفة يعمرها بالعلم والعمل: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]. ومعنى «استعمركم»: أي طلب إليكم أن تعمروها. بل هذه العمارة نوع من العبادة.

إن الإيمان والتقوى والصلاح والاستقامة توجب علينا أن نوازن بين ديننا ودنيانا، وأن نتعبد الله بمراعاة سننه الكونية، وأن نُعِد لأعدائنا ما استطعنا من قوة، وأن نغرس ونزرع ونصنع، ونقوم بكل علم أو صناعة تحتاج إليها الأمة في دينها أو دنياها، وهو ما اعتبره فقهاء المسلمين فرض كفاية تأثم الأمة كلها بالتفريط فيه.

إن التقوى المنشودة ليست مسبحة درويش، ولا عمامة متمشيخ، ولا زاوية متعبد. إنها علم وعمل، ودين ودنيا، وروح ومادة، وتخطيط وتنظيم، وتنمية وإنتاج، وإتقان وإحسان: «**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه**»[1]. «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء**»[2].

إن النبي ﷺ حث على إتقان أي عمل يمارسه المسلم، ولو كان قتل وزغة. ففي الحديث: «**من قتل وزغة في أول ضربة كُتِب له مائة حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة** – أي أقل من الأول – **ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا**

(1) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» من حديث عائشة، وحسنه في «صحيح الجامع الصغير» برقم (188).

(2) رواه مسلم من حديث النوَّاس بن سمعان، وهو من أحاديث «الأربعين النووية».

وكذا حسنة»[1]. أي: أقل من الثاني. الإتقان مطلوب في أي عمل ولو كان تافهًا في نظر الناس.

إن الصحابة ﷺ لم يفهموا الدين على أنه رهبانية أو دروشة، ولم يفهموا الإيمان والتقوى على أنها انقطاع عن الحياة، أو انشغال عن تنميتها بالتفرغ للشعائر.

إن عبد الرحمن بن عوف حين قابل إيثار أخيه في الإسلام سعد بن الربيع بالتعفُّف الكريم، وقال قوله: «إنما أنا امرؤ تاجر، فدلوني على السوق». وتاجر وربح الملايين، لم يخرج عن دائرة الإيمان والتقوى، ولم يبعد عن زُمرة المتقين، بل كان من العشرة المبشرين بالجنة، الذين تُوُفِيَ رسول ﷺ وهو عنهم راض، وكان من الستة أصحاب الشورى.

إن المؤمنين المتقين هم الذي يأخذون بالأسباب، ويجتهدون أن يكونوا دائما «أحسن عملًا»، مسلَّحين بالتوكل على اللَّه، معتصمين بمكارم الأخلاق. ولهذا يبارك اللَّه جهودهم في الدنيا. ولا يضيع أجرهم في الآخرة.

* * *

(1) رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، كما في «صحيح الجامع الصغير» برقم (646).

الحركة والطبقات العاملة

وأقصد بالطبقات العاملة هنا: العُمَّال الصناعيِّين والحرفيِّين، بمستوياتهم المختلفة الذين تتكون منهم اليوم - وخصوصًا في المدن الكبرى - تجمعات ضخمة، وتقوم على أمورهم نقابات منظمة قادرة على أن تعطِّل سير الحياة اليومية، إذا قررت الإضراب عن العمل طلبًا للحق، أو احتجاجًا على ظلم.

والملاحظ أن الحركة الإسلامية محدودة الأثر في البيئة العمالية إلى اليوم، ولا زال اليساريون هم الأعلى صوتًا، والأقوى تأثيرًا، والأكثر نفوذًا في فئاتها المختلفة، ولا زالوا هم القادرين على تحريكها لحسابهم كلما أرادوا، إلى حد بعيد.

هذا برغم أن الحركة الإسلامية الأم - حركة الإخوان المسلمين بقيادة الإمام البنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بدأت أول ما بدأت بمجموعة من العمال المصريين في الإسماعيلية، كانوا هم الذين بايعوه على نصرة الهدف الذي يدعو إليه.

ورغم الامتداد الأفقي الواسع للحركة الإسلامية في صفوف الطلاب في أكثر البلاد الإسلامية: في مصر ـ والسودان والأردن وتونس والجزائر وباكستان وغيرها.. نجد انكماشًا في صفوف عمال الصناعة. وقد سجل ذلك الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في السودان في كتابه عن الحركة الإسلامية هناك، رغم نجاح الإخوة هناك في الدخول إلى مناطق شتى، بعضها أصبح خالصًا لهم، وبعضها لهم فيه وجود راجح، وصوت عال.

ولا أدري ما السر في عدم نفوذ الحركة الإسلامية إلى الجبهة العمالية؟

أهو ضعف الحاسة الدينية لدى الطبقة العاملة؟ وما الذي أضعفها لديهم وهم من صميم الشعب الذي يعتبر الدين لُحمته وسَداه؟ أم هو ضعف الوعي بحقيقة الإسلام ورسالته في الحياة، وتأثير الأفكار المستوردة عليهم؟ وهذا أيضا يحتاج إلى تفسير وتعليل.

أم هو تقصير الحركة في تبني قضايا العمال، والوقوف بجانب مطالبهم العادلة تجاه القوى المستغلَّة لهم، والآكلة لجهودهم بغير حق، من رأسماليِّين جشعين أو حكَّام ظالمين؟

أم هو فضل نشاط الفئات اليسارية، وحسن تخطيطهم للتأثير في طبقات العمال وتبنِّي حقوقهم، واستغلالهم بعد ذلك لخدمة مبادئهم الهدَّامة، وفلسفتهم المادية؟ ولا سيما أن لديهم رصيدًا غير محدود من الخبرة في ذلك، مع ما لديهم من مغريات ووسائل لا ترضاها الحركة الإسلامية.

مهما تكن الأسباب، فلا بد للحركة من مراجعة إستراتيجيتها في ذلك، فالعمال جزء حيّ وهام من شعوبنا المسلمة، والإسلام لا زال هو العامل القوي لتحريك الجماهير بالإيمان، وخصوصًا إذا وعت أن الإسلام أعظم دين يكرِّم العمل وينصف العمال. وقد اشتمل نظامه الاقتصادي والاجتماعي والقانوني على الرعاية المادية والأدبية للعمال، وصيانة حقوقهم، والوقوف بجانبهم ضد من يظلمهم، أو يستغلُّ جهودهم، ويأكل عرقهم، كما يعمل هذا النظام على توفير العمل لكل عاطل،

والضمان الاجتماعي لكل عاجز حقيقة أو حُكمًا.

ولعل مما يساعد الحركة الإسلامية على النجاح في الأوساط العمالية: ما مُنِيَت به الشيوعية- فلسفة ونظامًا - من إخفاق، انهارت معه الأنظمة الدكتاتورية في أوروبا الشرقية، فقد ثار العمال أنفسهم على الدكتاتوريات التي قامت باسمهم، وأسقطوا الحكومات التي طالما تاجرت بقضايا العمال ومطالبهم، حتى دولة الاشتراكية الأم «الاتحاد السوفيتي» اتخذت سياسة جديدة تعيد النظر أو تعيد البناء وفق فلسفة «البرويسترويكا».

إن الأنظمة اشتراكية الماركسية التي قامت على سواعد العمال وأقيمت من أجلهم، لم تحقق لهم السعادة التي كانوا يصبون إليها، والتي ثاروا على الأنظمة الإقطاعية والرأسمالية من أجلها. بل الثابت أن العمال في الأنظمة الحرة أحسن حالًا، وأروح بالًا، من الأنظمة الشيوعية.

وحسبنا مثلًا بارزًا على ذلك الألمانيتان: الغربية والشرقية، ووضع العمال في كل منهما. إن الناس في الشرقية يشعرون أنهم في سجن كبير، فما إن أُتيحت لهم فرصة الذهاب إلى الغربية حتى زحفوا بمئات الألوف. إن هذا وحده برهان معبر لا يفتقر إلى تعليق.

***

الحركة ورجال المال والأعمال

ومن المجالات التي يجب على الصحوة أن تغزوها وتؤثر فيها: مجال التجار ورجال المال والأعمال.

فهؤلاء يعيشون - إلا من عصم ربك - في عالم المادة والأرقام، وحساب الأرباح والخسائر، ودنيا المنافسة والاحتكار والسيطرة على السوق..

وهذه العقلية كثيرًا ما تُنسِي صاحبها قيود الحلال والحرام، وكثيرًا ما تذهله عن ذكر اللَّه وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة..

ولهذا اهتم النبي ﷺ بتوجيههم وإرشادهم وتحذيرهم من الرذائل الموبقة للتجَّار.

فحذرهم من الغش: «**من غش فليس منا**»..

وحذَّرهم من الاحتكار: «**من احتكر فهو خاطئ**».. أي آثم.

وحذَّرهم من كثرة الحلف، وذم كل تاجر جعل «اللَّه» بضاعة، «فلا يبيع إلا بيمينه، ولا يشتري إلا بيمينه».

وحذر من اليمين الكاذبة: «**إنها مَنْفقة للسلعة، مَمْحقة للبركة**».

وحذَّر من الربا: «**لعن اللَّه آكل الربا ومُؤكله وكاتبه وشاهديه**».

وحذر من الغرر مما فيه جهالة تُفضي إلى النزاع، فنهى عن بيع الغرر.

كما حذر القرآن من التطفيف في الكيل والميزان: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا

ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[المطففين: 1-6].

كما مدح القرآن التجَّار الذين لا تشغلهم أموالهم ولا تجارتهم وأرباحهم عن واجبهم نحو اللَّه تعالى وفرائضه، فقال في رواد المساجد: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[النور: 36، 37].

إن التجار ورجال الأعمال، في أيديهم قسم كبير من ثروة الأمة، وهم يتحكَّمون في حاجيات الناس وأسعارهم، وهم يؤثِّرون على اقتصاد الأمة وسياستها المالية.

ولهذا يلزم أن يعرفوا ما يحل لهم، وما يحرم عليهم، وما يجب عليهم في أموالهم من زكاة وحقوق بعد الزكاة.

لا يجوز النظر إلى التجار على اعتبار أنهم قوم ميئوس منهم، وأنهم خارج نطاق الصحوة، وأن همَّهم الدنيا ومتاعها.

فالتجار بشر من الناس يؤثر فيهم - كما يؤثر في غيرهم - النصح والترغيب والترهيب، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وحسن الاتصال الصبور بهم.

وفي فجر الدعوة المحمدية، رأينا من التجار من آمن باللَّه ورسوله، وناصر رسالة التوحيد، وإن عرَّضت تجارته وماله كله للضياع.

عرفنا منهم أبا بكر الصديق، وعثمان ذا النورين، وعبد الرحمن بن عوف، وهم ممن يعرف المسلمون سبقهم وفضلهم، فهم من السابقين الأولين، ومن العشرة

المبشرين بالجنة.

وقد اضطرتهم الهجرة إلى المدينة، أن يخرجوا من ديارهم وأموالهم، يبتغون فضلًا من اللَّه ورضوانًا، وينصرون اللَّه ورسوله، فرحبوا بذلك، ورضُوا به في سبيل اللَّه.

وفي عصرنا رأينا الكثير من التجار المؤمنين الذي آثروا آخرتهم على دنياهم، وبذلوا لنصرة دينهم طائعين مختارين، ولم يبخلوا بما آتاهم اللَّه من فضله، واعتبروا أنفسهم وأموالهم ملكًا للدعوة الإسلامية، والحركة الإسلامية.

وإذا كان رجال المال في الغرب المسيحي يمدّون مؤسسات التنصير في العالم بالوقود اللازم من التبرعات التي تبلغ آلاف الملايين، ومثلهم رجال المال اليهود الذين بذلوا بسخاء قبل قيام إسرائيل وبعدها - برغم ما عرف من شُح اليهود وعبادتهم للمال - فإن رجال المال المسلمين لن يكونوا أقل منهم، وقد علموا أن المال مال اللَّه، وأنهم مستخلفون فيه، وأنهم مطالبون بالجهاد بأموالهم في سبيل اللَّه، وأن ما أنفقوا من شيء في سبيل اللَّه يوفى إليهم، ويُخلفه اللَّه عليهم.

وهنا نقطة مهمة في ميدان البذل والعطاء المادي يجب أن ننبه عليها. فأنا أعلم أن بين أرباب المال واليسار من المسلمين كثيرين من أهل الدين والاستقامة، الراغبين في الخير، والراجين لمثوبة اللَّه، يجودون ويتصدقون بالكثير، ويبسطون أيديهم بالعطاء، لكنهم في حاجة إلى أن يعرفوا أين ينفقون.

فإن من الأمور الهامة المطلوبة في ميدان العمل الإسلامي، والبذل الإسلامي: أن

يدرك أصحاب المال أن المهم ليس إنفاق المال، إنما المهم أين تنفقه؟ ومن المهم جدًّا في هذا المجال ترتيب الأولويات، وتقديم الأهم على المهم، والمهم على غير المهم.

فمن المؤسف حقًّا أن ترى الجمهور الأعظم من أثرياء المسلمين، وبخاصة أهل الخير منهم، يولون أكبر الاهتمام إلى بناء المساجد، وما يُشبهها من المؤسسات الدينية المحْض. وهذا ما شكا منه الكثيرون ممن يعملون في حقل الدعوة، وفي ميادين العمل الإسلامي.

شكا منه الإخوة في منظمة الدعوة الإسلامية في إفريقيا.. وشكا منه الأخ الكبير الدكتور محمد ناصر وإخوانه في المجلس الأعلى للدعوة الإسلامية في إندونيسيا.. وشكا منه الإخوة الذين يعملون في الحركة الإسلامية في مجالات الدعوة والتوعية والتربية والمواجهة مع الأفكار والحركات العلمانية والماركسية وغيرها.

مع أن هناك – بإجماع الخبراء والمخلصين– بناء أهم من بناء المسجد، ألا وهو بناء الإنسان.. بناء الرجال، الذين عليهم تقوم النهضات، وبهم تنتصر الرسالات، وبجهودهم وإخلاصهم تتحقق الآمال، وبهم تعمر المساجد، وتنهض المؤسسات.

إن إقامة مركز للدعوة إلى الإسلام، وتوعية المسلمين، ونشر الفكر الاسلامي الصحيح بين شبابهم، والعمل على تصحيح عقائدهم، وتقويم أخلاقهم، وغرس معاني الاعتزاز بالإسلام، والحب له، والغِيرة عليه، في صدورهم، وإيجاد الوسائل المتنوعة لتحقيق هذه الغاية، من رحلات ومخيمات، وحلقات ومحاضرات،

وغيرها.. كل ذلك من أوجب الأعمال التي تقرب إلى اللَّه، وتخدم الإسلام، وإنفاق المال فيها من أول المطلوبات، ومن أعظم القربات.

إن إعداد دعاة ومربِّين قادرين على العطاء، فاهمين لـدينهم، وفـاهمين لـدنياهم، وتفريغهم لأداء هذه المهمة، وإعانتهم عليها بكل سبيل، لهو ممَّـا يـأثم المسـلمون بالتفريط فيه، ويؤجرون عند اللَّه، ويحمدون عند الناس بالمسارعة إليه، وبذل الـمال والوقت والجهل في تحقيقه وإنفاذه.

❋ ❋ ❋

الحركة والعمل النسوي

لقد اهتمت الحركة الإسلامية بالمرأة منذ فجر الدعوة، وأنشأ الإمام حسن البنا «قسم الأخوات المسلمات»، ليقوم بدوره في نشر الفكرة بين المسلمات، وتربية جيل منهن يحمل العبء مع الرجال من «الإخوان المسلمين» في التمكين لدين اللَّه في الأرض.

وقد قام القسم بدوره إلى حد لا بأس به، وكان للأخوات نصيبهن في أيام المحن، وخصوصًا في رعاية أسر المسجونين والمعتقلين وإيصال المعونات إليها، على ما في ذلك من خطر يتهددهن من رجال «المباحث». ومنهن من قاست ما قاست في سبيل اللَّه مثل الأخت زينب الغزالي.

قصور العمل الإسلامي في المجال النسوي:

ولكن يجب أن نعترف بأن العمل النسائي لم يبلغ إلى المستوى الذي ينبغي أن يصل إليه، وإن انتشرت الدعوة في صف النساء، ولا سيما الطالبات في الجامعات والثانويات.

فلم تظهر إلى اليوم- برغم مرور ستين عامًا على الحركة - قيادات إسلامية نسائية قادرة – وحدها - على مواجهة التيارات العلمانية والماركسية بكفاية واقتدار.

وذلك لأن الرجال يحاولون دائمًا أن يسيطروا على توجيه النساء، ولا يدعون

لهن الفرصة الكافية للتعبير عن أنفسهن، وبروز المواهب والقدرات النسائية الخاصة، لتقود العمل بمعزل عن تحكم الرجال.

متى ينجح العمل الإسلامي النسوي:

ورأيي أن العمل الإسلامي النسوي إنما ينجح ويثبت وجوده في الساحة يوم يفرز زعامات نسائية إسلامية، في ميادين الدعوة والفكر، والعلم، والأدب، والتربية.

وما أحسب هذا بالأمر المتعسِّر أو المتعذِّر، ففي الأخوات نوابغ وعبقريات مثل الرجال، وليس النبوغ من صفات الذكور وحدهم، وليس عبثًا أن يقص علينا القرآن قصة امرأة قادت الرجال بحكمة وشجاعة، انتهت بقومها إلى أفضل عاقبة، وتلك هي ملكة سبأ التي حدثتنا عنها سورة النمل في قصتها مع سليمان عليه السلام.

وقد رأيت في جامعة قطر البنات أكثر تفوقًا من البنين، وهذا ما لاحظه غيري من أساتذة الجامعة، وبخاصة أن البنات أكثر تفرغًا للعلم من الذكور الذين تشغلهم أشياء كثيرة، وعندهم سياراتهم التي يستقلونها ليذهبوا بها هنا وهناك.

تسرب الأفكار المتشددة في هذا المجال:

وأود أن أقول هنا بصراحة: إن العمل الإسلامي قد تسربت إليه أفكار متشددة غدت هي التي تحكم العلاقة بين الرجال والنساء، وتأخذ بأشد الأقوال تضييقًا في هذه المسألة.

وهذا ما لاحظْته في كثير من المؤتمرات والندوات، حتى في أوروبا وأمريكا،

ففي أواسط السبعينات ظللت أحضر لعدة سنوات المؤتمرات السنوية لاتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا، وكان يحضر الإخوة والأخوات، ويشهد الجميع المحاضرات والندوات العامة، ويسمعن التعليقات والأسئلة والأجوبة والمناقشات حول القضايا الإسلامية الكبيرة: فكرية وعلمية واجتماعية وتربوية وسياسية. إلا حلقات فقهية خاصة تعقد للنساء للإجابة عن تساؤلات خاصة عندهن.

ولكني في الثمانينات حضرت عددًا من المؤتمرات في أمريكا وأوروبا، فوجدت فصلًا تامًّا بين الجنسين، ووجدت الأخوات يحرِّمن من قسم كبير ومهم من المحاضرات والمناقشات والندوات التي تعقد عند الرجال، وقد شكا إلي بعض الأخوات مللهن من المحاضرات التي تدور كلها حول قضايا المرأة وحقوقها وواجباتها ومكانتها في الإسلام، وهي قضايا تكررت حتى أصبح الحضور لسماعها كأنه عقوبة!!

وقد أنكرت هذا في أكثر من مؤتمر حضرته، وقلت: إن الأصل في العبادة ودروس العلم هو الاشتراك، ولم يعرف في تاريخ الإسلام مسجد للنساء وحدهن مستقلًّا عن الرجال.

وقد كان النساء يشهدن الدروس النبوية - كما يشهدن الجمعة والجماعة والعيدين - مع الرجال، ويسألن في أخص الأمور المتعلقة بالمرأة، ولم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين، كما قالت عائشة رضي الله عنها.

وكتب السنة حافلة بكثير من الأسئلة التي وجهت من النساء إلى النبي ﷺ، ومنهن من سألت لنفسها، ومنهن من سألت باسم بنات جنسها، قائلة: أنا وافدة النساء إليك يا رسول اللَّه.

وقد طلبن من الرسول ﷺ أن يجعل لهن يومًا خاصًّا، ينفردن به دون الرجال، ليكون لهن فسحة من الوقت والحرية، ليسألن عما يشأن دون حرج من آبائهن وإخوانهن أو أزواجهن، أو غيرهم من الرجال.

وهذه مزيَّة أضيفت لهن إلى جنب الدروس العامة التي يشتركن فيها مع الرجال.

مشكلة العمل الإسلامي في المجال النسوي:

مشكلة العمل الإسلامي النسوي: أن الرجال هم الذين يقودونه، ويوجِّهونه، ويحرصون على أن يظل زمامه بأيديهم، فلا يدعون فرصة للزهرات أن تتفتح، ولا للقيادات أن تبرز؛ لأنهم يفرضون أنفسهم فرضًا، حتى على الاجتماعات النسوية، مستغلِّين حياء الفتيات المسلمات الملتزمات، فيكتمون أنفاسهن ولا يتيحون لهن قيادة أمورهن بأنفسهن، فتبرز منهن مواهب يفرزها العمل وتصهرها الحركة، وتنضجها التجربة والكفاح، وتتعلم من مدرسة الحياة والممارسة بما فيها من خطأ وصواب.

كما أن الأخوات المسلمات لا يُعفَين من بعض التبعة، فقد استسلمن لهذا الوضع، ورضِين بحياة الدَّعَة والسكون، وأن يفكر لهن الرجال بدل أن يفكرن

لأنفسهن، وينبغي أن يأخذن زمام المبادرة، ويفتحن ميادين الدعوة والعمل، ويُخرسن الأصوات النسوية الغريبة الدخيلة على عقائد هذه الأمة وقيمها وشرائعها، وهي أصوات عالية، وإن لم تمثل إلا قلة مسحوقة، لا وزن لها في دين ولا دنيا!

حضرت في العام الماضي في حي جامعي للطالبات في الجزائر العاصمة لإلقاء محاضرة عليهن، وفتح باب الحوار – كما هي العادة – والرد على ما يقدمنه من أسئلة تحريرية وشفهية، وكان بعض الشباب حاضرًا، فبدأ هو يتلقَّى الأسئلة ويفرزها، فيأخذ منها ويدع، فقلتُ معترضًا: لماذا لا تقوم بهذا إحدى الطالبات، نيابة عن زميلاتها؟

لماذا «تحشرون» أنفسكم أيها الرجال في أمر النساء؟؟ ارفعوا أيديكم عن الأخوات، ودعوهن يتصرفن كما يحلو لهن، يستقبلن الأسئلة، ويخترن منها المناسب في تقديرهن، وتقوم إحداهن بقراءتها.

وكأني بهذه الكلمة أزحت همًّا ثقيلًا عن صدور الفتيات المؤمنات، فتنفسن الصُّعَداء، وتقدمت إحداهن لتقوم بالدور الذي كان يقوم به أحد الإخوة المرافقين لي.

وقد حدث مثل هذا في شتاء هذا العام في مدينة مانشستر في بريطانيا، حيث عقد مؤتمر الطلبة المسلمين هناك، فقد كانت لي محاضرة للأخوات، وأسئلةٌ بعد المحاضرة، تولَّى استقبالَها وفرزها وتنظيمها أحد الشباب الطيبين. ولكني قلت

للأخ بصراحة: إن وجودك هنا لا مبرر له، وكان الأولى أن تقوم إحدى الأخوات بهذا الأمر، وهن أحق به وأولى، ولكن الأخ الصالح قال: إنه مكلَّف بهذا العمل حسب النظام، ولا يستطيع التخلي عنه! وهو معذور حقًّا.

وشيء آخر شكا إليَّ منه كثير من الأخوات في مصر ـ وفي الجزائر، وهو أن الأخت الداعية النشيطة المتحركة، قبل الزواج، بعد أن تتزوج أخًا ملتزمًا ممن عرفته عن طريق الدعوة، يفرض عليها العزلة، ويمسكها في البيت، ويحرمها من المشاركة في الحركة، ويطفئ تلك الشعلة التي كانت تضيء الطريق لبنات الإسلام. حتى كتبت إليَّ فتاة جزائرية تعمل في حقل الدعوة، تسألني: هل يحرم عليها أن تُضرب عن الزواج وترفضه من حيث المبدأ، حتى لا ينتهي بها الأمر، كما انتهى بأخوات لها، إلى حياة الخمود والكسل، والبعد عن ميدان الحركة والعمل، في حين تعمل الشيوعيات والعلمانيات والمنحلات؟!

اعتراض وجوابه:

سيقول المتشددون: كيف تطلبون من المرأة المسلمة أن يكون لها دور بارز في الحركة الإسلامية، وأن تتحرك وتقود وتُثبت وجودها في موكب العمل الإسلامي الزاحف؟ وهي مأمورة بالقرار في بيتها بنص القرآن الكريم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: 33].

وجوابي لهؤلاء الإخوة الغيورين: أن الآية خطاب لنساء النبي ﷺ، وهؤلاء لهن من الخصوصية ما ليس لغيرهن، وعليهن من التغليظ ما ليس على سائر النساء،

وقد قال تعالى في خطابهن: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: 32].

ومع هذا لم تمنع هذه الآية عائشة أم المؤمنين من الخروج في معركة الجمل، تطالب بما تعتقده حقًّا في شئون السياسة، ومعها من كبار الصحابة رجلان رُشِّحا للخلافة، وهما من العشرة المبشرين بالجنة.

وما روي من ندمها على هذا الموقف، فليس لأن خروجها من بيتها لم يكن مشروعًا، بل لأن رأيها في السياسة جانبه التوفيق، غفر اللَّه لها ورضي عنها.

على أننا لو أخذنا برأي من يقول: إن الآية لعموم النساء، فإنها لا تعني إمساكهن في البيوت لا يخرجن منها، فإن هذا الإمساك ذكره القرآن عقوبة لمن ترتكب الفاحشة، ويشهد عليها الشهود الأربعة، وذلك قبل استقرار التشريع على الحد المذكور في القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعٗةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾ [النساء: 15].

ثم إن قوله تعالى في الآية: ﴿وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ يدل على مشروعية الخروج المحتشم غير المتبرج، فالمرأة لا تُنهى عن التبرج داخل بيتها، فإن لها أن تلبس وتتزين فيه ما شاءت، إنما تنهى عنه إذا خرجت إلى الطريق أو السوق أو غير ذلك، مما هو مظنة التبرج.

***

الحركة الإسلامية

في مجال التربية والتكوين

- أهمية تكوين الطلائع المؤمنة.
- التربية الإيمانية هي الأساس.
- ضرورة التربية الفكرية لقيادات المستقبل.
- معالم الفكر المنشود لإعداد القادة.
- فكر علمي.
- فكر واقعي.
- فكر سلفي.
- فكر تجديدي.
- فكر وسطي.

- **فكر مستقبلي.**

الحركة الإسلامية في المجال التربوي

التربية الإيمانية هي الأساس:

إن التربية هي المدخل الأساسي والضروري لأي حركة إسلامية تعمل على تغيير الواقع بتغيير ما بالأنفس.

والذي أركز عليه هنا، في مجال العمل التربوي هو تكوين الطليعة المسلمة المرجوَّة لنصرة الإسلام، والتي تمثِّل في عصرنا دور الصحابة في عصر النبوة.

وأول مقومات هذه الطليعة هو: الإيمان – وأعني به إيمان القرآن والسنة – أخلاقه وشعبه التي نيِّفت على السبعين، وألفت فيه كتب مستقلة. فليس الإيمان إذن بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل.

ليس المقصود بالإيمان هنا مجرد معرفة ذهنية لا تنفذ أشعَّتُها إلى القلب فتضيئه، ولا إلى الإرادة فتحركها، ولا مجرد حشو الذاكرة بعبارات ومصطلحات عن معاني: الرب والإله، والدين والعبادة، والتوحيد بأقسامه، والطاغوت والجاهلية، والامتلاء عجبًا وغرورًا بأن هذا هو كل الإيمان، ومحض اليقين، وشغْل الآخرين بمعارك جدلية حول هذه الألفاظ، على أهميتها.

فإن هذه المراء أو الجدل لا ينشئ إيمانًا كإيمان سحرة فرعون حين آمنوا برب هارون وموسى، ولا كإيمان الصحابة حين صدقوا برسالة رسول الله ﷺ.

الإيمان المنشود هو الإيمان الأول، كما جاء به القرآن والسنة.

وحسبي هنا من القرآن آية واحدة، ذكرها القرآن الكريم ردًّا على الأعراب الذين قالوا: آمنا، ولمَّا يدخل الإيمان في قلوبهم، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: 15].

ومن السنة الحديث الذي رواه الشيخان عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**ثلاثة من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار**».

وقد يكفي بالنسبة للقاعدة الشعبية المؤيِّدة نصف الإيمان أو رُبُعه، ولكن بالنسبة للطليعة القائدة، لا بد من الإيمان الحق، ولا يكفي أنصاف المؤمنين، ولا أرباع المؤمنين.

كان الشهيد حسن البنا يقول لتلاميذه: ائتوني باثني عشر ـ ألف مؤمن، وأنا أقتحم بهم الجبال، وأخوض بهم لجج البحار، وأفتح بهم الأقطار[1].

ولكن هل مثل هذا العدد يكفي لتحقيق الأهداف الكبيرة والآمال العريضة للأمة الإسلامية؟ أنا هنا أقول: نعم إنه يكفينا اثنا عشر ألفًا، إذا كانوا من المؤمنين حقًّا. كما أقول: إنه لا يغني عنهم أربعة وعشرون ألف نصف مؤمن، ولا ثمانية

(1) يبدو أنه رَحِمَهُ اللَّهُ أخذ هذا من الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن عباس مرفوعًا: «**ولا تُهزم اثنا عشر ألفًا من قلة**». كما في «صحيح الجامع الصغير» برقم (3278).

وأربعون ألف ربع مؤمن، ولا ستة وتسعون ألف ثُمُن مؤمن، ولا ملايين من «كسور» المؤمنين الذين قال فيهم الشاعر:

يزحمون الأرض من كثرتهم ثم لا يغنون في أمر جلل!

إننا نريد مؤمنين يوصفون بما وُصِف به الأنصار رضي الله عنهم: يكثرون عند الفزع ويقلون عند الطمع!

أما الذين وصفوا في حديث ثوبان بأنهم كثرة كغثاء السيل[1]، فلا يصلحون يومًا أن يكونوا الطليعة المرجوَّة، وإن عُدُّوا بالملايين.

إن التربية الإيمانية أو الربانية هي الشرط الأول لتخريج جيل ينتصر به الإسلام.

وهو الموصوف في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة: 54].

لا بد من قدر من التربية الصوفية السليمة:

وهنا لا بد من قدر من التربية الصوفية السليمة المقومة بميزان الكتاب والسنة والتي تعمل على تكوين الشخصية الربانية التي تؤثر الخالق على الخلق، والآخرة على الدنيا، وباعث الدين على باعث الهوى.

---

(1) إشارة إلى الحديث رواه أحمد وأبو داود: «**يوشك أن تداعى عليكم الأمم من كل أفق، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، قيل: يارسول الله، فمن قلة يومئذ؟ قال: لا، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، يجعل الوهن في صدوركم، وينزع الرعب من قلوب عدوكم، لحبكم الدنيا، وكراهيتكم الموت**». «صحيح الجامع الصغير» (8183).

والتصوف ليس كله شرًّا، كما يتصور بعض الناس، والمتصوِّفة ليسوا كلهم ضُلَّالًا، كما يدَّعِي من ينقصهم العلم أو العدل. بل هم كغيرهم من الطوائف كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته عن «الفقراء»، ففيهم المستقيم والمنحرف، وفيهم الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات بإذن الله.

ولا شك أننا نرفض أباطيل التصوف الفلسفي «القائل بالحلول والاتحاد»، وشطحات التصوف البدعي، وانحرافات التصوف الارتزاقي. ونريد لباب التصوف الذي كان عليه الزهَّاد الأوائل، كالحسن البصري، والفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، وأبي القاسم الجنيد، وأمثالهم..

إننا نريد التصوف السُّنِّي الملتزم بالنهج القرآني النبوي المتوازن، والذي يُعنى بـ «تقوى القلوب» قبل «أعمال الجوارح»، وبروح العمل قبل صورته. وفي الحديث الصحيح: «**إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم**»[1].

ويعنى بعلاج أمراض القلوب وسد مداخل الشيطان إليها، وجهاد أهواء النفس، حتى تتهذب أخلاقها، وتتحلى بالفضائل، وتتخلى عن الرذائل.

وقد لخص بعضهم التصوف بأنه: الصدق مع الحق، والخُلُق مع الخلق. وهو ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل: 128] فهم مع الله بالتقوى، ومع الناس بالإحسان.

ونقل العلامة ابن القيم عن متقدمي الصوفية قولهم: التصوف هو الخُلُق، فمن

(1) رواه مسلم عن أبي هريرة.

زاد عليك في الخُلُق، فقد زاد عليك في التصوف!

وعلق ابن القيم على ذلك بقوله: بل الدين هو الخُلق، فمن زاد عليك في الخُلق، فقد زاد عليك في الدين!

وهذا صحيح، وحسبنا في ذلك الحديث النبوي الشريف: «**إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق**»[1].

أمور أربعة ينبغي التركيز عليها:

وأهم ما نركز عليه في هذه التربية أمور أربعة:

1 - إخلاص النية:

الأمر الأول: تصحيح النية حتى يخلص العمل للَّه وحده، لا يشوبه شيء من حب المال أو حب الجاه والمنزلة، والشهرة عند الناس، أو غير ذلك مما يدخل في الرغبات الخفية للأنفس.

وذلك أن «العمل الإسلامي» عبادة وجهاد، ولا تقبل العبادة إلا بنية خالصة للَّه تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: 5].

ولا يكون الجهاد في سبيل اللَّه إلا بتجريد القصد للَّه: أن تكون كلمة اللَّه هي العليا.

واللَّه تعالى لا يحب العمل المشترك، ولا القلب المشترك. العمل المشترك لا يقبله،

(1) رواه البخاري في «الأدب المفرد»، والحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (2/ 613)، والبيهقي في «الشعب» كما في «الجامع الصغير».

والقلب المشترك لا يقبل عليه.

ولهذا حرص الإمام البنا أن يجعل أول شعاراته: «اللَّه غايتنا»، ليؤكد أن رضوان اللَّه تعالى ومثوبته هي غاية غاياتنا. قد نقول: نريد إقامة مجتمع إسلامي، أو إقامة دولة إسلامية، أو حكم إسلامي، أو استعادة الحياة الإسلامية المتكاملة، أو غير ذلك من الأهداف القريبة والبعيدة. ولكن غايتنا من هذا كله أن يرضى اللَّه تعالى عنا، ويتقبلنا في عباده الصالحين.

ينبغي أن يضع كل عامل للإسلام نُصب عينيه هاتين الآيتين: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[الأنعام: 162، 163].

إن الدعوات لا تنتصر بطلاب الأضواء، وعباد الشهرة والظهور، بل بمن سماهم الحديث الشريف: «**الأبرار الأتقياء الأخفياء.. الذين إن حضروا لم يعرفوا وإن غابوا لم يفتقدوا، قلوبهم مصابيح الهدى**»[1].

2 – مراقبة اللَّه تعالى:

والأمر الثاني: مراقبة اللَّه تعالى عند العمل، حتى يأخذ حقه من الإحسان والإتقان.

ولهذا حين سأل جبريلُ النبي ﷺ عن «الإحسان» قال: «**الإحسان أن تعبد اللَّه**

(1) رواه الحاكم من حديث معاذ وقال: «صحيح ولا علة له»، ووافقه الذهبي (1/ 4)، كما أقره المنذري في «الترغيب والترهيب». انظر: تعليقنا على الحديث رقم (19) من كتابنا «المنتقى من الترغيب والترهيب».

كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

وهذا مطلوب في كل عمل: ديني أو دنيوي، فإحسان العمل فريضة على كل مسلم، فإن اللَّه كتب الإحسان على كل شيء. ولا يحفز على الإحسان شيء مثلُ يقينه بأن اللَّه تعالى مطَّلع عليه، وناظر إليه، يسمع ويرى.

ويتأكد ذلك إذا كان العمل ذا طبيعة دينية مثل العمل في الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية. وهو إما فرض عين أو فرض كفاية يقوم فيه العاملون بالنيابة عن غيرهم من القاعدين والمتفرِّجين – بل والمثبِّطين والمتحاملين – من أبناء الأمة.

إن العامل في هذا الميدان لا يفتقر إلى رقابة، ولا إلى تفتيش إداري؛ لأنه عليه رقابة من داخل ذاته، وهو أول مفتش على نفسه. وهو يذكر أبدًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد: 4].

3 – محاسبة النفس:

والأمر الثالث: محاسبة النفس. فإذا كان تصحيح النية قبل العمل، والمراقبة عند العمل، فإن المحاسبة تأتي بعد العمل. وقد جاء في الحديث: «**الكيِّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على اللَّه**»[1]. والكيس: العاقل. ومعنى «دان نفسه»: أي حاسبها، كما نقله النووي عن الترمذي وغيره من العلماء.

---

(1) رواه الترمذي عن شداد بن أوس وحسنه (2461)، وابن ماجه (426)، وأحمد (4/ 124)، ورواه الحاكم في موضعين: في (4/ 251)، وصححه ووافقه الذهبي، وقبل ذلك في (1/ 57) وصححه على شرط البخاري، ورده الذهبي بأن في إسناده أبا بكر بن أبي مريم، وهو واه.

وجاء عن عمر: حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزِنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم.

وعن ميمون بن مهران: التَّقِي أشدُّ حسابًا لنفسه من سلطان غاشم، ومن شريك شحيح.

وأصل ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: 2].

وهذه المحاسبة للنفس تدفع بها دائما إلى الاجتهاد في تصويب الخطأ، واستكمال النقص، والتطلُّع إلى الكمال، وتبعد بالمرء عن الإعجاب بنفسه، والغرور بعمله، والازدراء لغيره.

وهذه المحاسبة أصل من الأصول الأخلاقية والتربوية في الإسلام، ولهذا أجمع على ضرورتها المتصوفة والأخلاقيون والمربُّون.

والناس يردِّدون اليوم كلمة «النقد الذاتي»، ولا حرج في استعمال الكلمة إنما الحرج في اعتبار هذا المعنى جديدًا علينا، مقتبسًا من غيرنا. وما هو إلا محاسبة النفس التي جاء بها قرآننا وسنتنا، وحفلت بها مصادر ثقافتنا.

4- التوكل على اللَّه:

والأمر الرابع: التوكل على اللَّه تعالى. فهو السلاح الروحي الذي يجعل من الضعف قوة ومن القلة كثرة، وهو الذي واجه به رسل اللَّه طغاة أقوامهم ولم يخفهم طغيانهم، ولم يزلزلهم أذاهم، بل قالوا: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصۡبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيۡتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: 12].

ومعنى التوكل على اللَّه: اتخاذه وكيلًا لك: تسلم زمامك إليك، وتجعل اعتمادك عليه، كما قال تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: 9].

وذلك بعد أن تعد عدتك، وتأخذ حذرك وحيطتك، ثم تمضي وأنت موقن أن اللَّه لن يتخلى عنك.

وليس معنى التوكل اطِّراح الأسباب، وإهمال السنن، وانتظار الحصاد بغير زرع، أو نمو الزرع بغير تعهُّد. بل التوكل ما كان عليه النبي ﷺ والرسل من قبله: بذل كلِّ ما في الوُسْع، وترك النتائج للَّه ثقة به، ويقينًا بوعده، وإيمانًا بنصره.

رتب رسولنا الكريم لهجرته كل ما استطاع ترتيبه، ولكن المشركين أمكنهم الوصول إلى الغار الذي لجأ إليه، فقال أبو بكر: لو نظر أحدهم تحت قدميه لرآنا! فقال ﷺ: «**ما ظنك باثنين اللَّه ثالثهما**» ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40].

وهذا ما قاله موسى لقومه حين أتبعهم فرعون بجنوده، وغدا البحر من أمامهم، والعدو من خلفهم: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: 61، 62].

ما أحوجنا إلى هذا اليقين لنواجه به أحفاد فرعون وأبي جهل! ونحن واثقون أن اللَّه معنا. ومن كان اللَّه معه فلن يضيع. ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: 160].

- **التركيز على تحرِّي الصواب مع الإخلاص:**

والمطلوب في تكوين الطلائع أن يتكامل فيهم الأمران: إخلاص النية، وصواب العمل.

إن الإخلاص وصدق النية مطلوب في كل عمل إسلامي؛ لأنه عبادة وجهاد، ولا يقبل عبادة ولا جهاد إلا بنية، كما ذكرنا من قبل، وهذا سر اهتمام علماء الأمة بحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**». حتى اعتبروه ربع الإسلام أو ثُلُثه أو نصفه.

ولكن هذا وحده لا يكفي لقيادة سفينة الحركة الإسلامية وسط الأمواج والأنواء والأعاصير، فلا بد - مع الإخلاص - من قدرة على معرفة الصواب من الخطأ، بل على معرفة أصوب الرأيين، وأهون الضررين، وأرجح المصلحتين.

وقد قيل: أن العاقل هو الذي يعرف الخير من الشر، أما الحكيم فهو الذي يعرف خير الشرَّيْن، إن كان في الشر خيار.

صحيح أن المسلم مطالب بالاجتهاد والتحرِّي، وأن المخطئ في اجتهاده معذور بل مأجور، ولكنه - كما بيَّن لنا الحديث الشريف - مأجور أجرًا واحدًا، على حين يؤجر المصيب أجرين: أجرًا على تحرِّيه وبذله وجهده، وأجرًا على إصابته للحق، وإدراكه للصواب.

وإنما كان للمصيب أجران، ليظل «تحرِّي الصواب» نُصْبَ عين المجتهد، فلا يفرِّط في الأجرين عاقل، ولا يرضى بالدُّون مؤمن.

وأحب أن أنبِّه هنا على أمرين أساسيين:

الأول: أن الذي ينال الأجر الواحد هو من كان أهلًا لأن يدخل في زمرة المجتهدين، بأن يكون لديه الحد الأدنى من شروط الاجتهاد، ولا أعني بها هنا شروط الاجتهاد الفقهي المذكورة في كتب أصول الفقه، بل لكل موضوع يُجتهد فيه شروطه الخاصة. فالذي يجتهد في الأمور السياسية غير الذي يجتهد في الشؤون العسكرية، أو الاقتصادية، أو التربوية، إلى جوار ما لا بد منه من الشروط العلمية والفكرية العامة.

فأما من هجم على أمر لا يحسنه، وحكم فيه بغير بيِّنة ولا سلطان، فقد أساء إلى نفسه، وإلى موضوعه، وإلى الناس، ولم ينل من الأجر نقيرًا ولا قطميرًا، بل اكتسب إثمًا مُبِينًا، لقوله بلا علم، وخوضه فيما لا اختصاص له به.

ولهذا جاء في الحديث: «**القضاة الثلاثة: اثنان في النار، وواحد في الجنة. رجل علم الحق فقضى به، فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل، فهو في النار، ورجل عرف الحق فجار في الحكم، فهو في النار**»[1].

فجعل الذي يقضي على جهل في النار، كالذي يقضي بالباطل على علم؛ لأنه أدخل نفسه فيما لا يحسن، وكان الواجب أن ينسحب من موقعه ويدعه لمن هو أهله.

بل مثل هذا، وإن أصاب، فصوابه غير محسوب له، لأنه رمية من غير رامٍ، واجتهاد من غير أهله، فلا قيمة له، لافتقاده سلامة المنهج.

---

(1) رواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم عن بريدة كما في «صحيح الجامع الصغير» (4446)، وروى نحوه الطبراني عن ابن عمر (4447).

وفي هذا جاء الحديث: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**»[1].

وإنما اعتبر هذا مخطئًا، مع أنه أصاب بالفعل، لأن إصابته جاءت اعتباطًا، ولم تجئ نتيجة لمنهج صحيح التزمه واتبعه. ومثل هذا الصواب الاعتباطي لا يعتد به.

الثاني: أن الذي يؤجر على اجتهاده، ولو أجرًا واحدًا. إنما يستحق ذلك إذا بذل كل جهده، واستفرغ كل وسعه، في تحرِّي الحقيقة، وطلب الصواب، وموجب ذلك أن يستخدم كل الإمكانات المتاحة، وكل الوسائل المعينة، وكل المعلومات المتوافرة، للوصول إلى الصواب، كما عليه أن يستشير ويستعين بكل ذي خبرة، طلبًا للرأي الأسدِّ، والعمل الأرشد.

- **إعداد القيادات للمستقبل:**

إن مشكلة الحركة الإسلامية في كثير من الأقطار: أن القاعدة فيها أكبر من قدرة القيادة، ولا حرج علينا أن نعترف بذلك.

ذلك أن الصحوة الإسلامية المعاصرة قد اتسعت طولًا وعرضًا، وامتدت أشعتها مشرقًا ومغربًا، فاتسعت بذلك قاعدة الحركة الإسلامية وتنامت، ولكنها في عدد من البلدان لم تُفرز قيادات تكافئ القاعدة المتصاعدة المتنامية، لا من الناحية الفكرية ولا التربوية ولا السياسية.

وهذا ما يجب على القيادات القائمة أن تحسب حسابه، وتُعِد له عدته في المرحلة

(1) رواه الترمذي في أبواب التفسير (2953) واستغربه، وأبو داود في العلم (3652)، ونسبه المنذري للنسائي أيضًا، وهو كذلك في «ضعيف الجامع الصغير».

القادمة.

وأول واجب هنا: أن يُعلم أن الإخلاص للدعوة أو التضحية في سبيلها أو السبق التاريخى في العمل لها، لا تكفي وحدها مرشحات لقيادة الحركة، وإن كانت مرجِّحات لها وزنها، وقيمتها عند اللَّه وعند الناس.

ولكن لا بد من قدرات فكرية ونفسية وعملية – إلى جوار الشروط الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الأساسية – تتوافر في القيادة المنشودة.

ولا أعني بالقيادة الشخص الذي يكون على قمة الهرم الإداري، بل المجموعة التي تخطط للعمل، وتحرِّكه وتوجِّهه، وتفجِّر به طاقات كل العاملين معها؛ تشغلهم بالبناء عن الهدم، وبالعمل عن الجدل، وبالجد عن البطالة واللهو.

ولا يجوز أن تقف القيادات التاريخية عقبة كؤودًا أمام الدماء الجديدة، وأن تعتبر القيادة أمرًا مؤبَّدًا، وأن من دخلها لا يخرج منها، فتحول دون بروز المواهب الشابة، والقدرات الصاعدة.

ولا بد من اطِّراح الفكرة القائلة بأن القيادات تُختار مدى الحياة، كما كان الأمر فى شأن الخلفاء الراشدين الذين أُمِرنا أن نتبع سنتهم.

فالصواب أن هذه السوابق التاريخية لا تعد شرعًا ملزمًا للأمة إلى يوم القيامة، وقد ناقشنا ذلك في موضع آخر.

على أن الأمر المهم بل الضروري هو إعداد القيادات المنشودة للمرحلة القادمة، حتى يتولى زمام الأمور كل قوي أمين، حفيظ عليم.

لا بد من إعداد قيادات فكرية، وقيادات تربوية، وقيادات سياسية.

وهذا ما يجب التفكير؛ الجدي في اتخاذ الأساليب والوسائل العملية لإيجاده، والخروج به من حيز النظر إلى حيز التطبيق.

- **معهد خاص لإعداد القيادات:**

وأقترح لذلك إنشاء معهد يضم مجموعة من النوابغ المخلصين الذي تتوافر فيهم الصفات العقلية والنفسية والإيمانية والسلوكية، وأن يزكيهم عدد من الشخصيات المعروفة البصيرة بخصائص الرجال، وأن يعقد لهم بعض الاختبارات المتنوعة تحريرية وشفهية، حتى يقبلوا في هذا المعهد.

ويحسن أن يكون هذا المعهد داخليًّا، ليتعايشوا فيه، ويحيَوْا حياة ربانية علمية دعوية أخوية جهادية.

ويجب أن توضع لهذا المعهد مناهج تتسم بالشمول والعمق والتنوع، وتجمع بين الأصالة والمعاصرة، كما تجمع بين العلوم الدينية والعلوم الإنسانية من منظور إسلامي، كما تهتم بدراسة الواقع المعيش محليًّا وعربيًّا وإسلاميًّا وعالميًّا، مع إعطاء عناية لواقع القُوى المعادية لديننا وأمتنا ومسيرتنا، ويلتقي في هذا المعهد العلم والعمل، والنظر والتطبيق.

كما يجب أن يختار لتدريس هذه المناهج من الأساتذة الثقات من يجمع بين العلم الموثق، والفكر الناضج، والإيمان الصادق، والبعد عن الإفراط والتفريط، وأن يكون هناك تكامل وتناسق بينهم، بحيث لا يهدم أحدهم ما يبنيه آخر، ولا يشرِّق

بعضهم، ويغرِّب آخرون، أو يميل هذا إلى اليمين، وذاك إلى اليسار، فتنشأ من ذلك بلبلة وتناقض، واضطراب في الفكر والشخصية.

لا أعني أن يكون أمثال هؤلاء الأساتذة الكبار نُسَخًا مكررة، بل أعني التوافق في الاتجاه العام، وفي القضايا الكبرى والفلسفة الكلية.

ومن هنا أشير إلى بعض الملامح أو المعالم التي يتسم أو يتميز بها الفكر الذي نريد ترسيخه في هذا المنهج المأمول.

❋ ❋ ❋

معالم وخصائص للفكر المنشود

والذي أحب أن أؤكده هنا تأكيدًا يزيل كل ريب، ويزيح كل غموض: أنه لا بد – مع التربية الإيمانية التي هي الأساس والقاعدة للبناء الأخلاقي لطلائع الحركة وقيادات المستقبل – من تربية فكرية راسخة، مؤسسة على ما ذكرناه من «الفقه» الذي ننشده للحركة في غدها المرتقب.

والإيمان – عندنا نحن المسلمين – لا يتعارض مع العقل والفكر، بل يُبنى عليه ويتغذَّى به، والمؤمنون في نظر القرآن هم «أولو الألباب»، والقرآن آيات «لقوم يعقلون» أو «يتفكرون»، والعقل عند محققي الأمة أساس النقل، فلولاه ما استُدِلَّ على وجود اللَّه، ولا على إثبات النبوة.

والقرآن بتعاليمه ينشئ «العقلية العلمية» التي تتعبَّد بالفكر، وتؤمن بالبرهان، وترفض الخرافة، وتنكر التقليد للآباء، أو للسادة والكبراء[1].

(1) انظر كتابنا: «الرسول والعلم» (ص38)، ط4، دار الرسالة ببيروت، ودار الصحوة بالقاهرة.

فكر علمي

وللفكر الذي تقوم عليه تربيتنا المرجوة: معالم وخصائص أساسية يجب أن يحرص عليها المربون، وتؤكدها مناهج التربية.

أولها: أنه «فكر علمي» بكل ما تحمله، وتوحي به كلمة «علمي» من معنى.

ولا نعني بـ «الفكر العلمي» ما يتعلق بالعلوم البحتة والتطبيقية، وإن كان هذا فرضًا على المسلمين، بل نعني به ذلك الفكر الذي لا يقبل دعوى بغير دليل، ولا نتائج بغير مقدمات، ولا يقبل من الأدلة إلا الموثق، ولا من المقدمات إلا اليقيني الذي لا يرتاب فيه.

نريد أن يسود «التفكير العلمي» وتسود «الروح العلمية» كل علاقتنا ومواقفنا وشئون حياتنا، بحيث ننظر إلى الأشياء والأشخاص والأعمال، والقضايا والمواقف «نظرة علمية»، ونصدر قراراتنا الإستراتيجية والتكتيكية، في الاقتصاد والسياسة والتعليم، وغيرها بعقلية علمية، وبروح علمية، بعيدًا عن الارتجالية والذاتية، والانفعالية، والعاطفية، والغوغائية، والتحكمية، والتبريرية التي تسود مناخنا اليوم، وتصبغ تصرفاتنا إلى حد بعيد، فمن سلم من أصحاب القرار من اتباع هواه الشخصي، أو هوى فئته وحزبه، كان أكبر همِّه اتباع ما يرضي أهواء الجماهير، لا ما يحقق مصالحها، ويؤمن مستقبلها، في وطنها الصغير، ووطنها الكبير، والأكبر.

و«للروح العلمية» دلائل ومظاهر أو سمات، كنت أشرت إليها، أو إلى أهمها في كتابي «الحل الإسلامي فريضة وضرورة»، في مجال «النقد الذاتي» للحركة الإسلامية

يحسن بي أن أذكر بها هنا، وأؤكدها في مجال تأكيد حاجة الأمة إليها لا إلى «العلمانية» المستوردة، وفي بعض الإعادة إفادة.

سمات الروح العلمية المنشودة:

وللروح العلمية سمات أبرزها:

1 – النظرة الموضوعية إلى المواقف والأشياء والأقوال بغض النظر عن الأشخاص، كما قال علي بن أبي طالب: «لا تعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله».

2 – احترام الاختصاصات، كما قال القرآن: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ [النحل: 43]، ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: 59]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾ [فاطر: 14]، فللدين أهله، وللاقتصاد أهله، وللعسكرية أهلها، ولكل فن رجاله، وخاصة في عصرنا، عصر التخصص الدقيق، أما الذي يعرف في الدين والسياسة، والفنون والشؤون الاقتصادية والعسكرية، ويفتي في كل شيء، فهو في حقيقته لا يعرف شيئًا.

3 – القدرة على نقد الذات، والاعتراف بالخطأ، والاستفادة منه وتقويم تجارب الماضي تقويمًا عادلًا، بعيدًا عن النظرة «المنقبيَّة» التي تنظر إلى الماضي على أنه كله مناقب وأمجاد!

4 – استخدام أحدث الأساليب وأقدرها على تحقيق الغاية والاستفادة من تجارب الغير حتى من الخصوم، فالحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها، فهو أحق

الناس بها.

5- إخضاع كل شيء - فيما عدا المسلمات الدينية والعقلية - للفحص والاختبار والرضا بالنتائج، كانت للإنسان أو عليه.

6- عدم التعجل في إصدار الأحكام والقرارات، وتبني المواقف إلا بعد دراسة متأنية مبنية على الاستقراء والإحصاء، وبعد حوار بنَّاء، تظهر معه المزايا، وتنكشف المآخذ والعيوب.

7- تقدير وجهات النظر الأخرى، واحترام آراء المخالفين في القضايا ذات الوجوه المتعددة، في الفقه وغيره، ما دام لكلٍّ دليلُه ووجهته، وما دامت المسألة لم يثبت فيها نص حاسم يقطع النزاع، ومن المقرر عند علمائنا: أن لا إنكار في المسائل الاجتهادية، إذ لا فضل لمجتهد على آخر، ولا يمنع هذا من الحوار البنَّاء، والتحقيق العلمي النزيه في ظل التسامح والحب.

بعض ما ينافي التفكير العلمي عندنا:

ومما ينافي التفكير العلمي تبسيط الأمور المعقَّدة، وتهوين الأمور الكبيرة، والنظر إلى المشكلات العويصة بسطحية مخيفة، ومعالجة القضايا الكبرى بعقلية العوام وطريقة الدراويش!

وإن من أشد الأمور خطرًا على تفكيرنا: أن نزعم أن وراء كل ما لا يعجبنا أَيْدِيًا خفيَّة، وقوى أجنبية جهنمية، خططت لهذا الأمر بدهاء، وبيتت له بليل، حتى نفذناه نحن برضانا واختيارنا. وبعض هذا صحيح، ولكن التعميم خطأ.

إن هذا التفسير التآمري للتاريخ وللأحداث داخل أوطاننا: سياسية كانت أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو تربوية، يثمر ثمرتين رديئتين:

الأولى: إنه إذا زاد هذا الشعور يثمر نوعًا من «الجبرية» التي لا تملك إزاء هذه المخططات الجهنمية حيلة، لما تملك تلك من الإمكانات الهائلة ماديًّا وأدبيًّا، إزاء ما نحن عليه من عجز ووهن حيالها، وبهذا نصبح «أحجارًا على رقعة الشطرنج» كما قيل، ومثل هذا الشعور لا ينتج إلا اليأس والهزيمة النفسية القاتلة.

الثانية: إن هذا يعوقنا عن النقد الذاتي لأنفسنا، والمحاولة المخلصة لاكتشاف عيوبنا، ومعرفة أمراضنا، ودراسة أخطائنا وخطايانا، والاجتهاد في تقصي الأسباب، ليمكن تشخيص الداء، ووصف الدواء، ما دام كل قصور أو تقصير أو فساد أو خراب، سببه تخطيط أجنبي ماكر، وليس السبب من عند أنفسنا.

مع أن القرآن يعلمنا أن نرجع باللوم على أنفسنا كلما أصابتنا مصيبة، أو حلَّت بنا هزيمة، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: 30].

وبعد غزوة أحد، وما أصاب المسلمين فيها من قرح، فقدُوا فيه سبعين من أبطالهم، بعد انتصار مشرِّف في بدر، تساءلوا عن سر هذا، فكان جواب القرآن ما ذكره الله في سورة آل عمران: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: 165].

فكر واقعي

ومن خصائص الفكر العلمي الذي نريده للحركة الإسلامية في المرحلة القادمة أن يكون فكرًا قائمًا على الواقع لا على الخيال، ولا على الأحلام.

- **الموازنة بين الطموح والإمكانات:**

ومن الواقعية التي نحتاج إلى تثبيتها في فكرنا: أن نوازن بين طموحنا وإمكاناتنا، بين ما نصبو إليه وما نقدر عليه، فلا نورِّط أنفسنا في أمور لم نعد لها العدة، ولم نهيئ لها الوسائل اللازمة.

إن القرآن الكريم يجيز للمقاتل أن يفر من الزحف إذا كان «متحرفًا لقتال أو متحيِّزًا إلى فئة».

ويرخص له في حالة الضعف أن ينسحب من المعركة إذا كان جيش العدو أكثر من ضِعف جيش المسلمين: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: 66].

وفي معركة مؤتة كان جيش الروم أضعاف جيش المسلمين، «كان جيش المسلمين ثلاثة آلاف وجيش الروم يقدر بنحو 150 ألفًا».

وهذا ما جعل القائد العبقري خالد بن الوليد يخطِّط لانسحاب المسلمين بسلام، ولا يغامر بهم في معركة تشبه الانتحار.

وبعد رجوعه مع أصحابه إلى المدينة استقبلهم المتحمسون من شباب المسلمين

بالحصى يرمونهم به، واصفين إياهم بأنهم «الفُرَّار»!

ولكن النبي ﷺ دافع عنهم قائلًا: «**بل هم الكُرَّار إن شاء الله**».

إن القائد الحكيم هو الذي يحرص على حياة جنوده، وهذا ما جعل عمر في أول الأمر يتهيب من غزو الروم قائلًا للذين يحرضونه على ذلك: واللَّه لمسلم واحد أحب إلي من الروم وما حوت!

والمسلم البصير هو الذي لا يورِّط نفسه فيما لا يستطيعه، واللَّه تعالى يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

وفي الحديث: «**لا يحل لمسلم أن يذل نفسه**». قيل: يا رسول اللَّه، وكيف يذل نفسه؟ قال: «**يحملها من البلاء ما لا يطيق**».

ومن الخطأ الذي يمكن أن تقع فيه الحركة الإسلامية، استجابتها لعواطف العامة في اتخاذ القرارات المصيرية والهامة.

ففي بعض البلاد قد يدفع الشارع المسلم بعض قادة الحركة إلى خوض المعركة السياسية بكل قوتهم وطاقتهم، قبل أن تنضج قدراتهم الفكرية والسياسية والفنية لمثل هذه المرحلة.

وبذلك يُحمِّلون أنفسهم أكثر مما تطيق، وهذا من أسباب الإخفاق من غير شك.

وهذا قد تدفع إليه العجلة، وسوء تقدير العواقب، والمبالغة في تقويم قدرات الذات، والتقليل من إمكانات الغير.

وقد رأينا النبي ﷺ يأبى على أصحابه في مكة أن يبدؤوا صدامًا مسلحًا مع قوى الشرك، وإن آذوهم وعذبوهم، وكان يقول لهم: «**كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة**».

حتى هيَّأ اللَّه لرسوله أرضًا حُرة، وقاعدة صُلبة للانطلاق، فبدأ منها الجهاد والصدام، ونزل في ذلك قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: 39].

إهالة التراب على المشكلات التاريخية:

نريد من الفكر الجديد أن يهيل التراب على المشكلات التاريخية التي شغلت الفكر الإسلامي في وقت من الأوقات، وبدَّدت طاقته في غير طائل، مشكلة الذات والصفات، هل الصفات عين الذات أو غيرها؟ أو هي لا عين ولا غير؟

مشكلة خلق القرآن، وما ترتب عليها من محنة لأئمة الإسلام.

المبالغة في الكلام حول التأويل وعدمه بين السلف والخلف، والطعن على الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم على نهجهم من رجال الجامعات الدينية في العالم الإسلامي: الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند وغيرها.

كل هذا لا ينبغي أن يكون مشغلة الفكر الذي نُعدُّه للمرحلة القادمة، ليواجه الصهيونية والصليبية والماركسية والفلسفات الهدامة القادمة من الغرب والشرق.

جدل لا ضرورة له اليوم:

والفكر الواقعي الذي ننشده: فكر يهتم بالبناء والعمل، لا بالمراء والجدل، فإن

اللَّه إذا أراد بقوم سوءًا سلط عليهم الجدل، وحرمهم العمل.

وأعني بالجدل هنا: الجدل في مشكلات تاريخية، أو نظرية بحتة، أو خلافية بطبيعتها.

ومن الجدل الذي لا ضرورة له، ولا جدوى من ورائه اليوم: ما يثار بين الحين والحين حول طبيعة الجهاد العسكري «القتال» في الإسلام: هل هو جهاد «دفاعي» للذود عن عقيدة الإسلام وحرماته وأرضه؟؟ أو هو جهاد «هجومي» لنشر الإسلام في العالم؟

كتب في ذلك كثيرون من المُحدثِين واختلفوا فريقين:

فمن فريق الرأي الأول: السيد رشيد رضا، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ محمد عبد اللَّه دراز، والشيخ عبد الوهاب خلاف، والشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ محمد الغزالي، والشيخ عبد اللَّه بن زيد المحمود.

وحجتهم: آيات كثيرة من كتاب اللَّه تعالى مثل: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: 190]، وقوله: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا﴾ [النساء: 90].. إلخ.

ومن الفريق الثاني: العلامة أبو الأعلى المودودي، والشهيد سيد قطب.. وغيرهما.

وحجتهم: ما سمَّوْه «آية السيف» التي قالوا: إنها نسخت كل ما سبق من آيات

كانت تمثل مرحلة انتهت. وإن اختلفوا في آية السيف نفسها: أي آية هي؟

ورأيي أن لا داعي لهذه المعركة الجدلية حول هذه القضية في الوقت الحاضر، لثلاثة أسباب:

أولها: أننا – نحن المسلمين – لم نقم بالجهاد المفروض علينا فرضًا عينيًّا في كثير من بلاد الإسلام لتحرير أرض المسلمين من الغاصبين، والمعتدين مثل فلسطين وإرتيريا والفلبين وأفغانستان وطشقند وبخارى وسمرقند وأزبكستان وأذربيجان وغيرها من الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي، ومثلها في الصين وإثيوبيا وتايلاند وغيرها.. مما لا يجادل مسلم في وجوب استنقاذه من أيدي القوى المعادية للإسلام، ومما ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: 75].

ولم تقم الأمة المسلمة بهذا الجهاد الدفاعي المفروض عليها، فكيف تتحدث عن جهاد هجومي؟

الثاني: أن المقصود من الجهاد الهجومي – عند من يقول به – هو: إزاحة القوى المتسلطة على خلق اللَّه، والتي تقف حاجزًا أمام المسلمين حتى لا يبلغوا كلمة اللَّه إلى الناس.

واليوم لا تستطيع قوة أن تقف أمامنا إذا صدقت نيتنا، واتجهت قدرتنا إلى تبليغ دعوتنا إلى العالم، فالكلمة المسموعة والمقروءة والمرئيَّة يمكن توصيلها إلى الدنيا

كلها بكل اللغات، عن طريق الإذاعة والتلفزة والكتب والرسائل والصحافة والجاليات الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم.

ومع هذا، نحن أكثر الناس تقصيرًا في هذه الناحية إذا قيس جهدنا بجهود رجال التنصير، وما يقدِّمونه لنشر عقيدتهم وترجمة أناجيلهم بلغات ولهجات قد تعد بالآلاف، ونشر مبعوثيهم من المبشرين والمبشرات إلى أنحاء الأرض، بمئات الألوف، حتى إنهم يطمعون في تنصيرنا حتى نتبع ملتهم!!

الثالث: أننا عالة على غيرنا في القوة العسكرية، وأن الذين نريد أن نجاهدهم جهادًا هجوميًّا هم الذين يصنعون السلاح بكل أنواعه، ويبيعونه لنا! ولولاهم لكنا عُزَّلًا لا نقدر على شيء!!

فما معني أن نتحدث عن الهجوم لإخضاع العالم لرسالتنا، ونحن لا نملك من السلاح إلا ما ملَّكوه لنا، وسمحوا ببيعه إيانا؟!

* * *

فكر سلفي

ومن خصائص هذا الفكر: أنه فكر سلفي.

ونعني بالفكر السلفي هنا: المنهج الفكري الذي يتمثل في فهم خير قرون الأمة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان، لهداية القرآن، وهدى النبوة.

لباب المنهج السلفي الحق:

وهو منهج يقوم في جملته على أصول ومبادئ هي:

1 – الاحتكام للنصوص المعصومة لا لأقوال الرجال.

2 – رد المتشابهات إلى المحكمات، والظنيات إلى القطعيات.

3 – فهم الفروع والجزئيات في ضوء الأصول والكليات.

4 – الدعوة إلى الاجتهاد والتجديد، وذم الجمود والتقليد.

5 – الدعوة إلى الالتزام لا التسيُّب في مجال الأخلاق.

6 – الدعوة إلى التيسير لا التعسير في مجال الفقه.

7 – الدعوة إلى التبشير لا التنفير في مجال التوجيه.

8 – الدعوة بغرس اليقين لا بالجدل في مجال العقيدة.

9 – العناية بالروح لا بالشكل في مجال العبادة.

10 – الدعوة إلى الاتباع في أمور الدين، والاختراع في أمور الدنيا.

فهذا هو لباب منهج السلف الذي تميَّزوا به، وتربَّى في رحابه أفضل أجيال الأمة علمًا وعملًا، ممن أثنى عليهم اللَّه تعالى في كتابه، وأثنى عليهم رسوله في أحاديثه. وصدَّق ذلك الواقع التاريخي، فهم الذين نقلوا إلى من بعدهم القرآن، وحفظوا السنن، وفتحوا الفتوح، وأشاعوا العدل والإحسان، وأقاموا دولة العلم والإيمان، وأسَّسوا حضارة ربانية إنسانية أخلاقية عالمية، لم يزل ذكرها في سمع التاريخ.

ظلم «السلفية» من أنصارها وخصومها:

وقد ظُلِمت كلمة «السلفية» من أنصارها، ومن خصومها على السواء.

أما من أنصارها – أو من يعدهم الناس ويعدون أنفسهم أيضًا أنصارها – أو من كثير منهم على التحقيق، فقد حصروها أو كادوا في شكليات وجدليات حول مسائل في علم الكلام، أو مسائل في علم الفقه، أو أخرى في علم التصوف، وعاشوا نهارهم، وباتوا ليلهم، ينصبون المنجانيق، ويقذفون بالمقاليع، لمن يخالفهم في أي مسألة من هذه المسائل، أو أي جزئية من هذه الجزئيات.

حتى ظن بعض الناس أن منهج السلف هو منهج المراء والجدل، لا منهج البناء والعمل، وأن السلفية تعني الاهتمام بالجزئيات على حساب الكليات، وبالمختلف فيه على حساب المتفق عليه، وبالشكل والصورة على حساب الجوهر والروح.

وأما خصوم «السلفية» فهم يصفونها بـ «الرجعية» وأنها أبدًا تنظر إلى الخلف، ولا تتجه إلى الأمام، فلا تهتم بالحاضر ولا المستقبل، وأنها متعصِّبة لا تستمع إلى

الرأي الآخر، ولا تلقي إليه بالًا، وأنها ضد التجديد والإبداع والاجتهاد، وأنها لا تعرف الوسط ولا الاعتدال.

والحقيقة أن هذا ظلم للسلفية الحقيقية، ولدعاتها الأصلاء.

ولعل أبرز من دعا إلى السلفية ودافع عنها في العصور الماضية هو شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم.

وهؤلاء أولى من يمثل حركة التجديد الإسلامي في أزمانهم، فقد كان تجديدهم شاملًا لكل علوم الإسلام.

وقد وقفوا في وجه التقليد والعصبية المذهبية الفقهية والكلامية التي سادت وسيطرت على العقل الإسلامي في عدة قرون.

ومع أنهم وقفوا ضد العصبية المذهبية المقلِّدة، أنصفوا أئمة المذاهب وأعطوهم حقهم من التقدير والتوقير، كما يبدو ذلك في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» لابن تيمية.

ورغم حملتهم على ما دخل التصوف من انحرافات فكرية وعقدية، وخصوصًا على أيدي أصحاب مذهب الحلول والاتحاد، وانحرافات سلوكية على أيدي الجهلة والأدعياء والمرتزقة، فقد أنصفوا التصوف الصحيح، وأشادوا برجاله الربانيين المخلصين، وكان لهم في ذلك إنتاج خصب، يتمثل في مجلدين من «مجموع فتاوى ابن تيمية»، وفي عدد من مؤلفات ابن القيم، أشهرها: «مدارج السالكين شرح منازل السائرين إلى مقامات ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾» في ثلاثة مجلدات.

اتباع منهج السلف لا مجرد أقوالهم:

والذي يهمني تأكيد التنبيه عليه هنا، هو اتباع منهج السلف، لا مجرد أقوال السلف في المسائل الجزئية، فقد تأخذ بأقوالهم الجزئية وأنت بمعزل عن منهجهم الكلي المتكامل المتوازن.

وقد تلتزم بهذا المنهج بروحه ومقاصده، وإن خالفت بعضهم في بعض ما ذهبوا إليه من آراء واجتهادات.

وهذا هو موقفي من الإمامين ابن تيمية وابن القيم، فأنا أحترم منهجهما الكلي، وأتفهمه تمامًا، ولكن هذا لا يجعلني آخذ بكل ما ذهبا إليه من أقوال.

ولو فعلت ذلك لكنت مقلِّدًا تابعًا لهما في كل شيء، ولخالفت منهجهما الذي دعوَا إليه، وأوذيا في سبيله، وهو منهج النظر واتباع الدليل، والنظر إلى القول لا إلى قائله.

وأي معنى للإنكار على من قلَّد أبا حنيفة أومالكًا إذا قلدت أنت ابن تيمية أو ابن القيم؟

كما أن من الظلم للشيخين أن يذكر الجانب العلمي والفكري في حياتهما، وتنسى الجوانب الأخرى المضيئة في سيرتهما الحافلة.

يُنسى الجانب الرباني الذي جعل رجلًا مثل ابن تيمية يقول: إنه لتمر علي أوقات أقول فيها: لو كان أهل الجنة في مثل ما أنا فيه لكانوا في عيش طيب!

ويقول في محنته وسجنه: ماذا يستطيع خصومي أن يصنعوا بي؟ سجني خلوة،

ونفيي سياحة، وقتلي شهادة!

فهورجل رباني ذوَّاق، وكذلك كان تلميذه ابن القيم، كما يلمس ذلك كل من قرأ كتبه، وكان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وينسى جانب الدعوة والجهاد في حياتهما، وقد شهد ابن تيمية بعض المعارك العسكرية بنفسه مشاركًا ومحرِّضًا، وعاش الإمامان مجاهدين لتجديد الإسلام، وأدخلا السجن في ذلك عدة مرات، حتى مات شيخ الإسلام في سجنه سنة (728هـ).

وهذه هي السلفية الحقة:

وإذا نظرنا إلى العصر الحديث نجد أن أبرز من دعا إلى السلفية ودافع عنها بمقالاته ومؤلفاته ومجلته التي ظلت بضعًا وثلاثين سنة تحمل راية السلفية الحديثة هو العلامة الإمام محمد رشيد رضا، صاحب «مجلة المنار» التي نشر فيها «تفسير المنار»، والتي سارت بذكرها الرُّكْبان في العالم الإسلامي مشرقه ومغربه.

وقد كان الإمام رشيد رضا مجدد الإسلام في عصره، ومن قرأ «تفسيره» أو قرأ «فتاواه» أو قرأ «كتبه» مثل «الوحي المحمدي» و«يسر الإسلام» و«نداء للجنس اللطيف» و«الخلافة» و«محاورات المصلح والمقلد» وغيرها من الكتب والمقالات... علم أن فكر هذا الرجل كان يمثل «منارًا» هاديًا في مسيرة الإسلام في العصر الحديث. وكانت حياته العملية مصداقًا لفكرته السلفية.

وهو صاحب القاعدة الذهبية الشهيرة التي تبناها من بعده الإمام حسن البنا،

وهي التي تقول: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذربعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه»!

ما أروعها من قاعدة[1]، لو فقهها وطبقها الذين يزعمون أنهم أتباع السلف.

❋ ❋ ❋

(1) بينت صحة هذه القاعدة، وما يسندها من أدلة شرعية في الجزء الثاني من كتابي «فتاوى معاصرة» ط.دار القلم – القاهرة.

فكر تجديدي

ومن خصائص الفكر الذي ننشده: أنه فكر مجدد، لا يرضى أن يُحبس في قفص القديم، ولا يتعبد بالأشكال الموروثة، ولا يجمد عند الوسائل المعهودة، بل هو فكر يؤمن بالاجتهاد ويتبنَّى التجديد، ويرفض التقليد والتبعية، ويرى أن الجمود هو الموت، فهو يجدد في الفقه وفي التربية، وفي السياسة، وفي شتى المجالات.

لا تنافي بين السلفية والتجديد:

ولا تنافي بين السلفية والتجديد، كما بينت ذلك في كتابي «الصحوة وهموم الوطن العربي الإسلامي» بل هناك تلازم بينهما، فالسلفية الحقة لا تكون إلا مجدِّدة، والتجديد الحق لا يكون إلا سلفيًّا.

الإسلام أقر شريعة التجديد:

لا يقال هنا: إن الحركة إسلامية المصدر والوجهة والأهداف والمبادئ، والإسلام واحد لا يتعدد، ثابت لا يتجدد.

لأننا نقول أولًا: إن الإسلام نفسه قد أقر شرعية التجديد بما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والحاكم وغيره وصحَّحه الأئمة الثقات: «**إن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**».

فالتجديد مشروع وثابت وواقع بالنص، وليس بعد بيان رسول الله ﷺ بيان.

فلا ينبغي أن نخاف من كلمة التجديد في الدين، بعد أن صحَّ بها الحديث. إنما

الذي ينبغي هنا أن نحدِّد معنى «التجديد» حتى لا يتلاعب المتلاعبون بالدين وحقائقه باسم تجديدهم المزعوم، وما هم من التجديد في كثير ولا قليل.

وقد بيَّنْت في دراسة لي حول هذا الحديث الشريف: المراد بـ «التجديد» وجوانبه ومن يقوم به.

وخلاصة القول فيه: إن تجديد شيء ما لا يعني إزالته، واستحداث شيء آخر مكانه، بل تجديده يعني إعادته أقرب ما يكون إلى صورته الأولى يوم ظهر لأول مرة، والمحافظة كل المحافظة على جوهره وخصائصه ومعالمه، وعدم المساس بها.

وهذا ينطبق على الماديات والمعنويات. فتجديد بناء أثري، قصر ـ أو معبد أو مسجد، لا يعني هدمه وبناء آخر مكانه على أحدث طراز، بل إبقاءه، والحرص على إرجاعه إلى صورته الأولى ما أمكن ذلك، فهذا هو التجديد الحقيقي.

وتجديد الدين يشمل تجديد الفهم والفقه فيه، وهذا تجديد فكري، كما يشمل تجديد الإيمان به، وهذا تجديد روحي، وتجديد العمل له والدعوة إليه، وهذا تجديد عملي.

وكل عصر يحتاج إلى تجديد يناسبه، ليجبر القصور، ويستكمل النواقص، ويعالج الأدواء.

على أن هناك منطقة لا يدخلها التجديد بحال، وهي منطقة «القطعيات» التي قال فيها الإسلام كلمته البيِّنة الحاسمة، سواء في مجال العقائد، أم العبادات، أم الأخلاق، أم التشريع، وهي التي تجسد الوحدة العقدية والفكرية والشعورية

والسلوكية للأمة المسلمة.

وقد شرحت ذلك في كتب أخرى، فليُرجع إليها[1].

ضرورة تجديد في الوسائل:

ونقول ثانيًا: إن الحركة - وإن كانت إسلامية المصدر والوجهة والأهداف والمبادئ - تتخذ من المناهج والوسائل والأنظمة الاجتهادية ما تراه أصلح لخدمة دينها والتمكين له في الأرض، حسبما يقتضيه الزمان والمكان والحال.

فهذه المناهج والوسائل والأنظمة ليست خالدة خلود الإسلام نفسه، وليس لها ثبات المبادئ والأصول الإسلامية، بل هي أدوات أثمرها الاجتهاد البشري لإحياء الإسلام وتجديده في الأنفس والحياة.

والإمام حسن البنا الذي وضع القواعد الأولى للعمل الحركي المنظم لتجديد الإسلام، لم يدعِ العصمة لنفسه ولا لوسائله التي ألهمه اللَّه الاهتداء إليها، وهي وسائل بالغة الروعة والقوة، وحُقَّ للشهيد سيد قطب أن يسميها «عبقرية البناء». وحق للمرشد الموفَّق الأستاذ عمر التلمساني أن يسمِّيه «القائد الملهَم الموهوب»، وحق لشيخنا الغزالي أن يصفه بأنه «مجدد القرن الرابع عشر الهجري». ومع هذا يجب أن تخضع هذه الوسائل والأنظمة للتقويم ما بين الحين والحين، كما يفعل رجال التربية في مناهجهم التي يقررونها، ويؤلفون الكتب في ضوئها، ثم لا تمر

(1) انظر على سبيل المثال: فصل «معالم وضوابط لاجتهاد معاصر قويم» من كتابنا «الاجتهاد المعاصر» من كتاب «الأمة»: فقه الدعوة... ملامح وآفاق - (ج2: 147-188) للأستاذ عمر عبيد حسنة.

سنوات حتى يعيدوا النظر فيها، بالإضافة أو الحذف، أو التحوير والتعديل. وهذا أمر لازم لكل عمل بشري مهما بلغ من الدقة والإتقان.

حسن البنا لم يكن جامدًا:

وحسن البنا نفسه لم يكن جامدًا، بل كان دائم التجديد والتطوير للوسائل والأساليب في أبنية الحركة ومؤسساتها وأنظمتها.

ولن يضيق الشهيد حسن البنا في قبره إذا خالفه بعض أبنائه وأتباعه في قضية من القضايا التي كان له فيها رأي من قبل، مثل قضية تعدد الأحزاب داخل الدولة الإسلامية، وهو ما ذهبت إليه في دراسة لي.

وكذلك إذا أضاف إلى أصوله ما يرى أنه مكمل لها. كما فعل الشيخ الغزالي في شرحه للأصول العشرين في كتابه الذي سماه «دستور الوحدة الثقافية للمسلمين».

ولا يوجد مانع شرعي ولا عرفي ولا عقلي من إعادة البحث في الوسائل والأنظمة التربوية داخل الجماعة، مثل نظام الأسرة والكتيبة، وما يمكن أن يطعم به.

وكذلك البحث في الوسائل السياسية في ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وما تقضي به من دخول في جبهات أو محالفات، أو مهادنات أو مشاركات، حسبما توجه المصلحة العليا للإسلام، وللأمة، وللحركة، وفي ظل الظروف الآنية والموضعية الحاكمة. فلكل قطر ظروفه، ولكل مرحلة حكمها، ولكل مجموعة قدراتها وضروراتها وملابساتها، التي هي أدرى بها من غيرها.

والحركة هنا – مثلها كمثل الفقه وغيره من علوم الشريعة – لا تحيا وتنمو وتزدهر إلا بفكر المجددين المجتهدين، ولا تذوى وتنكمش وتعقم إلا بفكر المقلدين الجامدين، إن صح أن ما عندهم يسمى «فكرًا».

الجمود آفة خطرة:

إن الجمود آفة من آفات الفكر الحركي «المؤطَّر»، وهو عائق من العوائق الداخلية في الحركة الإسلامية، كما بينت ذلك في كتابي «الحل الإسلامي فريضة وضرورة»[1].

الجمود على شكل معين في التنظيم، وعلى وسائل معينة في التربية، وعلى صور معينة في الدعوة، وعلى مراحل معينة في الوصول إلى الهدف، وعلى أفكار معينة في السياسة.. ومن حاول أن يغيِّر من هذا الشكل أو تلك الوسيلة، أو هذه الصورة، أو تلك المراحل، أو تلك الأفكار، أو يعدِّل فيها بالزيادة والنقص، قوبل بالرفض الشديد، أو الاتهام والتنديد.

ولا زلت أؤكد أن التجديد الذي نريده لا يعني إلغاء القديم، بل تطويره وتحسينه وتحديثه والإضافة إليه، وبخاصة ما يتعلق بالوسائل والأدوات والكيفيات. فهي أمور مرنة قابلة للتطوير والتحوُّل، والاستفادة من إمكانات العصر، ومما عند الآخرين، والحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق بها.

(1) انظر: «الحل الإسلامي» (ص249–251) ط. مؤسسة الرسالة (الثامنة).

ما أخشاه على الحركة الإسلامية:

إن أخشى ما أخشاه على الحركة الإسلامية أن تضيق بالمفكرين الأحرار من أبنائها، وأن تغلق النوافذ في وجه التجديد والاجتهاد، وتقف عند لون واحد من التفكير لا يقبل وجهة نظر أخرى، تحمل رأيًا مخالفًا في ترتيب الأهداف، أو في تجديد الوسائل، أو في تعيين المراحل، أو في تقويم الأحداث والمواقف، أو في تقدير الرجال والأشخاص، وفي غير ذلك، مما يدخل في دائرة الاجتهاد البشري، الذي من شأنه أن يتطور ويتغير بتغير العوامل والمؤثرات. وقديمًا قال فقهاؤنا: يجب أن تتغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد.

وعندئذ تتسرب الكفايات العقلية القادرة على التجديد والابتكار من بين صفوف الحركة، كما يتسرب الماء من بين الأصابع، ولا يبقى في النهاية إلا المحافظون المقلِّدون، الذين يحبُّون أن يبقى كل قديم على قدمه، وأن ما نعرفه خير مما لا نعرفه، وما جربته أفضل مما لم تجرِّبْه.

ونتيجة هذا أن تحرم الحركة من ثمرات العقول الكبيرة من أبنائها، وأن تصاب في النهاية بالجمود، أو العقم الذي أصاب الفقه والأدب في عصور التقليد، وأن يتقوقع هؤلاء على ذواتهم يأسًا من أي عمل مثمر للإسلام، أو يعملوا فرادى نافضين أيديهم من جدوى أي عمل جماعي، أو يحاولون مع آخرين خوض تجربة جماعية أخرى لا تُدرى عواقبها.

إن من أهم ما أضر بالعقل المسلم قديمًا، وأضر به حديثًا، شيوع تلك المقولة

التي تقول: ما ترك الأول للآخر شيئًا! وليس في الإمكان أبدع مما كان!

ولا ينفع العقل المسلم شيء مثل شيوع الفكرة المضادة التي تقول أبدًا: كم ترك الأول للآخر، وكم في الإمكان أبدع مما كان ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

❋ ❋ ❋

فكر وسطي

ومن معالم الفكر الذي ننشده: أنه فكري وسطي الوجهة والنزعة، فهو فكر تتجلى فيه النظرة الوسطية المعتدلة المتكاملة للناس وللحياة، النظرة التي تمثل المنهج الوسط للأمة الوسط، بعيدًا عن الغلو والتقصير.

موقف الفكر الوسطي من قضايا كبيرة:

تتميز وسطية هذا الفكر في موقفه المعتدل من قضايا كبيرة مهمة:

فهو وسط بين دعاة المذهبية الضيقة، ودعاة اللامذهبية المنفرطة.

وسط بين أتباع التصوف وإن انحرف وابتدع، وأعداء التصوف وإن التزم واتبع.

وسط بين دعاة الانفتاح على العالم بلا ضوابط، ودعاة الانغلاق على النفس بلا مبرر.

وسط بين المحكِّمين للعقل إن خالف النص القاطع، والمغيِّبين للعقل، ولو في فهم النص.

وسط بين المقدِّسين للتراث، وإن بدا فيه قصور البشر، والملغين للتراث، وإن تجلت فيه روائع الهداية.

وسط بين المستغرقين في السياسة على حساب التربية، والمهملين للسياسة كلية بدعوى التربية.

وسط بين المستعجِلين لقطف الثمرة قبل أوانها، والغافلين عنها حتى تسقط في أيدي غيرهم بعد نُضْجها.

وسط بين المستغرِقين في الحاضر غائبين عن المستقبل، والمبالغين في التنبؤ بالمستقبل كأنه كتاب يقرؤونه.

وسط بين المقدِّسين للأشكال التنظيمية كأنها أوثان تعبد، والمتحلِّلين من أي عمل منظم كأنهم حبات عقد منفرط.

وسط بين الغلاة في طاعة الفرد للشيخ والقائد كأنه الميِّت بين يدي الغاسل، والمسرفين في تحرُّره كأنه ليس عضوًا في جماعة.

وسط بين الدعاة إلى العالمية دون رعاية للظروف والملابسات المحلية، والدعاة إلى الإقليمية الضيقة دون أدنى ارتباط بالحركة العالمية.

وسط بين المسرفين في التفاؤل متجاهلين العوائق والمخاطر، والمسرفين في التشاؤم فلا يرون إلا الظلام، ولا يرقبون للظلام فجرًا.

وسط بين المغالين في التحريم كأنه لا يوجد في الدنيا شيء حلال، والمبالغين في التحليل كأنه لا يوجد في الدين شيء حرام.

هذه هي الوسطية التي يتبناها هذا الفكر، وإن كان الغالب على مجتمعاتنا اليوم السقوط بين طرفي الإفراط والتفريط، إلا من رحم ربك، وقليل ما هم.

انحسار الوسطية لدى بعض الإسلاميين وفي بعض الفترات:

إن بعض الإسلاميين قد انحصرت عنده الألوان الكثيرة في لونين اثنين لا ثالث

لهما، هما الأبيض والأسود. وليس بينهما ألوان أخرى، مما يعرفه الناس من الألـوان الأصلية والفرعية، التي لكل منها درجات لا تكاد تحصر.

وبعض هؤلاء يكاد يحصر الألوان كلها في واحـد، ويجعـل الأصـل في الألـوان كلها وفي الحياة كلها هو «السواد» تبعًا للمنظار الذي يرى فيه الناس والأشياء.

وبهذه النظرة السوداء المتشائمة حدد أجوبة جاهزة لكل شيء، يطلقها كالقنبلة ولا يبالي ما أصابت من الحياة والأحياء.

فالمجتمع جاهلي كله..

والحياة إثم كلها..

والناس كلهم كفار أو منافقون..

والعالم كله وحوش..

والدنيا كلها شر..

وكل ما يمارسه الناس في حياتهم المعاصرة حرام في حرام..

فالغناء كله في نظره حرام..

والموسيقى كلها حرام..

والتصوير كله حرام..

والتمثيل كله حرام..

والمسرح حرام..

والفنون كلها حرام في حرام..

هذا مع أن سلف الأمة كانوا يتحرجون أشد الحرج من إطلاق كلمة «الحرام» إلا على ما علم تحريمه جزمًا، ولهذا نزل في ذم الخمر آيتان في سورة البقرة: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219]، وفي سورة النساء: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43]، ومع هذا ظل بعض الصحابة يشربها، وظل بعضهم يقول: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شافيًا. حتى نزلت آية المائدة الحاسمة: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 9].

يجب أن نعترف أن الفترة الماضية – وخصوصًا في الخمسينات والستينات – كانت مجالًا خصبًا لانتشار نوع من الأفكار السوداء في الساحة الإسلامية، فقد غلب الفكر الذي ينزع إلى الرفض والتشاؤم والاتهام وسوء الظن بالآخرين على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم، حتى المسلمين منهم.

أجل، راجت فكرة التفسيق والتبديع[1]، بل التكفير.. وساعد على ذلك الجو الخانق الذي كانت تعيشه الحركة الإسلامية ورجالها ودعاتها، الذين نصبت لهم المشانق جهرة، أو قتلوا بأدوات التعذيب خفية، أو صبت عليهم ألوان التنكيل والتشريد من كل جهة، في حين فتحت الأبواب أمام الشيوعيين والعلمانيين وكل خصوم الإسلام.

في هذه المرحلة ظهرت كتب الشهيد سيد قطب التي تمثل المرحلة الأخيرة من

(1) يراد بالتفسيق والتبديع: وصف الآخرين بالفسق والبدع.

تفكيره، والتي تنضح بتفكير المجتمع، وتأجيل الدعوة إلى النظام الإسلامي، والسخرية بفكرة تجديد الفقه وتطويره، وإحياء الاجتهاد، وتدعو إلى العزلة الشعورية عن المجتمع، وقطع العلاقة مع الآخرين، وإعلان الجهاد الهجومي على الناس كافة، والاستخفاف بدعاة التسامح والمرونة، ورميهم بالسذاجة والهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية.

يتجلى ذلك أوضح ما يكون في تفسير الشهيد «في ظلال القرآن» في طبعته الثانية وفي «معالم في الطريق» ومعظمه مقتبس من «الظلال» وفي «الإسلام ومشكلات الحضارة» وغيرها. وهذه الكتب كان لها فضلها وتأثيرها الإيجابي الكبير، كما كان لها تأثيرها السلبي.

كما ظهرت كتب المدعو له بالرحمة والمغفرة الشيخ سعيد حوى، وهي تتبنى نفس الفكر، وتسير في هذا الخط ذاته.

وفي نفس الوقت راج فقه من أسميهم بـ «الظاهرية الجدد» الذين ينسبون أنفسهم أو ينسبهم الناس إلى مدرسة ابن تيمية وتلامذته، وهم كانوا أبعد الناس عن «الحرفية» والجمود على «الصورية والشكلية» التي يستقتل هؤلاء في التمسك بها.

وبهذا غلب على الفكر الإسلامي الإعنات والتصلُّب، وتقهقرت روح الوسطية السمحة الميسرة إلى حين، وأعتقد أن الحركة لا بد لها من التغلب على فكر المحنة، أو فكر الأزمة، لتنتقل إلى الفكر الوسطي المعتدل، المعبر عن وسطية الأمة المسلمة،

ووسطية المنهج الإسلامي: الذي أراد اللَّه به اليسر، ولم يرد به العسر.

الوسطية ملازمة للتيسير:

إن الوسطية في رأيي ملازمة للتيسير، فهو وسط بين التزمُّت والتنطُّع من ناحية، والتسيُّب والتحلل من ناحية أخرى.

على الحركة أن تتبنى خط التيسير:

وينبغي للحركة الإسلامية أن تتبنى – في مجال الآراء الفقهية المتعلقة بالمجتمع وسياسته واقتصاده وقوانينه ومعاملاته وعلاقاته الدولية – خط التيسير، لا التعسير، والتسهيل لا التعقيد والتشديد.

وذلك لجملة أسباب:

أولها: أن الشريعة مبناها على اليسر ورفع الحرج والتخفيف والرحمة والسماحة، كما دلت على ذلك النصوص الغزيرة والوفيرة.

يقول تعالى في آية الصيام: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، وفي ختام آية الطهارة: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: 6]، وعقب أحكام النكاح والمحرمات: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، وفي أحكام القصاص والعفو فيه: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: 178].

والرسول الكريم يقول: «**يسروا ولا تعسروا**» متفق عليه. ويقول: «**إنما بعثتم**

ميسِّرين، ولم تبعثوا معسِّرين» رواه الترمذي.

ولما أصابت عمرو بن العاص جنابة في ليلة باردة، فصلَّى دون اغتسال، شكاه من معه إلى النبي ﷺ، فقال: ذكرتُ قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾ [النساء: 29]. فتبسم النبي ﷺ، على حين أنكر أشد الإنكار على جماعة أفتوا مجروحًا أصابته جنابة بضرورة الاغتسال، فاغتسل، فمات بسبب فتواهم المعنِّتة، فقال: «**قتلوه، قتلهم الله! هلَّا سألوا إذا لم يعلموا! فإنما شفاء العَيِّ السؤال، إنما كان يكفيه يربط على جرحه ويتيمم**»[1].

ثانيًا: أن الناس في عصرنا أحوج ما يكونون إلى التيسير عليهم، والتخفيف عنهم، رفقًا بهم ومراعاة لحالهم، حيث ضعفت الهمم، وغلب على الناس التكاسل عن الخيرات، وكثرت فيهم العوائق عن الخير، والمرغِّبات في الشر.

فالأولى أن يُفتوا بالرخص أكثر من العزائم، وبالتسهيل أكثر من التشديد. كما كان يفعل النبي ﷺ مع حدثاء العهد بالإسلام، ومع الأعراب من أهل البادية، فهو يقبل ممن أقسم ألا يزيد على الفرائض شيئًا من السنن أو التطوع ويقول: «**أفلح إن صدق**». أو «**دخل الجنة إن صدق**». أو «**من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا**».

وكان ذلك رفقًا به، ومراعاة لحاله.

---

(1) رواه أبو داود عن جابر، ورواه أحمد وأبو داود والحاكم عن ابن عباس، كما في «صحيح الجامع الصغير» (4363، 4364).

ثالثًا: إن الفرد بوسعه أن يشدد على نفسه إن شاء، ويأخذها بالعزائم إن كان من أهلها، مع أن الأولى هو الاعتدال والتوازن كما في الحديث: «**إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته**»[1].

ولكن لا ينبغي للفقيه أن يشدِّد على الناس في الأمور التي تهم جمهورهم، بل يراعي أن فيهم الضعيف والكبير وصاحب العذر، كما جاء في الإمامة في الصلاة: «**من أمَّ الناس فليخفِّف، فإن من ورائه الكبير والمريض وذا الحاجة**».

والصلاة رمزٌ لشئون الحياة المختلفة.

ولهذا لا يسع فقهاء الحركة الإسلامية أن يتبنَّوْا الآراء المشدِّدة التي تضيِّق ولا توسِّع، وتجنح إلى التحريم أكثر من التحليل، وخصوصًا في القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة واللهو والفنون ونحوها.

ومثل ذلك الآراء المتعلقة بالمعاملات، فالأصل فيها الإباحة والإذن لا المنع والتحريم.

وكذلك قوانين العقوبات، ينبغي الأخذ بالأقوال الميسرة فيها، كالقول الذي يرى أن التوبة تسقط الحد، وأن عقوبة الخمر عقوبة تعزيزية[2] ... وهكذا.

وأود أن يكون شعارنا في هذه المرحلة قول الإمام سفيان الثوري: «إنما الفقه

---

(1) رواه أحمد وابن حبان والبيهقي في «الشعب» عن ابن عمر، وهو في «صحيح الجامع الصغير» (1886).

(2) انظر في ذلك: رسالتنا «عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية» العامل الخامس: تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال.

الرخصة من ثقة، أما التشديد فيحسنه كل أحد»!

❊ ❊ ❊

فكر مستقبلي

من خصائص الفكر الذي نريده للحركة الإسلامية: أن يكون فكـرًا مسـتقبليًّا يرنو دائمًا إلى الغد، ولا يحصر في الحاضر. وليس غريبًا أن تهتم الحركـة الإسـلامية بالمستقبل، فهذا هو منطق الإسلام في قرآنه وسنة نبيه ﷺ.

القرآن الكريم والمستقبل:

فالمتدبِّر للقرآن الكريم يجده منذ العهد المكي يوجـه أنظـار المسـلمين إلى الغـد المأمول، والمستقبل المرتجى، ويبيِّن لهم أن الفلك يتحرك، والعالم يتغيَّر، والأحـوال تتحوَّل، فالمهزوم قد ينتصر، والمنتصر قد يُهزم، والضعيف قـد يقـوى، والـدوائر تدور، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أم العالمي.

وعلى المسلمين أن يهيِّئوا أنفسهم، ويرتِّبوا بيتهم لما يتمخض عنه الغد القريـب أو البعيد، فكلُّ آتٍ قريب.

نقرأ سورة «القمر» المكية، فنجد فيها قول اللَّه تعالى عن المشركين، وهم أولو القوة والشوكة، والعدد والعدة: ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾[القمر: 45، 46].

ذكر ابن كثير في «تفسيره» عن ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: لما نزلت ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ قال عمر: أيُّ جمع يهزم؟ أيُّ جمع يغلب؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول اللَّه ﷺ يثب في الدرع، وهو يقول: "سيهزم الجمع ويولون الدبر". فعرفتُ

تأويلها يومئذ[1].

وروى البخاري عن عائشة قالت: نزل على محمد ﷺ بمكة، وإني لجارية ألعب: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[2].

فكان المقصود بهذه الآية وأمثالها تهيئة الذهنية المسلمة، والنفسية المسلمة، للتغيُّر الحتمي، والغد المرتقب.

وعلى المستوى العالمي نجد آيات الكتاب العزيز تتحدث عن ذلك الصراع التاريخي بين الدولتين العظيمتين: فارس والروم - وقد كان صراعًا اهتم له الفريقان في مكة: المسلمون والمشركون - فتبشِّر الآيات الجماعة المؤمنة بأن المستقبل للروم من أهل الكتاب، على الفرس المجوس عُبَّاد النار، وأنهم - وإن غلبوا اليوم - سيُغلبون في بضع سنين، وفي هذا تقول السورة جازمة: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الروم: 1-5].

وهذه الآيات الكريمة من كتاب اللَّه تعالى تدلُّنا على أمرين:

1 - مدى وعي المجموعة المسلمة - على قلتها وضعفها المادي - بأحداث العالم الكبرى، وصراع العمالقة من حولها، وأثره عليها إيجابًا وسلبًا.

(1) «تفسير ابن كثير» (ج4 ص266) ط. الحلبي.
(2) المرجع نفسه.

2 – تسجيل القرآن لهذه الأحداث، وتوجيه النظر إلى عوامل التغير، والانتقال من الواقع إلى المتوقَّع في ضوء السُّنَن.

وفي سورة المزمِّل المكية، نقرأ الآية الأخيرة من السورة التي تتضمن تخفيف اللَّه عن نبيه ومن معه في قيام الليل وقراءة القرآن، لما ينتظرهم من مهام جسيمة في المستقبل، فسيواجهون أعداء يقاتلونهم ويصدونهم عن سبيل اللَّه. فليوفِّروا بعض قوتهم لهذا اللقاء المفروض عليهم.

يقول تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20].

الرسول والمستقبل:

والقارئ المتأمِّل لسيرة رسول اللَّه ﷺ يتبيَّن له أنه لم يكن غافلًا عن مستقبل دعوته، بل كان يفكر فيه، ويخطِّط له، في حدود ما هيأ اللَّه له من فُرَص، وما آتاه من أدوات.

ويكفي أن نقرأ عن جهده ونشاطه ﷺ في مواسم الحج التي تجمع ممثِّلين من جميع قبائل العرب، وكيف كان عليه الصلاة والسلام يعرض دعوته عليهم، ويطلب نصرتهم، ويعدهم بوراثة ممالك كسرى وقيصر، ليعلم إلى أي أفق كان يرنو بصره ﷺ.

وكان الرسول الكريم مؤمنًا بمبدأين أساسيين:

الأول: أن هذا الواقع لا بد أن يزول؛ لأنه يحمل عوامل زواله، وأن البديل له هو الإسلام، وأن ليل الجاهلية الحالك والجاثم سيعقبه فجر صادق، وما على المؤمنين إلا أن يصمدوا ويصبروا، ولا يستعجلوا الثمرة قبل إبَّانها.

لما اشتدَّ الأذى بالصحابة في مكة، وخصوصًا المستضعفين منهم، جاء خباب بن الأرتِّ إلى رسول اللَّه ﷺ يشكو إليه ويستنجد به، وهو متوسِّدٌ رداءَه في ظل الكعبة. فقال بلسانه ولسان المعذَّبين من أمثاله: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: **«قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل، فيُحفر له في الأرض، فيُجعل فيها، ثم يؤتى بالمنشار، فيوضع على رأسه، فيُجعل نصفين! ويُمشَّط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه، ما يصدُّه ذلك عن دينه! واللَّه، ليُتِمَّنَّ اللَّه هذا الأمر، حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت، فلا يخاف إلا اللَّه والذئبَ على غنمه، ولكنكم تستعجلون»**[1].

الثاني: أن هذا المستقبل المنشود إنما يتحقق وَفْق سنن اللَّه في رعاية الأسباب، وإعداد المستطاع من العدة، وإزاحة العوائق من الطريق، وترك ما عدا ذلك للإرادة الإلهية، فما يعجز عنه البشر لا تعجز عنه القدرة المطلقة.

تجد ذلك واضحًا كل الوضوح في الهجرة إلى المدينة.

فقد اختار الرسول الكريم مهجره في جزيرة العرب لا خارجها - كالحبشة مثلًا

(1) رواه البخاري.

– فهذا هو الموقع المناسب، واختار أنصاره من العرب الخُلَّص، الذين بايعوه على أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وذرياتهم. وقدَّم هجرةَ أصحابِه على هجرته، ليكون ذلك أمكن لهم، وأليق بمَقْدَمه بعدهم.

وهيَّأ للهجرة – بعد إذن الله له – الرواحل والرفيق والدليل، والغار الذي يتوارى فيه حتى يهدأ الطلب، ويفتر الحماس.

وأحاط ذلك كله بما يمكن للبشر من أخذ الحذر والكتمان، وأسباب الاحتياط، وترك للإرادة الإلهية بعد ذلك ما لا حيلة له فيه، ولذا لم يخامره ﷺ أدنى شك في أن الله ناصرُه.

وعندما قال أبو بكر له وهما في الغار: يا رسول الله، لو نظر أحدهم تحت قدميه لرآنا! قال: «**يا أبا بكر، ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟**». ونزل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 40].

* * *

الحركة الإسلامية

في المجال السياسي والعالمي

- نحو فقه سياسي رشيد.
- الحركة وقضايا تحرير الأرض الإسلامية.
- الحركة وقضايا التحرر في العالم.
- الحركة والأقليات المسلمة في العالم.
- الحركة الإسلامية والمغتربون.
- الحركة وقضايا الحرية السياسية والديمقراطية.
- الحركة والأقليات العِرقية والدينية في المجتمع.
- الحركة والحوار مع الآخرين:
  - الحوار مع عقلاء العلمانيين.
  - الحوار مع عقلاء الحكام.
  - الحوار مع العقلاء في الغرب:
    - الحوار الإسلامي المسيحي.

- الحوار مع المستشرقين.
- الحوار مع الساسة.

- الحركة والمؤسسة الدينية.
- الحركة وفصائل الصحوة.

نحو فقه سياسي رشيد

ظواهر فكرية سلبية:

هناك ظواهر فكرية لا تخفى على الدارس المتأمل، في محيط الحركة الإسلامية، ولا سيما في المجال السياسي.

هناك «فكر المحنة» الذي لا زال له تأثيره على كثير من كُتاب الحركة الإسلامية وموجهيها، ولازال يصبغ - بقدر أو بآخر - كثيرًا من الإنتاج الدعوي والتربوي، وكذلك التوجه السياسي.

ولا بد للحركة أن تتجاوز فكر المحنة، وتتعامل مع الناس والحياة والعالم، من خلال «فكر العافية».

هناك «الفكر الظاهري» الذي يقف عند حرفية النصوص، ولا ينفذ إلى مقاصد الشرع، ولا يهتم بمصالح الخلق. وقد أكد المحقِّقون أن الأحكام لم تشرع إلا لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد. وأي حكم خرج من المصلحة إلى المفسدة، أو من الحكمة إلى العبث، فليس من الشريعة في شيء، وإن أُدخل فيها بسوء التأويل كما قال الإمام ابن القيم.

وقد يمكن قبول هذا الفكر في بعض الشعائر والأحكام المتعلقة بالأفراد، ولكنه لا يقبل بحال في مجال «السياسة الشرعية»، التي ينبغي أن تقوم على السعة والمرونة، ومراعاة تغير الزمان والمكان والإنسان.

هناك «الفكر الخارجي» الذي يتسم أصحابه بالإخلاص والشجاعة، ولكنه محدود الأفق، ضيق النظرة إلى الدين والحياة، عنيف في التعامل مع الآخرين، عُمْدته الرفض والاتهام وسوء الظن، حتى للإسلاميِّين أنفسهم، مع إعجاب بالرأي، وهو أحد المهلكات.

هناك «الفكر التقليدي» الذي يبحث عن حل كل معضلة فكرية أو سياسية أو تشريعية، في كتب المتأخِّرين، من علماء مذهبه.

لا يخرج من إسارها، ولا ينظر إلى الشريعة بمفهومها الرحب، بمجموع مدارسها ومذاهبها، كما لا ينظر إلى العصر وتياراته ومشكلاته، فهو بنظرته هذه يحجِّر ما وسع اللَّه، ويعسِّر ما يسَّر الدين.

ولن يكون للحركة الإسلامية فقه سياسي راشد، إلا إذا تجاوزت هذه الظواهر الفكرية السلبية، ورشحاتها على رجالها، وينضح فيها هذا الفقه الجديد الذي نركِّز عليه: فقه السنن، وفقه المقاصد، وفقه الموازنات، وفقه الأولويات.

خلل في الفقه السياسي ينبغي علاجه:

ولابد لها أن تعمل على علاج هذا الخلل فيما نقرؤه ونسمعه من مفاهيم غريبة، وأحكام عجيبة، ومناهج في الاستدلال أغرب وأعجب!

وأكثر ما يكون ذلك وأوضح في الفكر السياسي، والفقه السياسي وهو فقه لم يأخذ حقه من البحث والتعمق قديمًا، كما أخذ فقه العبادات والمعاملات والأنكحة ونحوها.

وهو كذلك اليوم يشوبه كثير من الغبش والتباس المفاهيم، واضطراب الأحكام، وتفاوتها في أذهان العاملين للإسلام تفاوتًا يجعل المسافة بين بعضها وبعض، كما بين المشرق والمغرب.

لقد رأينا من يعتبر الشورى مُعلِمة لا مُلزِمة، ومن يمنح رئيس الدولة حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات دون الرجوع إلى ممثلي الأمة.. ومن يرى الديمقراطية كفرًا أو سبيلًا إلى الكفر!

ومن يرى أن المرأة لا مكان لها في سياسة الأمة، وأن مكانها البيت، لا تخرج منه إلا إلى بيت الزوج أو القبر! وأن ليس لها حق التصويت والشهادة في أية انتخابات، بل أن ترشح نفسها لمجلس بلدي أو نيابي.

ومن يرى أن التعدد أو التعددية - كما يقال اليوم - أمر يرفضه الإسلام، ولا يجوز إنشاء أحزاب أو جماعات أو هيئات لها رؤية أو رأي سياسي داخل الدولة المسلمة[1].

لقد قُفَّ شعر رأسي حين أطلعني بعض الأخوة على رسالة كتبها بعض المتحمِّسين من الدعاة عنوانها: «القول السديد في أن (دخول المجلس النيابي) ينافي التوحيد». وهو خلط عجيب يُدخل مسائل العمل في مسائل العقيدة، ومسائل العمل تدور بين الصواب والخطأ، لا بين الإيمان والكفر، فهي من السياسة الشرعية التي يؤجر المجتهد فيها مرتين إن أصاب، ومرة واحدة إن أخطأه التوفيق.

---

(1) لي رأي في هذا نشرته جريدة «الشعب» المصرية في شهر رمضان (141هـ)، نُشر ضمن الجزء الثاني من كتابي «فتاوى معاصرة».

وهو نفس ما وقع فيه الخوارج قديمًا، حين كفروا الإمام عليًّا كرم اللَّه وجهه، بأمر عملي يتعلق بالسياسة والاجتهاد فيها، فجعلوها قضية عقدية، وقالوا: حكم الرجال في دين اللَّه ولا حكم إلا للَّه! وما أبلغ رده عليهم بكلمته التاريخية إذ قال: كلمة حق يراد بها باطل!

حوار مهم في الفقه السياسي:

وكم هالني أن أجد بين علماء أفغانستان – أولئك الأبطال الذين يقودون الجهاد بحماس وإخلاص وثبات – من يرى أن تعليم المرأة حرام، وأن اللجوء إلى الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب، أو رئيس الدولة حرام، وأن تحديد مدة رئيس الدولة حرام، وأن القول بأن الشورى ملزمة حرام.

وقد ناقشني بعض الأخوة المقتنعين بهذه الأفكار، قائلًا: إن الذي دعا إلى فشل الحركات الإسلامية في العصر الحديث هو إيمانها بهذه الأفكار، التي يعتقد هو أنها أفكار غير إسلامية، وأننا لا يمكن أن ننجح إذا اتخذنا إلى الغايات الإسلامية وسائلَ غير إسلامية!

قلت للأخ الذي ناقشني: ما الذي جعل تحديد مدة رئاسة الدولة حرامًا إذا رأى فيه المسلمون مصلحتهم؟

قال: إنه مخالف لفعل المسلمين منذ عهد الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه، فلم يحدث أن اختير أحد منهم لمدة مؤقتة، بل بقي في الإمارة مدى الحياة، وخصوصًا الخلفاء الراشدين الذين أمرنا الرسول الكريم ﷺ أن نتبع سنتهم، ونعض عليها

بالنواجذ، كما رواه أصحاب السنن عن العرباض بن سارية عنه عليه الصلاة والسلام. وقد حذَّرنا الرسول ﷺ في هذا الحديث من محدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة، وهذا من المحدَثات المبتدعة.

قلت له: إننا قبل أن نُؤمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين أمرنا أن نتَّبع سنة النبي ﷺ، التي هي الأصل الثاني في الإسلام، وهي – مع كتاب اللَّه – المرجع عند التنازع والاختلاف، وفي حديث العرباض المذكور: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**..» إلخ، فقدَّم سنته عليه الصلاة والسلام.

وسنة الرسول الكريم كما هو معلوم: قول وفعل وتقرير، وأفعاله خاصة لا تفيد الوجوب بذاتها، بل تدل على مجرد المشروعية والإباحة، ما لم ينضمَّ إليها دليل آخر، يدل على الاستحباب أو الوجوب.

ولهذا رأينا من الخلفاء الراشدين من يخالف سنته الفعلية عليه الصلاة والسلام إذا رأى المصلحة التي روعيت في عهد النبوة قد تغيرت.

ومن ذلك: أنه ﷺ قسم خيبر بعد فتحها بين المقاتلين، ولم يفعل ذلك عمر رضي الله عنه، عندما فتح سواد العراق، حيث رأى أن الأصلح في زمنه غير ذلك، وجادله كثير من الصحابة في ذلك، ولا سيما أن رأي عمر يخالف ظاهر عموم آية سورة الأنفال: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: 41].

وقال عمر في ذلك: رأيت أمرًا يسع أول الناس وآخرهم: «وقال: أتريدون أن يأتي آخر الناس وليس لهم شيء»؟!

أي أنه راعى مصلحة الأجيال القادمة، وهذا النوع من التكامل الرائع بين أجيال الأمة، بحيث لا يستمتع جيل على حساب جيل أو أجيال لاحقة، واستند عمر في ذلك إلى آيات سورة الحشر التي أشارت إلى قسمة الفيء بين المهاجرين والأنصار ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [الحشر: 10].

وعلَّل الإمام ابن قدامة الاختلاف بين صنيع عمر وصنيع الرسول الكريم، بأن النبي ﷺ فعل ما هو الأصلح في زمنه، وعمر فعل ما هو الأصلح في زمنه.

وإذا لم يكن فعل الرسول – وهو جزء من سنته – ملزمًا لمن بعده، ووسع الصحابة أن يخالفوه لاعتبارات رأوها، فكيف يكون فعل المسلمين من بعده ملزمًا لمن بعدهم؟

إن مجرد السوابق العملية لا تحمل صفة الإلزام التشريعي، كل ما في الأمر: أنها كانت هي المناسبة لمكانها، وزمانها وحالها، فإذا تغيرت هذه الأشياء تغيَّر ما بُنِي عليها.

فموضع القدوة فيها والعبرة منها: أن ننتقي من الأنظمة والتشريعات ما يصلح لزماننا وبيئاتنا وأحوالنا في إطار النصوص العامة والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية الرحبة.

أما الاحتجاج بالإجماع العملي من المسلمين على عدم تأقيت مدة الأمير، ففي هذا الاحتجاج شيء من المغالطة.

فالإجماع الذي حصل يفيد شرعية استمرار مدة الأمير مدى الحياة، وهذا لا

نزاع فيه. أما الأمر الآخر وهو التحديد أو التأقيت، فلم يبحثوا فيه، بل هو مسكوت عنه، وقد قالوا: لا ينسب إلى ساكت قول. فلا يجوز أن ينسب إليهم في هذه القضية إثبات ولا نفي.

وأما القول بأن تحديد مدة الأمير أو رئيس الدولة، إحداث أمر مبتدع في الإسلام، ومن الثابت بالنص والإجماع أن كل بدعة ضلالة.

فإن المقدمة الثانية مسلَّمة، وهي أن كل بدعة ضلالة، ولكن لا بد من إثبات المقدمة الأولى، وهي أن هذا الأمر داخل نطاق البدعة الشرعية.

ومن الخطأ البيِّن، بل من الضلال البعيد، أن يظن أن الإسلام يقاوم كل جديد مستحدَث، بإدخاله تحت اسم البدعة.

فالواقع أن البدعة ما كان في أمر الدين المحض، مثل العقائد والعبادات وما يلحق بها، أما ما كان من أمور الحياة المتغيرة من العادات والأعراف والأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية ونحوها فليس هذا من البدعة في شيء، بل هذا يدخل فيما سماه العلماء «المصلحة المرسلة»، كما بيَّن ذلك الإمام الشاطبي في كتابه «الاعتصام». وعلى هذا فعل الصحابة أمورًا لم يفعلها النبي ﷺ، مثل كتابة المصحف، وتدوين الدواوين، وفرض الخراج، واتخاذ دار للسجن.

وفعل التابعون أمورًا لم يفعلها الصحابة مثل: سك النقود، وتنظيم البريد وغيرها..

وابتكر المسلمون أشياء لم تكن في عهد النبوة ولا الصحابة مثل: تدوين العلوم

التي كانت معروفة من قبل، وابتكار علوم جديدة من مثل علوم الدين واللغة والعلوم الإنسانية المختلفة.

موضع الخطأ في الاستدلال المطلق بالسيرة على الأحكام:

ومن أسباب الخطأ والاضطراب في الفقه السياسي: الخلط بين السنة والسيرة في الاحتجاج.

السنة مصدر للتشريع والتوجيه في الإسلام بجوار القرآن الكريم.

فالقرآن هو الأصل والأساس، والسنة هي البيان والتفسير والتطبيق.

ولكن الخطأ الذي يقع فيه البعض هنا أنه يضع «السيرة» موضع «السنة»، ويستدل بأحداث السيرة النبوية على الإلزام كما يستدل بالسنة والقرآن.

والسيرة ليست مرادفة للسنة، فمن السيرة ما لا يدخل في التشريع، ولا صلة له به. ولهذا لم يُدخِل الأصوليون السيرة في تعريف السنة، بل قالوا: السنة ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ولم يجعلوا منها السيرة.

أما المحدثون فهم الذين أضافوا - إلى القول والفعل والتقرير - الوصف «الخلقي والخُلقي» والسيرة؛ لأنهم يجمعون كل ما يتعلق به ﷺ مما له علاقة بالتشريع وما لا علاقة له به، فيروون من حياته ما قبل البعثة من المولد والرضاع والنشأة والشباب والزواج.. إلخ.. ويروون أوصافه الخِلقية والخُلقية، ويروون كل ما يتصل بحياته ووفاته ﷺ.

المهم أن بعض الفصائل الإسلامية تتخذ من السيرة دليلًا مطلقًا على الأحكام،

وتعتبرها مُلزِمة لكل المسلمين.

وهنا ملاحظتان مهمتان:

الأولى: أن في السيرة كثيرًا من الوقائع والأحداث مرويَّة بغير السند المتَّصل الصحيح، فقد كانوا يتساهلون في رواية السيرة ما لا يتساهلون في رواية الأحاديث المتعلقة بالأحكام وأمور الحلال والحرام.

الثانية: أن السيرة تمثُّل الجانب العملي من حياة النبي ﷺ أي تمثِّل قسم «الفعل» من السنة غالبًا.

والفعل لا يدل على الوجوب والإلزام وحده، إنما يدل على الجواز فقط، أما الوجوب فلا بد له من دليل آخر.

صحيح أننا مطالبون بالاقتداء به ﷺ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21].

ولكن الآية تدل على استحباب التأسي والاقتداء به، لا على وجوبه.

على أن اتخاذ الأسوة من سيرته إنما يكون في الأخلاق والقيم والمواقف العامة، لا في المواقف التفصيلية.

فليس من الضروري أن نقتدي به بالبدء بالدعوة سِرًّا، إذا كان الجهر ميسورًا ومأذونًا به.

وليس من الضروري أن نهاجر كما هاجر، إذا لم يكن لدينا ضرورة للهجرة بأن كنا آمنين في أوطاننا، متمكِّنين من تبليغ دعوتنا.

ولهذا لم تعد الهجرة إلى المدينة فرضًا على كل مسلم بعد فتح مكة، كما كانت من قبل. ولهذا قال ﷺ: «**لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا**»[1]. أي: لا هجرة إلى المدينة. وإن بقيت الهجرة من كل أرض لا يتمكن المسلم من إقامة دينه فيها.

وليس من الضروري أن «نطلب النصرة» من أصحاب السلطة والقوة، كما طلبها هو من بعض القبائل، فاستجاب له الأوس والخزرج، إذا لم يعد ذلك أسلوبًا مُجْديًا في عصرنا.

وليس من الضروري أن نظل ثلاثة عشر عامًا نغرس العقيدة، وندعو إليها؛ لأننا اليوم بين مسلمين يؤمنون بأن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه، فليسوا محتاجين إلى أن نعلمهم العقيدة مثل هذه المدة.

وإذا اهتممنا اليوم بالعدالة الاجتماعية أو بالشورى والحرية، أو بالانتفاضة الفلسطينية، أو بالجهاد الأفغاني، فليس ذلك مخالفة للهدي النبوي الذي لم يهتم بهذه الأمور إلا في المدينة؛ لأن الرسول ﷺ كان في مكة في مجتمع جاهلي مشرك باللَّه، مكذِّب برسالة محمد، فكانت المعركة الأولى معه حول التوحيد والرسالة.

بخلاف مجتمعنا اليوم، فقد آمن باللَّه ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا، وإن كان فيه ما فيه من المعصية والانحراف عن شرع اللَّه.

***

(1) متفق عليه، وهو مروي عند من الصحابة.

الحركة وقضايا تحرير الأرض الإسلامية

ومما لا يجادل فيه منصف: أن الحركة الإسلامية قد جعلت تحرير الأرض – كل الأرض – الإسلامية من أكبر همومها، منذ نشأتها.

وقد سمعت الإمام الشهيد حسن البنا في إحدى خطبه يقول: إن جهودنا وجهادنا تتركز حول محورين أساسيين: الفكرة الإسلامية، والأرض الإسلامية.

وإنما قرن بينهما: لأن الفكرة لا تستقر ولا تتمكن إلا في أرض حرة مستقلة تسود فيها قيمها، وتعلو كلمتها، وتحكم شريعتها.

ومن هنا كانت أهمية «دار الإسلام» التي فيها يحيا، ومنها ينطلق ويقود.

ومن أجل هذا أجمع فقهاء الأمة على وجوب الدفاع عن كل أرض يغزوها الكفار، وأن هذا الجهاد فرض عين على أهلها، وأن جميع المسلمين مطالبون بإعانتهم بالمال والسلاح والرجال إن احتاجوا إليهم، حتى يحرِّروا أرضهم من كل غاصب دخيل.

ولهذا لا يسع الحركة أن تقف صامتة أو متفرجة أمام أي جزء من أرض المسلمين يحتله أجنبي معتد أثيم.

ولا غرو أن كان المركز العام للإخوان المسلمين في القاهرة هو دار المجاهدين والثوار الأحرار، المناوئين للاستعمار من أنحاء العالم العربي والإسلامي، من إندونيسيا إلى مراكش.

وقد سمعت الإمام البنا يتحدث في أحد المؤتمرات القومية لشرح المطالب الوطنية التي يجاهد في سبيلها الإخوان المسلمون. فتحدث عن الوطن الصغير، وهو وادي النيل شماله وجنوبه «مصر والسودان»، وعن الوطن الكبير وهو الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، وعن الوطن الأكبر وهو الوطن الإسلامي من المحيط إلى المحيط.

وأكد أن تحرير هذا الوطن الأكبر من كل سلطان أجنبي فرض على المسلمين جميعًا، وإحدى المهمات الأساسية للإخوان المسلمين.

ومن أول القضايا التي اهتم بها الشهيد البنا، ولفت إلى خطرها الأنظار، وأثار الهمم، وحرك الجماهير، قضية أرض النبوات، أرض الإسراء والمعراج، أرض فلسطين، والخطر اليهودي الذي يتربَّص بها، في الوقت الذي كان الكثيرون من زعماء العرب والمسلمين في غفلة عن المؤامرة الكبرى التي تُبيَّت لأولى القبلتين المسجد الأقصى الذي بارك اللَّه حوله.

وكم كتب حسن البنا من مقالات، وكم قاد من مسيرات، وكم عقد من مؤتمرات، وكم جنَّد من رجال، وكم جمع من سلاح ومال، من أجل قضية فلسطين.

وحسبه ما سطرته دماء الشهداء من أبنائه وجنوده على أرض فلسطين سنة 1948م، وما سجَّله لهم التاريخ بأحرف من نور، كما شهد بذلك اللواء المواوي، وغيره من قادة الجيش المصري، بل ما شهد به اليهود أنفسهم.

وفي كتاب الأستاذ كامل الشريف «الإخوان المسلمون وحرب فلسطين» صفحات مضيئة لهذا الجهاد المجيد، وفيه من الوقائع والحقائق ما يكفي ويشفي.

وهذا هو دور الحركة الإسلامية دائمًا وأبدًا، مع كل قضية من قضايا الأمة المسلمة مشرقًا ومغربًا، وضد كل استعمار، غربيًّا كان أم شرقيًّا، أبيض أم أحمر.

ومن هنا كان اهتمام الحركة بقضية أفغانستان، التي تمثل خط الدفاع الأول أمام الزحف الشيوعي الأحمر، حتى ظن بعض الناس أن الحركة نسيت قضية فلسطين بقضية أفغانستان. والواقع أن الحركة لم تنس - ولن تنسى - قضية فلسطين، بل هي القضية الإسلامية الأولى، وتحريرها هو الواجب الأول، بل إن هذا ما يؤمن به المجاهدون الأفغانيون أنفسهم.

كل ما في الأمر أن قضية فلسطين كانت في حاجة إلى راية إسلامية تُرفع ليلتف الناس حولها، ويجتمعوا تحتها. وقد حدث ذلك منذ قامت ثورة المساجد، وانتفاضة الحجارة، وأشبال الحجارة، وشعارها: لا إله إلا اللَّه، واللَّه أكبر، وتبلورت في حركة المقاومة الإسلامية الواعية الباسلة الصامدة «حماس»، التي جسدت إيمان الشعب الفلسطيني بإسلامه وعروبته، وأنه حي لا يموت، وأن جهاده مستمرٌّ، تحمله الأيدي المتوضئة، والقلوب المتطهِّرة، حتى النصر إن شاء اللَّه.

إن على الحركة الإسلامية أن تعتبر نفسها مجنَّدة لكل قضية إسلامية، كلما سمعت هيعة طارت إليها.

عليها أن تكون مع إرتيريا في جهادها ضد النظام الصليبي الماركسي الظالم الذي

يريد أن يبتلع هذا القطر، وأن يبقى إقطاعية له، وأهلها كرقيق الأرض في عصر الإقطاع.

وأن تكون مع السودان ضد التمرد العنصري الصليبي العميل، الذي يريد أن يفرض تعصبه العنصري على السودان كله شماله وجنوبه، وأن يسلخه من إسلامه وعروبته، حتى يرضى.

وأن تكون مع مسلمي الفلبين ضد الحكم الصليبي المتعصب، الذي يريد أن يبيد خضراءهم، ولا يبتغيهم إلا عبيدًا ممزقين، غير قادرين على شيء.

وأن تكون مع مسلمي كشمير، حتى يقرروا مصيرهم باختيارهم وإرادتهم، بالانضمام إلى باكستان، أو باستقلالهم بأنفسهم، ويبطلوا مؤامرة الاستعمار الهندي الذي يحاول إلغاء الهوية الإسلامية للولاية، بالتعليم اللاديني، بإشاعة الفاحشة والمخدرات واتخاذها قاعدة للتآمر على باكستان، بل على العالم الإسلامي كله.

وأن تكون مع مسلمي الصومال، حتى يتحرروا من حكم الطغاة الذي قتل العلماء، ونكل بالمتديِّنين، وطارد كل ذي عقل ودين.

وينبغي على الحركة أن تكون لديها معلومات واضحة عن كل هذه الحركات، وأن يكون لها حضور بشكل أو بآخر بين مجاهديها وقادتها، وأن تعمل باستمرار على جمع الصفوف وتراصِّها، ونسيان الخلافات الصغيرة من أجل الأهداف الكبيرة، فإن أعظم آفات الجهاد هو التفرقة بين فصائله، واللَّه تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: 4].

وعلى الحركة الإسلامية أن تعمل على تجنيد مسلمي العالم وراء قضية فلسطين. كما جنَّدت الحركة الصهيونية يهود العالم وراء قضية إسرائيل، بل عليها أن تجنِّد كل ذي ضمير في العالم لمساندة قضيتنا العادلة.

وأوجب ما يكون ذلك في هذه المرحلة الخطرة، من مراحل القضية التي يُراد فيه تهجير اليهود السوفييت إلى الأرض المحتلة على حساب أهلها من أبناء فلسطين، تحقيقًا للحلم القديم بقيام إسرائيل الكبرى، من الفرات إلى النيل، وطموحًا إلى أرض الحجاز والمدينة المنورة وخيبر!

❋ ❋ ❋

الحركة وقضايا التحرر في العالم

ولا ينبغي أن يكون همُّ الحركة في قضايا التحرر مقصورًا على أوطان الإسلام، وإن كان لها وضعها الخاص، بحكم ما توجبه العقيدة الإسلامية على أهلها من التناصر والتضامن. بل عليها أن تقف مساندة ومعضِّدة لكل قضايا التحرر من الاستعباد والاضطهاد والظلم في أنحاء العالم، سواء كان المستعبدون والمضطهدون مسلمين أم غير مسلمين.

فقد جاء الإسلام دعوة تحريرية كبرى للإنسان من حيث هو إنسان كرمه اللَّه واستخلفه في الأرض، وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه.

جاء الإسلام ليحرر الإنسان من العبودية لكل طاغوت، وليقف بقوة ضد كل الطواغيت.

وإذا كانت رسالة موسى عليه السلام رسالة تحرير لبني إسرائيل من جبروت فرعون وهامان وقارون، فإن رسالة محمد ﷺ رسالة تحرير للبشرية كلها من كل الفراعين والهوامين والقوارين، المستكبرين في الأرض بغير الحق، المتعالين على عباد اللَّه بالباطل، الذين أرادوا أن ينازعوا الألوهية رداء عزها وعظمتها، فتألهوا على الناس، واستذلوهم.

لقد أعلنها القرآن صيحة مدوِّيَة بالحرية، وبعث بها الرسول الكريم إلى الأباطرة والقياصرة: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا

وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 64].

وأعلنها ربعي بن عامر أمام رستم قائد قواد الفرس: أن اللَّه ابتعثنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة اللَّه وحده، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

إن اللَّه تعالى إنما أنزل كتبه وبعث رسله، لإقامة العدل في الأرض، كما بين ذلك القرآن الكريم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد: 25].

لهذا كان كل ظلم يقع من فرد على فرد، أو من طائفة على أخرى، أو من شعب على شعب، ضد رسالات السماء جميعًا. وخصوصًا ما يقع من الجبابرة والأقوياء على المسحوقين والمستضعفين.

من هنا كانت حملة القرآن على الجبابرة المتكبرين، وتنديده بهم، ووعيده لهم: ﴿ وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[إبراهيم: 15، 16].

﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: 35].

﴿ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [النحل: 29].

وكذلك شدد القرآن حملته على الظالمين، في سوره المكية والمدنية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة: 51]، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [يوسف: 23].

﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [الكهف: 59].

﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟﴾ [النمل: 52].

﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: 102].

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: 45].

﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: 113].

والإسلام لا يكتفي بتحريم الظلم وتحريمه أشد التحريم، بل يحرِّض على مقاومته بكل سبيل، ويعتبر السكوت عن الظلم نوعًا من المشاركة لهم، توجب الإثم في الدنيا والعقوبة في الآخرة.

بل هو يعتبر الأمة التي يتمادى فيها الظالمون في ظلمهم، ولا يوجد فيها من يتصدَّى للظلم، أو ينكر عليه، أمة مستحقة لعقوبة السماء، بل محكومًا عليها بالفناء. وحين تنزل بها العقوبة تأخذ الجميع: الظالمين لظلمهم، والساكتين لسكوتهم.

يقول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: 25].

وفي الحديث النبوي: «**إن الناس إذا رأَوُا الظالم، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن**

يعمهم الله بعقاب من عنده»[1].

«إذا رأيت أمتي تهاب، فلا تقول للظالم: يا ظالم، فقد تُوُدِّع منهم»[2].

وهذه النصوص بعمومها وإطلاقها تشمل كل ظالم، سواء كان ظلمه للمسلمين أم لغيرهم، فالظلم كله شر.

ولا غرو أن يبارك الإسلام كل خطوة إيجابية فيها مقاومة للظالمين، وانتصار للمظلومين، ومساندة للمستضعفين. ويعتبر ذلك ضربًا من العبادة، ولونًا من الجهاد في سبيل الله.

بل وجدنا القرآن الكريم يحرِّض المؤمنين على قتال الظالمين، واستنقاذ المستضعفين من بين براثنهم، فيقول: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: 75].

صحيح أن المستضعفين هنا مؤمنون، بدليل دعائهم المذكور في الآية، ولكن الإسلام لا يرضى أن يُظلم أي إنسان، ولو كان كافرًا. حيث جاء في الحديث: **«اتَّقُوا دعوة المظلوم، وإن كان كافرًا، فإنه ليس دونها حجاب»**[3].

وسمع النبي ﷺ قصة امرأة ضعيفة ظُلمت في أرض الحبشة من أحد الأقوياء

---

(1) رواه أبوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» عن أبي بكر كما في «صحيح الجامع الصغير» (1973).

(2) رواه الحاكم وصححه عن عبد الله بن عمرو، ووافقه الذهبي (4/ 96).

(3) رواه أحمد وعبد الرزاق والضياء عن أنس، وحسنه في «صحيح الجامع الصغير» (119).

القساة، فكان تعقيبه ﷺ على هذا الحادث أن قال: «**كيف يُقدِّس اللَّه أمة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم؟**»[1].

وفي لفظ: «**كيف يقدس اللَّه أمةً لا يأخذ ضعيفها حقه من قويِّها، وهو غير متعتع؟**»[2]. وكانت الحبشة في ذلك الوقت تدين بالنصرانية.

والفتح الإسلامي لم يكن في حقيقته، إلا استنقاذًا للشعوب المقهورة المظلومة من قهر الظالمين، وظلم القاهرين، وتحريرًا لها من قبضة الطغاة المتسلِّطين، من أكاسرة الفرس، أو قياصرة الروم، ولذا رحَّبت هذه الشعوب بالإسلام ودخلت فيه طوعًا واختيارًا.

والواجب على أهل الإيمان والخُلُق أن يتنادَوْا فيما بينهم لمقاومة كل ظلم يقع على مستضعَف، ومناصرته حتى يأخذ حقه من ظالمه، غير متعتع.

وقد حدَّثنا النبي ﷺ عن تجربة من هذا النوع حدَّثت في عصر الجاهلية، وشارك فيها الرسول الكريم، وهو شابٌّ، وهي تجربة حِلْف الفُضُول، وقد كان حلفًا من مجموعة من ذوي المروءات والهمم، مهمته أن يقف مع الضعفاء في وجه الأقوياء، حتى يردَّ إليهم حقوقَهم، ويصون كرامتهم.

وفيه قال عليه الصلاة والسلام: «**لقد شهدتُ مع عمومتي في دار عبد اللَّه بن**

---

(1) رواه ابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» عن جابر كما في «صحيح الجامع الصغير» (4598).

(2) رواه عبد الرزاق والبيقهي في «السنن» عن بريدة، وابن ماجه عن أبي سعيد، والحاكم عن أبي سفيان بن الحارث، كما في «صحيح الجامع الصغير» (4597).

جُدعان حِلْفًا، ما أحب أن لي به حُمْر النَّعَم، ولو دُعيتُ به في الإسلام لأجبت»[1].

وكيف لا ينتصر الإسلام للإنسان إذا ظُلِم أو أهين أو اضطُهد، أو أُكْره على غير ما يريد، بالنار والحديد، وهو ينتصر للحيوان الأعجم إذا ظُلِم أو عُذِّب، أو حُمِّل ما لا يُطيق؟

❊ ❊ ❊

(1) رواه ابن إسحاق في «السيرة» بسند صحيح، لولا أنه مرسل، ولكن له شواهد تقويه، كما قال الألباني في تخريج «فقه السيرة» للغزالي.

الحركة الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم

ومما يجب على الحركة الإسلامية أن توجِّه الاهتمام إليه: الأقليات المسلمة في أقطار شتى من العالِم.

حقائق مهمة عن الأقليات المسلمة:

وينبغي أن نضع أمام أعيننا هنا جملة حقائق:

1 – إن هذه الأقليات في مجموعها تكون نحو ربع المسلمين، أو أكثر. كما تدلُّ على ذلك الدراسات التي تمَّت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض منذ بضعة عشر عامًا.

2 – إن بعض هذه الأقليات يمثل – من الناحية العددية – التجمع الثاني للمسلمين في العالم، وتلك هي الأقلية الهندية، التي تفوق المائة مليون، والتي لها تاريخها وأثرها العلمي والحضاري في شبه القارة الهندية، وفي الحضارة الإسلامية بصفة عامة.

3 – إن بعض ما يُعتبَر أقليات ليس إلا أقطارًا إسلامية خالصة، ضمَّت قسرًا إلى كيان أكبر منها، لتذوب فيه، وتغدو أقلية مسحوقة في دولة كبرى، وذلك مثل «الجمهوريات الإسلامية» في الاتحاد السوفييتي: طشقند، وأزبكستان، وتركستان، وأذربيجان.. فهي عند التحقيق من صميم العالم الإسلامي.

4- إن بعض ما يُعَدُّ في الإحصاءات العالمية المتحيِّزة أقلية إسلامية هو كذب على الواقع، والأرقام الحقيقية تقول: إن المسلمين هم الأكثرية الساحقة، رغم التزييف الإحصائي الذي يتعمد أبدًا تقليل أعداد المسلمين، وخصوصًا في مناطق معينة، لخدمة أهداف سياسية لأعداء المسلمين.

وأبرز مَثَل على ذلك: المسلمون في الحبشة، فهم أغلبية عددية، ولكنها أغلبية مقهورة، محرومة من أبسط حقوق الإنسان.

أهم ما تحتاج إليه الأقليات:

إن هذه الأقليات تحتاج من المسلمين في داخل العالم الإسلامي الكبير إلى أشياء كثيرة:

1- تحتاج إلى دعم المؤسسات الدينية عندها، وخصوصًا التعليمية منها، حتى تحافظ على بقاء الشخصية الإسلامية، ولا سيما في مواجهة الحملات المركَّزة التي يقوم بها دعاة التنصير ومؤسساته، والتي تريد أن تقتلع الوجود الإسلامي من جذوره.

2- تحتاج إلى الكتب الإسلامية الأصيلة التي تعرف بالإسلام عقيدة وعبادة وأخلاقًا وتشريعًا، مكتوبة بلغاتها الأصلية، حتى تبيِّن لهم، وبخاصة تفسير القرآن الكريم، وبعض ما لا بد منه من صحاح السنة.

3- تحتاج إلى قبول عدد من أبنائها في الجامعات الإسلامية في العالم العربي، ليعودوا إليها دعاة ومعلِّمين ومفقِّهين في الدين، ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ

﴿إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

وللأسف نجد هذه الجامعات في السنوات الأخيرة طفقت تسد أبواب القبول أمام طلاب العلم من أبناء تلك البلاد، مع خطورة ذلك على مستقبل تلك الأقليات ومستقبل الدعاة فيها، ومستقبل الأمة كلها.

4- تحتاج إلى دعم تعليم اللغة العربية ومعاهدها ومعلِّميها، وهو ما قصَّر فيه العرب كل التقصير، مع أن الأمم الراقية تبذل عشرات الملايين ومئاتها من أجل نشر لغاتها التي هي ترجمان ثقافتها، ووعاء حضارتها. والعرب يبخلون بأقل القليل في سبيل نشر لغتهم. ولولا أن المسلمين بدافع حبِّهم لدينهم ونبيِّهم وكتابهم، أقدموا من تلقاء أنفسهم على تعلُّم العربية، وتأسيس المدارس، والكليات لتعلُّمِها ثم التعليم بها، باعتبارها لغة القرآن والسُّنَّة ولغة العبادة، ووعاء الثقافة والحضارة الإسلامية، ولسان التفاهم المشترك بين أبناء الأمة الإسلامية، لولا ذلك ما وجدنا خارج العالم العربي من يعرف العربية، أو يشير إليها.

ولا يسعني إلا أن أنوِّهَ هنا باتحاد المدارس العربية الذي يرأسه الأمير محمد الفيصل آل سعود، ويقوم على توجيهه الدكتور توفيق الشاوي، والذي عقد دورات متعددة ونافعة في أنحاء متفرقة من بلدان آسيا وإفريقيا، لدعم اللغة العربية، ومعلِّميها ومؤسساتها والنهوض بها.

5- تحتاج إلى دعاة ومعلِّمين، يعرفون لغاتها، ويتكلمون بألسنتها،

ويقيمون بينهم، ويتعايشون معهم، يعلمون الجاهل، وينبهون الغافل، ويفتون المستفتي، ويثبتون المتردِّد، ويردُّون الشارد، ويجمعون الكلمة على الهدى، والقلوب على التُّقَى، والمشاعر على الحب، والعزائم على الخير.

وليحذر من الدعاة الهدَّامين، الذين لا يحملون معهم غير المِعْول للهدم، والكبريت لإشعال النار، والجدل لتفريق الصفوف، وإيغار الصدور.

قد يكون بعض هؤلاء مخلصين، ولكن الإخلاص مع الحمق يضر أكثر مما ينفع، ويهدم أكثر مما بني، ورب عدو عاقل، أهون خطرًا من صديق أحمق. وصدق الشاعر:

لكل داء دواء يستطبُّ به إلا الحماقة أعيت من يداويها!

6- تحتاج إلى حضور متتابع من كبار الدعاة والمفكِّرين والمربِّين، الذين تتفتح العقول، وتنتعش الأنفس بوجودهم، زائرين، ما بين الحين والحين، في الندوات والمؤتمرات والمناسبات، وكلما أتت الفرصة، حتى لا يشعر هؤلاء الأخوة الذين قُدِّر لهم أن يكونوا بعيدًا عن قلب الأمة : أنهم منسيُّون من ذاكرة الأمة الكبرى، أو معزولون عن بؤرة التفكير والإحساس من قادة الرأي والحركة فيها.

7- ومن أهم ما تجب العناية به مع الأقليات المسلمة: العمل على توحيد كلمتهم، ولم شملهم، وتكتيلهم في جبهة واحدة، حتى يمكنهم المحافظة على كيانهم المعنوي، ووجودهم الديني.

ومن المؤسف أن تجد الأقليات في العالم كله تتضامُّ وتتكتل وتتعاون فيما بينهـا، لتجعل من اتحادها قوة، تواجه به قوة الأكثرية.. إلا الأقليات الإسلامية، التي نراها مختلفة فيما بينها، مبعثرة القوى بسبب خلافات، كثير منها لا معنى لـه، وبخاصـة الخلافات الدينية حول مسائل الفقه أو الكلام.

والواجب أن يقف الجميع صفًّا واحدًا، كما أمرهم اللَّه، وحسبهم أنهم مجتمعون على ما يصير به المسلم مسلمًا، وأنهم يؤمنون باللَّه ربًّا، وبالإسـلام دينًـا، وبـالقرآن كتابًا، وبمحمد ﷺ نبيًّا ورسولًا.

أقول هذا، وأنا أعلم أن المسلمين يشكُون في أوطانهم الأم في قلب دار الإسلام، أي: داخل العالم الإسلامي ذاته، فكيف لا تشكو الأقليات المسـلمة خـارج العـالم الإسلامي، وخارج دار الإسلام؟

وإذا كان المسلمون في قلب أوطانهم يشـكون الظلـم والاضـطهاد والتضـييق والتنكيل من حكام يفترض فيهم أنهم مسلمون، فكيف لا يشكو الذين يعيشـون بعيدًا عن أوطان الإسلام، ويحكمهم أناس غير مسلمين، نصارى أو شـيوعيون أو وثنيون؟!

أمة بلا قيادة «لا خليفة ولا بابا»:

مشكلة المسلمين الكبرى، وأقلياتهم المتناثرة في العالم، أن أمتنا المسـلمة – عـلى ضخامتها وسعتها – ليست لها قيادة تملك أن تقول لها: تحرَّكي أو توقَّفي، اصرخي أو اصمتي، سيري إلى اليمين أو إلى اليسار.

فقد كان لنا خلافة تجمع المسلمين تحت راية العقيدة الإسلامية، وكان لنا خليفة يمثل القيادة المركزية للأمة الواحدة، فلما كاد الكائدون للخلافة، ونجحوا في تحطيم هذه القلعة العظيمة، التي تجسد وحدة الأمة المسلمة، لم يعد لنا كيان واحد، ولا راية واحدة يمكن أن نتلاقى تحت ظلها.

لقد فقدنا الخلافة، وليس عندنا بديل لها، فعشنا بغير قيادة من أي نوع.

إن المسيحية لها قيادتها المعترف بها لدى أتباعها، وهي قيادة دينية منظَّمة، لها مؤسساتها ورجالها وماليتها التي تلي مالية أمريكا وروسيا، ولها مبشروها المنتشرون في أنحاء العالم، ومنها العالم الإسلامي نفسه.

أما نحن المسلمين، فليس لنا «خليفة» يأمر فيطاع، ولا «بابا» يقول فيُسمع! إننا - كما قال المثل - أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام!

في وقت من الأوقات كان هناك من يسميه الناس «شيخ الإسلام»، وإن لم يكن في الإسلام منصب رسمي بهذا المعنى، ولكن بعض العلماء بعلمهم وعملهم، وورعهم وجهادهم، استحقوا هذا اللقب من الجمهور المسلم. واليوم - بعد أن مشى العلماء في ركاب الحكام، ولم يكتفوا بالسكوت عن الحق، حتى نطقوا بالباطل - فقد الناس الثقة بكبار الشيوخ، ولم يعد بينهم من يشار إليه بالبنان أنه «شيخ الإسلام»! ومن استعصى من العلماء عليهم حاولوا بوسائلهم الكبيرة، ووسائل سادتهم الذين يوجِّهونهم، أن يعزلوه أو يشوِّهوه، أو يورِّطوه في مسايرتهم، حتى يضربوا حجابًا بينه وبين الشعب.

مهمة الحركة الإسلامية هنا:

وعلى الحركة الإسلامية أن تقوم هي مقام القيادة المركزية المفقودة للأمة المسلمة، بمختلف تياراتها وفصائلها، وأن تستعين بشيوخ الإسلام الحقيقيين، حتى يبرز من بينهم «شيخ الإسلام» الحق، الذي يدين له العلماء بالفضل، والذي يمكنه أن ينادي الأمة الإسلامية الكبرى في الشدائد والملمات، فتلبي النداء، وتستجيب الدعاء.

***

الحركة الإسلامية والمغتربون

وهناك فئة أخرى خارج العالم الإسلامي غير الأقليات، وهم المغتربون الذين وفدوا من داخل الأقطار الإسلامية إلى بلاد الغرب في أوروبا والأمريكتين، وفي أستراليا، وفي الشرق الأقصى.

لماذا الاهتمام بالمغتربين؟

وهؤلاء لم يعودوا فئة قليلة، بل غدوا يعدون بالملايين وخصوصًا في فرنسا، لوجود أبناء شمال إفريقيا، وإنجلترا لوجود أبناء الهند وباكستان وغيرهم، وألمانيا لوجود أبناء تركيا، وأمريكا لوجود المسلمين المخطوفين قديمًا من إفريقيا، وكثافة المهاجرين هناك أيضًا.

وفي سائر بلاد الغرب يوجد المغتربون الطارئون الذين سافروا للدراسة، أو للعمل، والمهاجرون الذين ينوون الإقامة والاستقرار هناك.

ورغم توصيات المؤتمرات الإسلامية المختلفة، بوجوب قصر البعثات الدراسية على الجوانب العلمية والتكنولوجية، التي لا يتوافر نظير لها في بلادنا الإسلامية، لازالت بلاد الغرب تستقبل كل يوم قادمين جددًا، إما على حسابهم الخاص، أو على حساب دولهم، ولا زال هناك من يهاجر إليها طلبًا للرزق، أو طلبًا للأمن والحرية.

وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ

فَٱعۡبُدُونِ﴾[العنكبوت: 56].

وقال الشاعر:

بـــلاد اللَّه واســـعة فضـــاها ورزق اللَّه في الـــدنيا فســـيح!
فقـــل للقاعـــدين عـــلى هـــوان إذا ضاقت بكـم أرضٌ فسـيحوا

وقد كان وجود الحركة الإسلامية في ديار الغرب - في أول الأمـر - مـن تـدبير القدر الأعلى، ولم يكن من تخطيط الحركة، فقد هاجر الشباب فرارًا بدينه من الفتن الماحقة في أوطانهم، طالبين للعلم، وباحثين عن الحرية والأمان، ثم وجدوا هنـاك مجالًا خصبًا للعمل، ونشر الدعوة بين زملائهم القادمين من الشرق، مبعوثين وغير مبعوثين.

ضرورة الوجود الإسلامي في بلاد الغرب:

وأعتقد أن من الضروري للإسلام في هذا العصر أن يكون لـه وجـود في تلـك المجتمعات المؤثرة على سياسة العالم.

الوجود الإسلامي ضرورة في أوروبا والأمريكتين وأستراليا من عدة أوجه:

- ضرورة لتبليغ رسالة الإسلام، وإسماع صوته، ودعوة غير المسـلمين إليـه بالكلمة والحوار والأسوة.
- وهو ضرورة لحضانة من يدخل في الإسلام ومتابعته وتنمية إيمانه، وتهيئـة مناخ إسلامي يساعده على الحياة الإسلامية الصحية.
- وهو ضرورة لاستقبال الوافدين و«المهاجرين» حتى يجدوا لهم «أنصـارًا»،

يحبون من هاجر إليهم، ويهيئون لهم جوًّا يتنفسون فيه الإسلام.

● وهو ضرورة للدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، والأرض الإسلامية، في مواجهة القوى والتيارات المعادية والمضلِّلة.

ولا يحسن في رأيي أن تكون النصرانية، وحدها هي المالكة المتصرِّفة في كل هذه الديار دون منازع ولا مشارك.

فإن شاركها أحد، فهو اليهودية الصهيونية المتحالفة معها علينا.

وهذا ما قلته للإخوة منذ سنين في أمريكا وكندا وأستراليا وغيرها..

ولكن هذا لا بد أن يتم هناك بتخطيط وتنظيم وفق فقه الأولويات..

فلا بد من البحث عن المكان الأفضل، والعمل الأفضل، والأسلوب الأفضل.

ولا بد أن يكون للمسلمين تجمعاتهم الخاصة في ولايات ومدن معروفة، وأن تكون لهم مؤسساتهم الدينية والتعليمية، بل والترويحية.

وأن يكون لهم علماؤهم وشيوخهم، الذين يجيبونهم إذا سألوا، ويرشدونهم إذا جهلوا، ويوفِّقون بينهم إذا اختلفوا.

محافظة دون انغلاق ، وانفتاح دون ذوبان:

وقد قلت للأخوة في ديار الغربة: حاولوا أن يكون لكم مجتمعكم الصغير داخل المجتمع الكبير، وإلا ذبتم فيه كما يذوب الملح في الماء.

إن الذي يحافظ على شخصية اليهود طوال التاريخ الماضي هو مجتمعهم الصغير

المتميز بأفكاره وشعائره، هو «حارة اليهود»، فاعملوا على إيجاد «حارة المسلمين».

لا أدعو إلى انغلاق على الذات، وعزلة كاملة عن المجتمع، فهذا والموت سواء، ولكن المطلوب هو انفتاح دون ذوبان، هو انفتاح صاحب الدعوة الذي يريد أن يفعل ويؤثِّر، لا المقلِّد المستسلم الذي غدا كل همِّه أن يساير ويتأثَّر، ويتبع سَنَن القوم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع!

إننا نشكو من مدة من نزيف العقول العربية والإسلامية، من العقول المهاجرة من النوابغ والعبقريات في مختلف التخصصات الحيوية والهامة، التي وجدت لها مكانًا في ديار الاغتراب، ولم تجد لها مكانًا في أوطانها.

فإذا كانت هذه حقيقة واقعة، فلا يجوز لنا بحال أن ندع هذه العقول الكبيرة تفقد ولاءها لدينها وأمتها وتراثها ودارها، ولا مفر لنا من بذل الجهد معها حتى تكون عقولها وقلوبها مع أوطانها وشعوبها، مع أهليهم وإخوتهم وأخواتهم.

وإنما يتحقق ذلك إذا ظل ولاؤهم للَّه ولرسوله وللمؤمنين، وظلت هموم أمتهم تؤرقهم، ولم تشغلهم مصالحهم الخاصة عن قضايا أمتهم العامة.

وهذا هو واجب الحركة الإسلامية: ألا تدع هؤلاء لدوامة التيار المادي والنفعي السائد في الغرب، تبتلعهم، وأن يُذكَّروا دائمًا بأصلهم الذي يحنُّون دائمًا إليه.

وأعتقد أن المنظمات الطلابية الإسلامية قد قامت بدور يُذكر فيُشكَر في هذا الجانب، طوال العقود الثلاثة الماضية، بعد أن كان اليساريون والقوميون العلمانيون هم الذين يقودونها ويسيطرون عليها.

ولا يستطيع منصف أن ينسى فضل «اتحاد الطلبة المسلمين» في الولايات المتحدة وكندا، وما قام به من جهود، وما فتحه من فروع، وما نظَّمه من مؤتمرات، وما انبثق عنه من مؤسسات، مثل رابطة علماء الاجتماع الإسلاميين، وجمعية العلماء والمهندسين المسلمين، والجمعية الطبية الإسلامية، وغيرها.. وهي التي تمثَّلت في الاتحاد الإسلامي في أمريكا الشمالية «إسنا». والآن تتجه النية إلى توطين الحركة في أمريكا، لتأخذ مكانها الطبيعي في عالم يقوم على الحرية والتعددية.

الواجبات الخمسة للمسلم المغترب:

وقد شاركت في مؤتمرات اتحاد الطلبة لسنوات عدة، فوجدت ما يشرح الصدر، ويبهج النفس. ومثل ذلك جمعية الطلبة المسلمين، واتحاد الجمعيات الإسلامية في بريطانيا، ومثلها في عدد من بلدان أوروبا.

وفي لقاءاتي مع الإخوة المغتربين، كنتُ أذكِّرهم دائمًا بواجبات خمسة:

1 – واجب المغترب نحو نفسه: أن يحفظها وينمِّيها.

2 – واجب المغترب نحو أهله وأسرته: أن يحميها من الذوبان، ويقيمها على الإسلام.

3 – واجب المغترب نحو إخوانه المسلمين: أن يتحد معهم، ويكونوا جسدًا واحدًا.

4 – واجب المغترب نحو المجتمع غير المسلم الذي يعيش فيه: أن يدعوهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

5- واجب المغترب نحو قضايا أمته المسلمة: أن يهتم لها، ويعمل على نصرتها.

تحذير من أمرين:

أهم ما أحذِّر منه أمران:

النزعة العنصرية والإقليمية:

الأول: النزعة العنصرية والإقليمية التي نراها - للأسف الشديد - بادية عند الفئات الإسلامية المختلفة، إلا من رحم ربك، فكل فئة تراها منغلقة على نفسها، منعزلة عن غيرها من المسلمين.

حتى المساجد نراها تنسب إلى هذه الفئة أو تلك، ولا عجب أن تسمع حين تزور مدينة من المدن: إن هذا مسجد الأتراك، وذاك مسجد المغاربة، وثالث مسجد اليوغسلافيين، ورابع مسجد الهنود أو الباكستانيين، وآخر مسجد للعرب، أو لطائفة منهم.

وفي أمريكا خاصة توجد مساجد للمسلمين السود.

وما جاء الإسلام إلا ليذيب الفوارق بين الناس، ويحقق الإخوة والمساواة بينهم، وما المساجد في الإسلام إلا مصانع ربانية للقيام بهذه المهمة، فكيف تصبح عنوانًا على التمييز والتفرقة؟

صحيح أن الضرورة اللغوية هي التي اقتضت هذا بالنسبة للجيل الأول الذي لم يكن يعرف لغة المهجر، ولا يحسن الفهم إلا عن لغة الأم، ولكن كان يمكن

علاج هذا عن طريق دروس تُخَصَّص لكل قوم داخل المسجد الجامع الواحد، لفترة من الزمن، حتى توجد لغة مشتركة يفهمها الجميع.

ولقد زالت هذه الضرورة في كثير من الأحيان، وبقي المسجد مملوكًا أو منسوبًا لقوم معينين!

والواجب أن يكون المسجد مسجد المسلمين لا غير، وأن يكون العنوان الذي يظل هؤلاء المغتربين هو الإسلام وحده، وكفى به جامعًا.

والمسلمون في الغربة إنما تظهر قوتهم إذا اتحدوا وتراصّوْا وتضامُّوا بعضهم إلى بعض، ووضع كل فرد يده في يد أخيه، ووضعت كل مجموعة أيديها في أيدي إخوانها، والاتحاد يقوِّي القلة، والتفرق يُضعِف الكثرة، والاتحاد مطلوب دائمًا، ولكنه ألزم ما يكون في حالة الاغتراب، التي يحتاج الإنسان فيها إلى مثله، ليؤنس وحشته، ويزيل وحدته، كما قال الشاعر:

أي جارتا إنا غريبان ههنا وكل غريب للغريب نسيب!

الثاني: الذي أحذِّر منه هو نغمة التشدُّد وإثارة الخلاف على الجزئيات، التي بدأت تظهر في ديار الغرب، وإن كان لها أصل من قبل.

فلا ينبغي للإخوة في الشرق أن ينقلوا خلافاتهم إلى الغرب، ولا أن يحملوا معهم مشكلاتهم القديمة، ليُحيوها ويَحْيَوْا بها في أرض الغربة، فالمكان غير المكان، والزمان غير الزمان، والناس غير الناس، وقد حفظوا عن علمائهم: أن الفتوى تتغير بتغير المكان والزمان والإنسان، فما لهم لا يطبِّقون ما تعلَّموه؟!

منذ بضعة عشر عامًا زرت المركز الإسلامي في مدينة لوس أنجلوس، وسألني بعض الأخوة منكرين: هل يجوز أن يكون المسجد موضعًا لعرض أفلام سينمائية، وإن كانت تعليمية؟

قلت: وماذا في ذلك؟ إذا كانت تعلِّم خيرًا فهي عبادة، والمسجد في الإسلام جامع للعبادة، وجامعة للعلم والثقافة.

وأكثر من ذلك أن الرسول ﷺ أتاح للحبشة أن يرقصوا بحرابهم في مسجده الشريف، وأتاح لزوجه عائشة أن تنظر إليهم، وتتفرج عليهم حتى اكتفت، وكان يشجِّعهم ويقول: «**دونكم يا بني ارفدة**»!

وقال بعضهم: هل يجوز أن يسمح للمرأة غير المحجَّبة بدخول المسجد في يوم السبت أو الأحد؟ أعني أيام المحاضرات والدروس.

قلت: نعم، وإذا قصرنا دخول المسجد على المحجَّبة الملتزمة، فمتى وأين تسمع الأخرى كلمة الإسلام؟ ومتى وأين تبلغها رسالة اللَّه؟ إننا إذا منعناها من المسجد ومحاضراته ودروسه، فقدناها إلى الأبد، ولم تبلُغها الدعوة. وإذا سمحنا لها، أصبح أمامنا أمل كبير في أن يهديها اللَّه، ويشرح صدرها للطاعة، والالتزام بمنهج اللَّه. ورُبَّ كلمة صادقة فتح اللَّه بها قلبًا، بل قلوبًا.

وقد وصلني وأنا أبعث بهذا الكتاب للمطبعة تقريرٌ أو رسالة من الأخ الجليل الطبيب العالم الشاعر الداعية الموفق الدكتور حسان حتحوت، يشرح فيها بعض ما يقوم به المركز من أعمال، وما يتحمَّله من أعباء، للمسلمين ولغير المسلمين، وهي

رسالة تنشرح بها صدور المؤمنين، وتدل على أن الإسلام بخير إذا وجد رجالًا يجمعون بين حُسن الفهم وصدق النية.

* * *

الحركة وقضايا الحرية السياسية والديمقراطية

والواجب على الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة: أن تقف أبدًا في وجه الحكم الفردي الدكتاتوري، والاستبداد السياسي، والطغيان على حقوق الشعوب، وأن تكون دائمًا في صف الحرية السياسية، المتمثلة في الديمقراطية الصحيحة غير الزائفة، وأن تقول بملء فيها للطغاة: لا، ثم لا. ولا تسير في ركاب دكتاتور متسلط وإن أظهر وده لها، لمصلحة موقوتة، ولمرحلة لا تطول عادة، كما هو المجرب والمعروف.

إن الحديث النبوي يقول: «**إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودع منهم**». فكيف بنظام حكم يقهر الناس على أن يقولوا للظالم المتجبِّر: ما أعدلك! وما أعظمك، أيها البطل، والمنقذ، والمحرر؟!

إن القرآن أعلن حملة نارية على الطغاة المتألِّهين في الأرض من أمثال نمرود وفرعون وهامان وغيرهم، ولكنه ذمَّ معهم من يتبعونهم ويدورون في فلكهم، ولهذا ذم اللَّه قوم نوح بقوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمۡ يَزِدۡهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارٗا﴾ [نوح: 21].

وذمَّ عادًا قوم هود بقوله: ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ﴾ [هود: 59].

وقال عن ملإ فرعون: ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾ [هود: 97].

﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف: 54].

والمتتبع لتاريخ الأمة الإسلامية والحركة الإسلامية في العصر الحديث، يتبين له

بجلاء: أن الفكرة الإسلامية، والحركة الإسلامية، والصحوة الإسلامية، لا تتفتح أزهارها، ولا تنبت بذورها، ولا تتعمق جذورها، أو تمتد فروعها إلا في جو الحرية، ومناخ الديمقراطية.

وما خرس لسانها، ولا كتمت أنفاسها، ولا اختفت أزاهيرها: إلا في مناخ القهر والاستبداد والطغيان، الذي حطم إرادة الشعوب المتشبِّثة بالإسلام، وفرض عليها علمانيته أو اشتراكيته أو شيوعيته بالحديد والنار، بالتعذيب خفية، والشنق جهرة، بالأدوات الجهنمية التي تنهش اللحم، وتشرب الدم، وتسحق العظم، وتدمر النفس!

رأينا ذلك في أقطار إسلامية متعددة، في تركية، ومصر، والشام، والعراق، واليمن الجنوبي، والصومال، وشمال إفريقيا، في فترات مختلفة، تقصر أو تطول تبعًا لطول عمر الدكتاتور، أو حكم الدكتاتور.

ورأينا مقابل ذلك انتعاش الدعوة والحركة والصحوة في مناخ الحرية والديمقراطية السياسية، وعقب انهيار الأنظمة الطغيانية المسلَّطة على رقاب العباد بالإرهاب والجبروت.

لهذا لا أتصور أن يكون موقف الحركة الإسلامية إلا مع الحرية والديمقراطية السياسية.

لقد سمح الطغاة لكل صوت أن ينطلق إلا صوت الإسلام، وأذنوا لكل تيار أن يعبِّر عن نفسه في صورة حزب أو هيئة سياسية إلا التيار الإسلامي، الذي هو المعبِّر

الحقيقي والوحيد عن ضمير الأمة، وعن عقيدتها وقيمها وجوهر وجودها.

ولكن بعض الإسلاميين لازال يتحفَّظ على الديمقراطية، بل يتخوف من مجرد كلمة «ديمقراطية».

والذي أود قوله وتأكيده هنا: إن الإسلام ليس هو الديمقراطية، ولا الديمقراطية هي الإسلام، وما أحب أن ينسب الإسلام إلى أي مبدأ أو نظام آخر، فهو نسيجُ وحدِه في غاياته وفي مناهجه ووسائله. وما أحب أن ننقل الديمقراطية الغربية بعُجَرها وبُجَرها دون أن نضفي عليها من قيمنا وفكرنا، ما يجعلها جزءًا من نظامنا المتكامل.

ولكن الأدوات والضمانات التي وصلت إليها الديمقراطية هي أقرب ما تكون إلى تحقيق المبادئ والأصول السياسية التي جاء بها الإسلام لكبح جماح الحكام، وهي: الشورى، والنصيحة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ورفض الطاعة عند الأمر بمعصية، ومقاومة الكفر البواح، وتغيير المنكر بالقوة عند الاستطاعة، فهنا تبرز قوة السلطة النيابية القادرة على سحب الثقة من أية حكومة تخالف الدستور، وكذلك قوة الصحافة الحرة، والمنبر الحر، وقوى المعارضة، وصوت الجماهير.

وما تخوفه البعض هنا أن الديمقراطية تجعل الشعب مصدرًا للسلطات، حتى التشريعية منها، مع أن التشريع للَّه وحده؛ لا ينبغي أن يُخاف هنا؛ لأن المفترض أننا نتحدث عن شعب مسلم في أغلبيته، فقد رضي باللَّه ربًّا وبالإسلام دينًا،

وبمحمد رسولًا، فلا يتصور منه أن يصدر تشريعًا يخالف قطعيات الإسلام، وأصوله المحكمات.

على أن هذا التخوف يمكن أن يزال بمادة واحدة تنص على أن أي تشريع يخالف الأصول القطعية للإسلام يعتبر باطلًا. فالإسلام هو دين الدولة، ومصدر المشروعية العليا لكل مؤسساتها، ولا يجوز أن يصدر قانون يخالفه، لأن الفرع لا يخالف الأصل.

وينبغي أن يعلم أن إقرار مبدأ: أن التشريع أو الحاكمية للَّه تعالى لا يسلب الأمة سلطانها في الاجتهاد لنفسها في التقنين لحياتها وشئونها الدنيوية المتطورة.

إنما المقصود أن يكون التشريع أو التقنين في إطار النصوص المعصومة، والمقاصد الكلية للشريعة وللرسالة الإسلامية، والنصوص الملزمة قليلة جدًّا، ومنطقة «العفو» أو الفراغ التشريعي، جد واسعة، والنصوص نفسها من السعة والمرونة بحيث تتسع لأكثر من فهم، وأكثر من تفسير، ومن ثم تتعدد المشارب والمذاهب والآراء داخل إطار الإسلام الرحب.

وقد تتبعت بعض القوانين الصادرة حديثًا في دولة قطر، فوجدتها تشتمل على عشرات المواد، تعتمد على تحقيق المصالح، ودرء المفاسد، وقلَّما يوجد للنصوص مدخل إليها، إلا في مادة أو مادتين.

إن الخطر الأكبر على الأمة الإسلامية، وعلى الحركة الإسلامية، هو حكم الفراعنة، الذين يرون أن رأيهم هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، والرشاد الذي لا

يجامع الغي، على طريقة فرعون مصر ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: 29]. وكل رأي معارض مرفوض بل متهم، على طريقة قوله في شأن موسى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: 26].

❋ ❋ ❋

الحركة الإسلامية والأقليات العِرقية والدينية

ومما ينبغي على الحركة أن تحسمه: موقفها من الأقليات الدينية والعرقية في وطننا العربي والإسلامي.

مشكلة الأقليات العِرقية محلولة في ظل الإسلام:

أما الأقليات العِرقية فلا تكون مشكلة في ظل النظام الإسلامي الذي ندعو إليه.

فالإسلام يستوعب العناصر المختلفة، ويضمها في رحابه، في ظل العقيدة الواحدة، والقبلة الواحدة، والإخوة الواشجة.

فالمسلمون – في نظر الإسلام – أمة واحدة، أيًّا كانت عروقهم وألوانهم ولغاتهم وأوطانهم، عربًا كانوا أو عجمًا، أو بربرًا أو أكرادًا، أو أتراكًا أو هنودًا، أو أي جنس كانوا، يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم، وهم كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10].

ولا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

ومكانة سيدنا سلمان الفارسي، وسيدنا بلال الحبشي، وسيدنا صهيب الرومي لدى المسلمين في كل العصور، لا تخفى على أحد.

ومكانة العلماء من الموالي الذين خدموا الإسلام والعربية، لا يجادل فيها دارس

لتاريخ الإسلام، من أمثال الحسن البصري، وابن سيرين، وعطاء، وسعيد بن جبير، وأبي حنيفة، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وسيبويه وغيرهم من الأئمة الأعلام، وعباقرة الإسلام.

وهؤلاء وإن كانوا في الأصل عجمًا، فقد عرَّبهم الإسلام حين عرَّب ألسنتهم، فتكلموا وكتبوا وصنَّفوا بلغة القرآن، وقد جاء في الحديث الذي رواه ابن عساكر: «**ألا أن العربية من أحدكم ليست بأب ولا أم، ولكن العربية اللسان، فمن تكلَّم بالعربية فهو عربي**».

ومن لم يعرِّب الإسلام لسانه من المسلمين الأكراد والبربر والعجم، والماليزيين وغيرهم، فقد عرَّب فكره وقلبه، عن طريق الثقافة الإسلامية، بل عن طريق الإسلام نفسه، الذي حمله العرب إلى قومه من قديم، وهداهم اللَّه بهم إلى الصراط المستقيم، وأخرجهم من الظلمات إلى النور.

فكل مسلم يحب لغة العرب؛ لأنها لغة القرآن والسنة والعبادة، ويحب أرض العرب؛ لأن فيها المسجد الحرام والمسجد النبوي، ومثوى رسول اللَّه ﷺ، ويحب العرب أنفسهم؛ لأنهم عصبة رسول اللَّه ﷺ وعصبة الإسلام، وحملته إلى العالم، ولهذا جاء في الأثر: «إذا عزَّ العرب عزَّ الإسلام، وإذا ذلَّ العرب ذلَّ الإسلام»!

لا توجد إذن مشكلة عِرقية في إطار النظرة الإسلامية، بل هي العلاج الفذُّ لها.

أما إذا نادى العرب بقومية عربية مفصولة عن الإسلام، فسينادي الأكراد بقومية كُردية، وينادي البربر بقومية بربرية، وينادي الأتراك بقومية طورانية،

وهكذا تتمزق الأمة الواحدة، بل القطر الواحد، بين هذه النزعات العصبية التي تميَّزت بها الجاهلية، واستبدل بها الإسلام الإخوة الإسلامية، وبرئ الرسول الكريم من كل من دعا إلى عصبية، أو قاتل على عصبية، أو مات على عصبية.

كيف تُحلُّ مشكلة الأقليات الدينية؟

أما المشكلة التي يجب أن تعالج هنا، فهي مشكلة الأقليات الدينية، أو ما سميناه في دراسة لنا «غير المسلمين في المجتمع الإسلامي».

إن هذه القضية يجب أن تُحَلَّ في ضوء المصارحة والمكاشفة بالحقائق، لا بالمراوغة والنفاق السياسي.

وقد كتبت عن موقف الحل الإسلامي من هذه الأقليات في الجزء الثالث من «حتمية الحل الإسلامي»، ولا أستطيع أن أعيد هنا ما كتبته هناك.

وكل ما يمكن قوله هنا يتلخص في النقاط التالية:

1 – لا وجه لدعوى بعض الناس – وجلهم من العلمانيين الذي لا يوالون الإسلام ولا المسيحية –: أن الاتجاه إلى الحل الإسلامي والشرع الإسلامي ينافي مبدأ الحرية لغير المسلمين، وهو مبدأ مقرر دوليًّا وإسلاميًّا، فقد نسوا أو تناسوا أمرًا أهم وأخطر، هو أن الإعراض عن الشرع الإسلامي والحل الإسلامي من أجل غير المسلمين – وهم أقلية – ينافي مبدأ الحرية للمسلمين في العمل بما يوجبه عليهم دينهم، وهم أكثرية.

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكثرية فأيهما نقدم؟

إن منطق الديمقراطية – التي يؤمنون بها ويدعون إليها – أن يقدم حق الأكثرية على حق الأقلية.

هذا هو السائد في كل أقطار الدنيا، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس، فالناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين. وإنما بحسب نظام ما أن ينال قبول الأكثرية ورضاهم، بشرط ألا يحيف على الأقلِّين ويظلمهم، ويعتدي على حرماتهم، وليس على المسيحيِّين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين، ليحكموا أنفسهم بدينهم، ويُنَفِّذوا شريعة ربهم حتى يرضى اللَّه عنهم.

ولو لم تفعل الأقلية الدينية ذلك، وتمسَّكت بأن تنبذ الأكثرية ما تعتقده دينًا يعاقب اللَّه على تركه بالنار، لكان معنى هذا أن تفرض الأقلية ديكتاتورية على الأكثرية، وأن يتحكم مثلًا ثلاثة ملايين أو أقل في أربعين مليونًا أو أكثر. وهذا ما لا يقبله منطق ديني ولا علماني.

2 – وهذا على تسليمنا بأن هنا تعارضًا بين حق الأكثرية المسلمة وحق الأقلية غير المسلمة.

والواقع أنه لا تعارض بينهما.

فالمسيحي الذي يقبل أن يحكم حكمًا علمانيًّا لا دينيًّا، لا يضيره أن يحكم حكمًا إسلاميًّا.

بل المسيحي الذي يفهم دينه ويحرص عليه حقيقة، ينبغي أن يرحب بحكم الإسلام؛ لأنه حكم يقوم على الإيمان باللَّه ورسالات السماء، والجزاء في الآخرة. كما

يقوم على تثبيت القيم الإيمانية، والمثل الأخلاقية، التي دعا إليها الأنبياء جميعًا، ثم هو يحترم المسيح وأمه والإنجيل، وينظر إلى أهل الكتاب نظرة خاصة، فكيف يكون هذا الحكم - بطابعه الرباني الأخلاقي الإنساني - مصدر خوف أو إزعاج لصاحب دين يؤمن باللَّه ورسله واليوم الآخر؟ على حين لا يزعجه حكم لا ديني علماني يحتقر الأديان جميعًا، ولا يسمح بوجودها - إن سمح - إلا في ركن ضيق من أركان الحياة؟!

من الخير للمسيحي المخلص أن يقبل حكم الإسلام، ونظامه للحياة، فيأخذه على أنه نظام وقانون ككل القوانين والأنظمة، ويأخذه المسلم على أنه دين يرضى به ربه، ويتقرَّب به إليه.

ومن الخير للمسيحيين - كما قال الأستاذ حسن الهضيبي رَحِمَهُ اللَّهُ - أن يأخذه المسلمون على أنه دين؛ لأن هذه الفكرة تعصمهم من الزلل في تنفيذه، وعين اللَّه ساهرة ترقبهم، لا رهبة الحاكم التي يمكن التخلص منها في كثير من الأحيان[1].

ومن هنا رحَّب العقلاء الواسعو الأفق من المسيحيين بالنظام الإسلامي بوصفه السد المنيع في وجه الهادية الملحدة التي تهدد الديانات كلها على يد الشيوعية العالمية، كما نقلنا ذلك من كلام العلامة فارس الخوري.

وأود أن أصحِّح هنا خطأ يقع فيه كثيرون، وهو الظن بأن القوانين الوضعية المستوردة من الغرب المسيحي قوانين لها رحم موصولة بالمسيحية، فهذا خطأ

(1) من رسالة «دستورنا» للأستاذ حسن الهضيبي المرشد العام السابق للإخوان المسلمين.

مؤكد، والدارسون لأصول القوانين ومصادرها التاريخية يعرفون ذلك جيدًا. بل الثابت بلا مراء أن الفقه الإسلامي أقرب إلى المسيحية والمسيحيين في أوطاننا من تلك القوانين، لأصوله الدينية من ناحية، ولتأثُّره بالبيئة المحيطة التي هم جزء منها.

3 – والادعاء بأن سيادة النظام الإسلامي فيه إرغام لغير المسلمين على ما يخالف دينهم، ادعاء غير صحيح.

فالإسلام ذو شعب أربع: عقيدة، وعبادة، وأخلاق، وشريعة، فأما العقيدة والعبادة فلا يفرضها الإسلام على أحد.

وفي ذلك نزلت آيتان صريحتان حاسمتان من كتاب اللَّه: إحداهما مكية، والأخرى مدنية، في الأولى يقول تعالى مخاطبًا رسوله الكريم ﷺ: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 99].

وفي الثانية يقول سبحانه في أسلوب جازم: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: 256].

وجاء عن الصحابة في أهل الذمة: «اتركوهم وما يدينون».

ومنذ عهد الخلفاء الراشدين واليهود والنصارى يؤدون عباداتهم ويقيمون شعائرهم، في حرية وأمان، كما هو منصوص عليه في العهود التي كُتِبت في عهد أبي بكر وعمر، مثل عهد الصلح بين الفاروق وأهل إيلياء «القدس».

ومن شدة حساسية الإسلام أنه لم يفرض الزكاة ولا الجهاد على غير المسلمين، لما لهما من صبغة دينية، باعتبارهما من عبادات الإسلام الكبرى – مع أن الزكاة

ضريبة مالية، والجهاد خدمة عسكرية - وكلفهم مقابل ذلك ضريبة أخرى على الرؤوس، أعفى منها النساء والأطفال والفقراء والعاجزين، وهي ما سُمِّي «الجزية».

ولئن كان بعض الناس يأنف من إطلاق هذا الاسم، فليسموه ما يشاؤون. فإن نصارى بني تغلب من العرب طلبوا من عمر أن يدفعوا مثل المسلمين صدقة مضاعفة، ولا يدفعوا هذه الجزية، وقبل منهم عمر، وعقد معهم صلحًا على ذلك، وقال في ذلك: هؤلاء القوم حمقى، رضوا بالمعنى، وأبَوُا الاسم[1].

أما شعبة الأخلاق فهي - في أصولها - لا تختلف بين الأديان السماوية بعضها وبعض.

بقيت شعبة الشريعة بالمعنى الخاص: معنى القانون الذي ينظِّم علائق الناس بعضهم ببعض: علاقة الفرد بأمته، وعلاقته بالمجتمع، وعلاقته بالدولة، وعلاقة الدولة بالرعية، وبالدول الأخرى.

فأما العلاقات الأسرية فيما يتعلق بالزواج والطلاق ونحو ذلك، فهم مخيَّرون بين الاحتكام إلى دينهم والاحتكام إلى شرعنا، ولا يُجبَرون على شرع الإسلام، فمن اختار منهم نظام الإسلام في المواريث مثلًا - كما في بعض البلاد العربية - فله ذلك، ومن لم يرد فهو وما يختار.

وأما ما عدا ذلك من التشريعات المدنية والتجارية والإدارية ونحوها، فشأنهم في

(1) انظر: «المغني» لابن قدامه (ج9 ص335، 336)، ط. مطبعة العاصمة، شارع الفلكي بالقاهرة.

ذلك كشأنهم في أية تشريعات أخرى تقتبس من الغرب أو الشرق، وترتضيها الأغلبية.

ومن هنا كان لأهل الذمة محاكمهم الخاصة يحتكمون إليها إن شاؤوا، وإلا لجؤوا إلى القضاء الإسلامي، كما سجَّل ذلك التاريخ.

وبهذا نرى أن الإسلام لم يجبرهم على ترك أمر يرونه في دينهم واجبًا، ولا على فعل أمر يرونه عندهم حرامًا، ولا على اعتناق أمر ديني لا يرون اعتقاده بمحض اختيارهم.

كل ما في الأمر أن هناك أشياء يحرمها الإسلام؛ مثل الخمر والخنزير، وهم يرونها حلالًا، والأمر الحلال للإنسان سَعة في تركه، فللمسيحي أن يدع شرب الخمر، ولا حرج عليه في دينه، بل لا أظن دينًا يشجع شرب الخمور ويبارك حياة السكر والعربدة. وكل ما في كتبهم: أن قليلًا من الخمر يصلح المعدة[1]. ولهذا اختلف المسيحيون أنفسهم في موقفهم من الخمر والسُّكْر.

وكذلك بوسع المسيحي أن يعيش عمره كله ولا يأكل لحم الخنزير، فأكله ليس شعيرة في الدين، ولا سنة من سنن النبيِّين، بل هو محرم في اليهودية قبل الإسلام. ومع هذا نرى جمهرة من فقهاء الإسلام أباحوا لأهل الذمة من النصارى أن يأكلوا الخنزير، ويشربوا الخمر، ويتاجروا فيهما فيما بينهم، وفي القرى التي تخصهم، على ألا يظهروا ذلك في البيئات الإسلامية، ولا يتحدَّوْا مشاعر المسلمين.

(1) هو من أقوال بولس، وليس من قول المسيح عليه السلام.

وهذه قمة في التسامح لا مثيل لها[1].

❋ ❋ ❋

(1) انظر: فصل «الأقليات الدينية والحل الإسلامي» من كتابنا «بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين».

الحركة الإسلامية والحوار مع الآخرين

على الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ألا تنحصر ـ في خطابها لنفسها، بل توسع أفقها لتخاطب غيرها.

فكثير من المفكِّرين والكتَّاب الإسلاميِّين يكتبون لأنفسهم، أعني لمن يسير في خطهم، ويدعو بدعوتهم، فهم لا يتجاوزون خطاب بعضهم لبعض، كأنما لا يوجد في الدنيا غيرهم! فإن خرجوا من هذه الدائرة كتبوا للفصائل الإسلامية الأخرى، التي تشاركهم الالتزام بالإسلام والدعوة إليه، وإن خالفتهم في المنهج والوسائل والكثير من المفاهيم.

فإن تجاوزوا ذلك خاطبوا جماعة المتدينين، وإن لم ينتموا لأي جماعة أو حركة.

وأولى بالحركة بعد أن بلغت أشدها، واتسعت قاعدتها: أن توجِّه خطابها إلى المخالفين لها في الفكر، والاتجاه، ولا تدعهم في ضلالهم القديم، وجهلهم الموروث، وسوء ظنهم، بالإسلام ودعاته، دون أن تقدم لهم أي شمعة أو مشعل يضيء على الطريق.

لقد آن للحركة الإسلامية أن تدع الانغلاق على الذات، وتخرج من القوقعة، وتعتبر كل المفكرين المسلمين منها ولها، وتخوض بهم ومعهم لجة الحوار مع كل الأطراف المخالفة، بل حتى المعادية والحاقدة، فلعل الحوار العلمي الهادئ الهادف يجعل المتردد يقتنع، والخائف يطمئن، والمتوتر يهدأ، حتى الحاقد والمعادي قد

يخفف من حقده وعداوته. واللَّه تعالى يقول: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الممتحنة: 7].

أذكر أنني منذ سنوات دُعِيتُ إلى المشاركة في ندوة «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي»، التي نظَّمها «منتدى الفكر العربي» في العاصمة الأردنية «عمَّان».

وقد دُعِيَ إلى هذه الندوة مسلمون ونصارى وشيوعيون وقوميون من مختلف الفصائل والاتجاهات.

وكان من رأي بعض الإخوة والزملاء الذين حدَّثْتهم في أمر هذه الندوة ألَّا أذهب إليها ولا أشارك فيها، حتى لا يُستغَلَّ اسمي ووجودي في إضفاء الشرعية على مثل هذه الندوات، التي لا تلتزم الخط الإسلامي الصحيح.

ولكني لم أستجب لهذه التخوفات والوساوس، التي تتوجس من كل شيء، ولبَّيْت الدعوة، وأعددت بحثي الذي نشر في كتاب مستقل بعد ذلك، وكان لمشاركتي ومشاركة عدد من الإسلاميين مثل الدكتور الترابي، وفهمي هويدي، وكامل الشريف، أكبر الأثر في إسماع صوت الفكر الإسلامي ممثلًا في تيار الوسطية الإسلامية، الذي أومن به وأدعو إليه، ورغم قلة عدد الإسلاميين كان تأثيرهم أقوى، وصوتهم أعلى.

ومما لا أنساه ما ذكره لي بعض الإخوة المشاركين، وهو نصراني قومي، فقد قال لي ونحن على مائدة الغداء: لقد غيَّرْنا فكرتنا عنك على طول الخط. قلتُ: وماذا كانت فكرتكم؟ قال: أنك متعصب متشدِّد! قلتُ: ومن أين جاءتكم هذه الفكرة عنِّي؟

قال: لا أدري، ولكن هذا كان انطباعنَا عنك ورأينا فيك بصراحة. قلت: والآن؟ قال: عرفنا بالسمع والمشافهة والمشاهدة والاحتكاك المباشر ما نسف تلك الفكرة الظالمة التي كوَّنَّاها عنك من قبل. فقد وجدنا فيك رجلًا يحترم المنطق، ويحكِّم العقل، ويستمع إلى وجهات النظر المخالفة، لا يتزمت ولا يتشنَّج، بل فاق غيره في المرونة والتسامح.. إلى آخر ما قال.

المهم من هذه القصة أن اللقاء المباشر، والأخذ والعطاء والحوار المتكافئ في حكمة وسماحة، هو في صالح الحركة الإسلامية، فهي تربح من روائه ولا تخسر، وتتقدم ولا تتأخر.

وهذا ما لمسته في سائر اللقاءات التي تضم إسلاميين وغير إسلاميين، وآخرها ندوة الجزائر عن «قضايا المستقبل الإسلامي».

ومن هنا نقول:

ينبغي على الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة أن يكون شعارها: مرحبًا بالحوار مع الآخرين.

ونعني بالآخرين: المخالفين للحركة في أهدافها أو في وسائلها، أو في مواقفها وأطروحاتها، أو حتى في أصل عقيدتها.

فعليها أن تفتح صدرها للحوار مع كل المخالفين، ولمزيد من الحوار مع الذين بدأت معهم حوارًا من قبل.

وينبغي للحركة أن تحشد معها كل القوى الإسلامية التي تتفق معها في

الأصول الكلية، والقضايا الأساسية، من منظمات وأفراد، لهم وزن فكري وعلمي.

والقرآن يأمرنا بالحوار مع المخالفين، لا أن ندعهم وننفض أيدينا منهم، ونعيش في حدود أنفسنا، يقول تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: 125].

كل ما اشترطه القرآن هنا: أن يكون الجدال – الحوار – بالتي هي أحسن، أي بأحسن الأساليب وأفضلها وصولًا إلى إقناع العقل، وإيقاظ القلب. ومن روائع التعبير القرآني هنا: أنه اكتفى في الموعظة بأن تكون حسنة، ولم يرض في الجدال – أو الحوار – إلا أن يكون بالتي هي أحسن: لأن الموعظة تكون مع الموافق، والجدال مع المخالف، فلا بد أن يستخدم معه أفضل الوسائل.

❊ ❊ ❊

الحوار مع العقلاء من العلمانيين

ومن هذا الحوار المطلوب: الحوار مع العلمانيين، أعني العقلاء المنصفين منهم، المستعدين لأن يسمعوا من الإسلاميين وأن يفهموا عنهم ماذا يريدون؟ وإلامَ يدعون؟

إن هؤلاء العلمانيين مسلمون في الأصل، ولا زال كثير منهم يعتزُّ بأنه مسلم، وبعضهم حريص على إقامة الشعائر، فهو يصلي ويصوم، وربما يحج ويعتمر.

ولكن مشكلته أنه لم يعرف الإسلام معرفة صحيحة - كما هي مشكلة كثير من المثقفين الذين تحدثنا عنهم من قبل - فهو لم يُتَح له أن يستقي تعاليم الإسلام من ينابيعها الصافية، ولا أن يلتقي بالعلماء والمفكرين الثقات. بل أخذ الإسلام عن المستشرقين أو المبشِّرين أو تلاميذهم، أو كوَّن فكرة عن الإسلام من خلال حال المسلمين، وما أسوأها! أو مما قرأه أو سمعه لبعض الغلاة أو المنحرفين من المنتسبين إلى الإسلام.

المهم أن ظروف نشأته وتعليمه ومسيرة حياته لم تهيئ له أن يعرف الإسلام نقيًّا خالصًا من الشوائب التي لحقت به قديمًا وحديثًا، من سوء الفهم، وسوء التطبيق، وسوء الاستغلال.

كما أن بريق الحضارة الغربية وقد كانت في أوج مجدها وتألقها، إلى جوار الظلام الذي كان مخيمًا على العالم الإسلامي، الذي هوى إلى الحضيض في شتى مجالات

الحياة.. كل ذلك أعطاه بعض العذر في أن يسيء الظن بالإسلام وشريعته ومنهاجه للحياة، وأن يرى الخلاص والنهوض في اتباع ما صنعه الغرب عند ما أراد أن ينهض، حيث تحرر من الدين ومؤسساته ورجاله، وانطلق بالعلم والفكر يبني ويبتكر وينتج ويبدع، حتى سخر قوى الطبيعة لخدمة الإنسان ورفاهية الإنسان.

لقد بدأنا الحوار مع العلمانيين منذ سنوات «صيف سنة 1985م» في الندوة التاريخية التي عقدت في دار الحكمة بالقاهرة، ومثَّل الإسلاميين فيها فضيلة الشيخ محمد الغزالي، والفقير إليه تعالى، ومثَّل العلمانيين الدكتور فؤاد زكريا، الذي استجاب دون الآخرين للدعوة التي وجهتها نقابة الأطباء.

ولقد كانت هذه الندوة موضع اعتناء واحتفاء من الصحافة والكتاب والمهتمِّين، لما تدل عليه من أهمية التحاور بين الأطراف المختلفة من أبناء الوطن الواحد.

وقد ذكر الكثيرون من الكتاب – منهم الأستاذ فهمي هويدي – جوانب وثمارًا إيجابية لهذا اللقاء، أقربها أن يستمع كل فريق إلى الآخر استماعًا مباشرًا.

ولكن عيب هذا اللقاء في نظري: أنه ظهر في صورة مناظرة بين دعاة الإسلام ودعاة العلمانية، لا في صورة حوار.

والمناظرة تعطي الجو حرارة واشتعالًا، وخصوصًا مع الحضور المكثَّف للجماهير.

كما أن الذي مثَّل العلمانيين في هذا الحوار، رجل مكابِر، وليس لديه أدنى قدر

من المرونة والتسامح والتواضع، تجعله يصغي ويفهم ما لدى الطرف الذي يحاوره، ويتعلَّم منه شيئًا عن حقائق الإسلام الذي يدعو إليه، والذي يجهله هو كل الجهل للأسف الشديد.

وقد شعر بضعف موقفه، وسقوط حجته في الندوة، فراح إلى الصحف التي يكتب فيها، يُكيل التهم للجمهور عامة، وللإسلاميين خاصة، ولي على الأخص.

وهذا ما اضطرني إلى أن أرد عليه، وأبيِّن الموقف من جذوره في كتاب «الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه».

وأؤكد هنا أن الذي أدعو إليه هو «الحوار» وليس «المناظرة»، إن كلمة المناظرة توحي بالتحدِّي، وإرادة الغلبة، ومحاولة كل طرف أن يصيب الآخر في مقتل.

وأحسب أن هذا لا يفيد كثيرًا، وقلَّما يرجع أحد الطرفين عن موقفه، أو يتزحزح عن موقفه، نتيجة المناظرة، وربما تزيده إصرارًا وتعصُّبًا لما هو عليه.

قد تُقبل المناظرة إذا أُحرِج الطرف الإسلامي، وتحدَّاه الآخرون، ولم يعد أمامه مخرج إلا أن يستجيب للتحدِّي، حتى لا يُتَّهم بالفِرار من المواجهة، والهرب من المعركة.

لكن الأصل هو الحوار بالحسنى، الذي سماه القرآن: «الجدال بالتي هي أحسن»، وقد ذكرت شيئًا من أدب هذا الحوار في كتابنا «الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم»، فليُرجع إليه.

❊ ❊ ❊

الحوار مع عقلاء الحُكَّام

ومن الحوار المقبول والمطلوب: الحوار مع العقلاء من حكام المسلمين، الذين لا يقفون من الإسلام موقفًا عقائديًّا معاديًا، فهؤلاء العقائديون المعادون لا خير فيهم، ولا رجاء منهم. وهم لا يُرضيهم إلا انحسار الإسلام أو زواله بالكلية: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: 32].

ولكن هناك نوع من الحكام لا يكره الإسلام، بل يخافه، وكثيرًا ما يكون هذا الخوف ناشئًا من الجهل بحقائق الإسلام، وأحكام شريعته، وخصائص دعوته، وكثير منهم معذورون إلى حد ما، في هذا الجهل، فلم يتح له أن يعرف الإسلام من مصادره النقية، ولا أن يأخذه من علمائه الثقات – ككثير من المثقفين الذين تحدثنا عنهم في صفحات سابقة – فاضطربت في ذهنه المفاهيم، واختلطت الحقائق بالأباطيل، والأصيل بالدخيل.

ولو هيَّأ اللَّه لهؤلاء الحكَّام من يشرح لهم الإسلام الحق، متكاملًا بلا تجزئة، مصفًّى بلا ابتداع، ميسَّرًا بلا تعسير، وبيَّن لهم ما وراء الإسلام من خير وصلاح للفرد، وللأسرة، وللمجتمع، ومن حمايته من الشرور والرذائل والمفاسد المدمرة لمعنويات الأمة ومادياتها، لو هيَّأ اللَّه لهم ذلك، وانشرحت لهم صدورهم، لتغيَّروا، وتغيرت مواقفهم – كليًّا أو جزئيًّا – من الإسلام ودعوته، فما الحكام إلا بشر مثلنا

يمكن أن يتغيروا وأن يتأثروا ويقتنعوا، ويُعدِّلوا من أفكارهم وسلوكهم.

وفي التاريخ أمثلة لحكَّام تغيروا بتأثير بعض العلماء والدعاة المصلحين.

وكثير من الحكام يكون خوفه من الإسلام ودعوته من وساوس بطانة السوء في الداخل، أو من كيد الأبالسة في الخارج.

وهؤلاء يمكن التسلُّل إليهم عن طريق ما بقي من خير في أعماقهم، ومخاطبة الدم الإسلامي في عروقهم، من ناحية، وطمأنتهم على كراسيِّهم وسلطانهم، في المرحلة الراهنة على الأقل، في مقابل ترك الحرية لدعوة الإسلام، حتى تقوم بمهمتها في تربية الشباب على معاني الحق والخير والطهر، وتحميهم من سموم المسكرات والمخدرات وتجار الرقيق، وتقاوم المبادئ الهدَّامة التي ستكون وبالًا على الحاكمين والمحكومين على السواء.

لا مانع من عقد مثل هذه الهدنة أو هذه الاتفاقية مع الحكام، وإن كانت الحركة لا ترضى عن وجهتهم ولا سلوكهم، ولكن في ضوء فقه الموازنات، رأت أن هذا الموقف أولى من المقاطعة الصارمة أو المعاداة الدائمة.

على أن ما يجب التحذير منه هو أن يؤدي ذلك إلى المهالأة لهؤلاء الحكام، وكَيْل المدائح لهم، ففرق كبير بين أن تهادنهم وأن تداهنهم!

* * *

الحوار مع العقلاء في الغرب

وحوار آخر مهم على الحركة الإسلامية أن تطرق أبوابه، مع ما فيه من محاذير، وما فيه من صعوبات.

إنه الحوار مع الغرب، على ما بيننا وبينه من خلاف في الدين، فهو - في جملته - نصراني، ونحن مسلمون. ومن خلاف في النزعة، فهو مادي ونحن روحيون، وهو واقعي ونحن مثاليون، ومن خلاف في السيادة، فهو منحاز في الأعم الأغلب لإسرائيل، خاذل لنا في جُل مواقفه، على تفاوت بين دوله بعضها وبعض.

ومع هذا لا غنى عن الحوار مع الغرب.

فالغرب هو الذي يحكم العالم منذ قرون، وهو صاحب الحضارة التي تسود دنيانا اليوم، شئنا أم أبينا، وقد حكم ديارنا، واستعمر أقطارنا مُدَدًا من الزمن، ثم رحل عنها كرهًا أو طوعًا، ولكنه لا يزال يؤثر فيها، وفي صنع القرار فيها من قريب أو بعيد، وتأثيره على عقول حُكَّامنا وعلى إرادتهم معروف غير منكور.

ولم يعد في وسع مجموعة من الناس أن تعيش بعقيدتها ومبادئها وحدها، معزولة عن العالم من حولها. في مدينة فاضلة كالتي تخيلها الفلاسفة القدماء والمحدَثون، فإن ثورة الاتصالات الهائلة قرَّبت ما بين أطراف هذه الكرة التي نعيش عليها، حتى غدت كأنها قرية كبرى، كما وصفها أحد الأدباء بحق.

ولهذا كان الحوار مع الغرب فريضة وضرورة لنا، حتى يفهم ماذا نريد لأنفسنا

وللناس، وأننا أصحاب دعوة لا طلاب غنيمة، ورسل رحمة لا نذر نقمة، ودعاة سلام لا أبواق حرب، وأنصار حق وعدل لا أعوان باطل وظلم، وأن مهمتنا أن نأخذ بيد الإنسانية الحائرة إلى هداية اللَّه، وأن نصل الأرض بالسماء، والدنيا بالآخرة، والإنسان بأخيه الإنسان، حتى يحب كل امرئ لأخيه ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لنفسه، وحتى تبرأ البشرية من «داء الأمم»: الحسد والبغضاء، فإنها «الحالقة»، ليست حالقة الشعر، ولكنها حالقة الدين.

نعلم أن الغرب لا زالت تحكم تصوراته لنا وفكرته عنا، مواريث سوداء، لوَّثت فكره وقلبه من جهتنا، ورثها منذ عهد الحروب الصليبية، ولم تفارقه في الأعم الأغلب إلى اليوم.

وقد اعترف بذلك كثير من مفكِّريهم الأحرار والمنصفين، مثل الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي «جوستاف لوبون» فقد ذكر ذلك صراحة في بعض حواشيه في كتابه «حضارة الغرب» وأن الباحث الغربي حين يبحث في القضايا الإسلامية يتقمَّص شخصية غير شخصيته العادية المستقلَّة التي يدرس بها سائر القضايا، فهو هنا متحيز متحامل، وإن لم يشعر.

وذكر مثل ذلك حديثًا المستشرق «مونتجمري وات»، في كتابه «ما هو الإسلام»؟

وها نحن اليوم نرى آثار هذه الروح الصليبية الموروثة تظهر ما بين الحين والحين في مجالات شتى.

نرى أثرها في موقف الغرب من إسرائيل المغتصِبة، ومن شعب فلسطين المعتدَى عليه.

نرى أثرها في موقف الغرب من «ليتوانيا» النصرانية ومن «أذربيجان» المسلمة في الاتحاد السوفييتي.

نراها في تحرك رجالات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا خشية من خطر المد الإسلامي في الجزائر.

نراها في موقفه من قضايا جنوب السودان، وإرتيريا، وكشمير، والفلبين، وغيرها من القضايا السياسية الإسلامية.

ورأيناها في قضايا اجتماعية متعددة، أبرزها قضية المدعو «سلمان رشدي» الذي انسلخ من جلده، وخان عقيدته وأمته.

وقضية «الحجاب في فرنسا» وكيف ضاقت بلاد تزعم أنها أم الحرية ببعض طالبات مسلمات، يفرض عليهن دينهن أن يلتزمن الحشمة في لباسهن، فهن يردن بزيهن رضوان اللَّه تعالى والنجاة من النار.. ولكن أرض الحرية وحقوق الإنسان لم تعطهن الحق في التزام ما يرضين اللَّه به في أمر شخصي محض!

نرى الروح الصليبية للأسف الشديد في مظاهر ومواقف لا تحصى، حتى إن تركيا الدولة التي لهثت وراء الغرب ثلثي قرن من الزمان، وفرضت علمانية الغرب – بالسيف والدم – على شعبها المسلم، وطاردت شريعة الإسلام من كل موقع، لم يشفع لها ذلك لتنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة، وقال المستشار الألماني حين

سئل عن قبول تركيا: إن تركيا لها حضارة غير حضارة أوروبا، إن حضارتها إسلامية، وحضارتنا يهودية مسيحية!

ومع هذا لا نيئس من الغرب، ولا ننفض اليد من جدوى الاتصال به والحوار معه، وإن اختلفت حضارتنا وحضارته، وهل يكون الحوار إلا بين مختلفين؟ فليكن حوار الحضارات كما سماه المفكر المعروف «رجاء جارودي»، حوار الحضارات بدل صراع الحضارات.

وما لنا لا نحاوره وقد سن لنا القرآن سنة الحوار مع المخالفين، وجعل ذلك إحدى وسائل الدعوة إلى اللَّه؟

وأكثر من ذلك أن القرآن الكريم ذكر لنا حوار رب العزة جل جلاله مع شر خلقه إبليس، ولم يُغلق في وجه هذا اللعين باب الحوار، وأي حوار؟ حوار مع رب العالمين.

إقرأ هذه الآيات من سورة «ص»: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ

أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: 71-85].

وليكن هذا الحوار مع الغرب على أكثر من صعيد.

على الصعيد الديني.

وعلى الصعيد الفكري.

وعلى الصعيد السياسي.

الحوار الديني «الإسلامي - المسيحي»:

ليكن هناك حوار ديني بين الإسلام والمسيحية، يهدف إلى عدة أمور:

1 - الوقوف في وجه تيار الإلحاد والمادية، الذي يعادي كل الرسالات السماوية، ويسخر من الإيمان بالغيب، ولا يؤمن بألوهية ولا نبوة ولا جزاء، ولا قيم روحية. وكذلك تيار الإباحية والانحلال الخلقي، الذي يكاد يدمِّر خصائص الإنسانية وفضائلها التي كسبتها من هداية النبوات.

2 - تأكيد نقاط الاتفاق بين الدينين، التي أشار إليها القرآن في قوله في جدال أهل الكتاب: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: 46].

3 - تنقية العلاقات من رواسب الروح العدائية التي خلفتها الحروب الصليبية قديمًا والاستعمارية حديثًا، وإشاعة معاني الإخاء والإنسانية والمرحمة، وفتح صفحة جديدة لعلاقات أنقى وأصفى، ومن مظاهر ذلك: أن تكف

الكنيسة عن تأييد النصارى ضد المسلمين في كل معركة تقوم بين الطرفين، كما في جنوب السودان والفلبين، وغيرهما، بل إنها قد تؤيد الشيوعيين والوثنيين ضد المسلمين.

وأنا أعلم أن كثيرًا من الإسلاميين سيِّئو الظن بكل حوار من هذا النوع، لاعتقادهم أنه حوار مشبوه، وأن وراءه أيديًا خفية تحرِّكه وتستثمره لأهداف خاصة، وأن المسلمين هم الطرف الضعيف الذي يستخدمه الطرف القوي، وهو لا يشعر. ولهذا يغدو كل من يشارك في مثل هذا الحوار موضع تهمة عندهم، فهو إما مستغفل أو عميل!

ورأيي أن هذا التطير لا داعي له، وما قالوه يمكن أن يكون صحيحًا، ولكنه ليس بلازم دائمًا، ولماذا نفقد الثقة بأنفسنا إلى هذا الحد؟ لماذا نعتبر أنفسنا الطرف الضعيف، ونحن أقوياء بما عندنا؟ ولماذا نعتبر كل محاور لهؤلاء مفرِّطًا في حق عقيدته، مستسلمًا للطرف الآخر؟

إن المهم أن ندخل الحوار ونحن واقفون على أرض صلبة، واثقين من أنفسنا، وممن يتكلمون باسمنا، مؤمنين بأن الحوار أولى من الشجار ومن الفرار.

والواقع أن الحوار من وسائل الدعوة التي بدأها رسول الله ﷺ في رسائله التاريخية إلى هرقل والمقوقس والنجاشي، وغيرهم من قادة أهل الكتاب، والتي ختمها بالآية الكريمة: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟

فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: 64].

والواقع أنه وقع شيء من هذا الحوار، وكان له نتائج إيجابية، كما حدثني بذلك الأستاذ محمد المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فقد تم بين وفد من رابطة العالم الإسلامي على رأسه الأمين العام للرابطة في ذلك الوقت الشيخ محمد الحركان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه الدكتور معروف الدواليبي، والأستاذ المبارك.. وممثلين للفاتيكان، وكان ذلك هناك في روما[1].

كان من ثمرات ذلك تحسين صورة كل طرف لدى الطرف الآخر، وخصوصًا صورة الإسلام المشوَّه ظلمًا وزورًا، وانعكاس ذلك على العلاقات الإسلامية المسيحية في بعض الفترات.

كما تم هذا في ليبيا بين عدد من مفكري المسلمين وآخر من كبار رجال الكنيسة، وكان له أثره الحسن، كما حدثني بذلك الأخ الدكتور عز الدين إبراهيم، أحد المشاركين الأساسيين في هذا الحوار.

وقد اطلعت على بحثه الذي شارك به، فوجدته غاية في الاتزان والإحكام والاعتدال الذي لا غلو فيه ولا تفريط.

الحوار الفكري «مع المستشرقين»:

ولا بد من هذا الحوار الديني للغرب، من حوار آخر متمم له، وهو الحوار الفكري. أعني مع المستشرقين والكتاب الغربيين المعنيين بالدراسات المتعلقة

(1) صدر ذلك في كتاب نشرته رابطة العالم الإسلامي منذ سنوات.

بالإسلام: رسوله وقرآنه، عقيدته وشريعته، حضارته وتاريخه، علومه وآدابه، أممه وشعوبه، حاضره ومستقبله، وخصوصًا الذين يهتمون باتجاهات الفكر، وحركات البعث والإحياء الحديثة، وانطلاقات الصحوة المعاصرة.

وهذا الحوار ضروري، لتصحيح الفكرة، وتقريب الثقة، وتنقية الأجواء، وتمهيد الأرض لعلاقات أفضل.

وإذا تحقَّق الحوار مع رجال الدين، وممثلي الكنيسة - وهم الأكثر تعصُّبًا بحكم مواقعهم ومواريثهم الثقافية الممتدة في التاريخ - فالحوار مع المستشرقين وأهل الفكر أقرب نفعًا، وأيسر سبيلًا. وإن كان هناك كثيرون يقولون: لا فرق بين رجال الدين ورجال الفكر في الغرب، وبعبارة أخرى: بين المبشِّرين والمستشرقين، إلا أن الأوَّلين يلبسون مسوح الدين، والآخرون يلبس أردية العلم. وهما وجهان لعملة واحدة!

على كل حال، الحوار ليس بمستحيل إذا صحَّت العزائم، وحدد الهدف، واتضح الطريق.

ويمكن للجامعات والمجامع العلمية، ومنتديات الفكر، أخذ زمام المبادرة والجمع بين ممثلين للفريقين للبحث في موضوعات معينة، ينبغي حسمها في مناخ علمي موضوعي بعيد عن التحيُّز والاستفزاز.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن المستشرقين ليسوا في درجة واحدة من حيث موقفهم من الإسلام وأمته وصحوته.

وقد كتبت مؤلفات عن المستشرقين مثل كتاب الأستاذ العقيقي، وكتب في الرد عليهم، وكتب في الدفاع عنهم. ورسائل في تصنيفهم، مثل رسالة أستاذنا الدكتور محمد البهي رَحِمَهُ اللَّهُ عن «المستشرقين ومواقفهم من الإسلام».

وأنا لا أنكر أن هناك نقاط ضعف تكاد تكون مشتركة بين أكثر المستشرقين، وهي:

أولًا: عدم تمكنهم من اللغة العربية، وتذوُّقهم لها، وتفهُّمهم لدلالتها المتنوعة، وهذا لا بد أن يكون له انعكاسه على مدى فهمهم للمصادر الإسلامية الأصلية، وخصوصًا القرآن العزيز، والسنة المشرفة، ولهذا كان فهمهم للإسلام ورسالته مشوَّشًا ومنقوصًا.

ثانيًا: عقدة تفوُّق الإنسان الغربي، والعقل الغربي، والحضارة الغربية، والنظر إلى الغرب أنه سيد العالم، وأن أوروبا أم الدنيا، وأن التاريخ من الغرب بدأ، وإليه يعود.

ثالثًا: الانطلاق من مسلمات غير قابلة للامتحان عند الإنسان الغربي، وهي أن القرآن ليس كلام اللَّه، وأن محمدًا ليس رسول اللَّه، فهو قد كوَّن فكرته مقدمًا قبل أن يبحث، ثم هو يسعى في بحثه للاستدلال عليها بكل ما يمكنه، وفي سبيل هذا يقبل الواهيات من الروايات، ويصدق الأكاذيب، ويضخم الوقائع الصغيرة، ويجعل من الحبة قُبَّة، ومن الشبهة حُجَّة، ويستدل بما ليس بدليل، ويرفض ما يخالف وجهته، وإن كان في وضوح الشمس.

رابعًا: أن دراسات المستشرقين كثيرًا ما تكون موجهة لخدمة أهداف عملية، مطلوبة منها لهذه الدولة أو تلك. وكثيرًا ما تُرصد الملايين لتحقيق هذه البحوث، وهذا ما يجعل هذه الدراسات غير مبرَّأة من الغرض.

ومع هذا يظل للحوار مجاله في الكثير من القضايا، ومع عدد من الأحرار يتزايد يومًا بعد يوم، ويتخلص من العقد القديمة، والمؤثِّرات الحديثة.

ومن الواجب عندما نريد أن نبدأ هذا الحوار: أن نتخيَّر أقرب هؤلاء إلى الاعتدال والإنصاف، من مختلف الجنسيات. مثل الأستاذ جاك بيرك، الذي دُعِيَ إلى قطر عدة مرات: من الجامعة، ومن «نادي الجسرة» الثقافي.

والذي نلمسه مما يترجم لنا من إنتاج المستشرقين المعاصرين: أن مستشرقي اليوم أعدل من مستشرقي الأمس، وأبعد عن الغلو والتعصُّب، وبخاصة أن المسلمين غدَوْا يقرؤون ما يكتبون، ويناقشونهم، ويردُّون عليهم، أما قديمًا فقد كانوا يكتبون لأنفسهم، أي يكتب بعضهم لبعض، فكانت كتاباتهم أشبه بتقارير خاصة لا بموضوعات عامة.

الحوار السياسي مع الغرب:

ولا بد للحركة الإسلامية – بعد هذا الحوار الديني، والحوار الفكري – من حوار آخر مع الغرب: حوار سياسي، مع رجال السياسة، وصُنَّاع القرار، الظاهرين والمستترين.

وأعتقد أن الحوارين السابقين يمهدان لهذا الحوار الجلل. فالكنيسة – وإن

عُزِلت رسميًّا عن التدخل في السياسة - لا يزال لها وزنها في التأثير على رجال الدولة، ولا زالت أصابعها تعمل من وراء ستار في شئون السياسة الخارجية، وبخاصة ما يتعلق منها بالإسلام والمسلمين.

والمستشرقون وإن بدا عملهم أكاديميًّا، لهم صلات لا تخفى - أو لكثير منهم - بأجهزة الاستخبارات والأمن القومي ووزارات الخارجية.

وهناك من يوئس من كل محاولة لحوار سياسي مع الغرب، ومن يردِّد قول الشاعر القديم: «الشرق شرق، والغرب غرب، ولا يلتقيان»!

ولكن رأينا الغرب التقى مع الهند، والتقى مع اليابان، بل التقى أخيرًا مع الصين!

ويقول آخرون: إن الغرب يمكن أن يلتقي مع الهند والصين واليابان، وبعبارة أخرى مع الهندوس والبوذيين والشيوعيين، ولكنه لا يلتقي مع المسلمين، وقد يستدلُّون لذلك بأقوال لمبشِّرين ومستشرقين وساسة، عبَّروا عن حقدهم على الإسلام بعبارات تقطر سمًّا.

وهناك من يسيء الظن بكل من يحاول الاتصال بالغرب أو الحوار معه بأي صورة من الصور، ومن يستغل أي نوع من هذا الاتصال ليقذف أصحابه بالتهم الجاهزة: العمالة والخيانة.. إلخ.. ولا ننسى هنا ما لقيه الرجل المجاهد الصلب الأستاذ حسن الهضيبي، المرشد الثاني للإخوان المسلمين، من جرَّاء اتصاله بمستر «إيفانز»، وقد كان ذلك بعلم رجال الثورة المصرية ورضاهم، ثم لم يلبثوا أن اتخذوه

سلاحًا ضده، وأداة للتشويش عليه، وعلى الحركة ورجالها وسياستها!

وهذا ما ينبغي أن ندركه، ونحسب حسابه، ونعرف كيف نحتاط له، ونحترس من استخدامه ضد الحركة من خصومها.

وهنا لا أنكر أيضًا أن عُقَد الحقد على الإسلام، والخوف من الإسلام وأمته، لا تزال تحكم عامة الساسة في الغرب، ولا زالت ذكريات اليرموك وأجنادين وشبح الحروب الصليبية، وفتوح العرب والعثمانيين، وأسماء خالد بن الوليد، وطارق بن زياد، وصلاح الدين، ومحمد الفاتح، تُقلقهم وتفزعهم.

ومع هذا لا ينبغي أن تحكمنا نحن عقدة الخوف من هذه العقدة، ولا بد من كسر الحواجز النفسية، ومحاولة التحرر من العُقَد قديمها وحديثها.

وقد تقاربت أوروبا على ما كان بينها من حروب ودماء وثارات، وتوشك أن تكون دولة واحدة في الأمد القريب.

وتقارب الأمريكان والسوفييت، وزال ما كان بينهما من حروب ساخنة وباردة.

فلم لا يجوز التقارب مع المسلمين؟

إن منطق الغربيين معروف: أنه لا توجد صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة، إنما توجد مصالح دائمة.

ولا مانع عندنا أن ننطلق من مبدأ رعاية المصالح المشتركة بيننا وبين القوم.

وأعتقد أن مصلحة الغرب ألا يعادي ألف مليون من المسلمين، وأن يكسب وُدَّهم واحترامهم وثقتهم.

ومن واجبنا نحن أن نعمل على تحسين صورتنا عند الغرب، الذي كونها عنا خلال صراعات مريرة، لم تُمْحَ من ذاكرة التاريخ، دخلت فيها المبالغات والأساطير.

ولا نجحد أن من بيننا أناسًا لا يقدِّمون صورة حسنة للإسلام، لا من جهة فكرهم، ولا من جهة سلوكهم.

فهم يقدمون الإسلام في صورة العنف والتشدد والصدام الدموي مع الآخرين، وإهمال شأن الحريات، وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات والنساء.

وربما ساعد على ذلك ما هو واقِع مشاهَد في كثير من بلاد المسلمين، مما قد يُظَن أنه بعض ثمار الإسلام وأحكامه.

هذه الأوهام المستقِرَّة لا تزول وحدها، ولا تزول بين عشية وضحاها، إنما يمكن أن تزول بحوار صادق النية، طويل النفس، قائم على المكاشفة لا المراوغة، على الاستقامة لا الالتواء، وإن كان هذا في دنيا السياسة أمرًا مستبعدًا، ولكنه ليس بمستحيل، فلم يعُد في السياسة اليوم أمر مستحيل.

إننا إذا أقنعنا قادة الغرب والمؤثِّرين في سياسته بحقِّنا في أن نعيش بإسلامنا، تُوجِّهنا عقيدته، وتحكمنا شريعته، وتقودنا قيمه وأخلاقه، دون أن نبغي عليهم، أو نضمر سوءًا لهم، نكون قد قطعنا شوطًا كبيرًا في سبيل الوصول إلى هدفنا في إقامة المجتمع المسلم الذي ننشده في أوطاننا.

فمما لا شك فيه أن أول ما يعوقنا في طريق هذا الهدف هم حكامنا الذين يقفون

لنا بالمرصاد، ويقاومون كل توجه لتحكيم الإسلام في الحياة: الاجتماعية والسياسية والثقافية. وإن أكبر ما يؤثِّر على حكامنا هو الغرب ورجاله وساسته، بالتنفير من الإسلام، والتخويف من دعاته، والتشكيك في حركاته، بالتصريح حينًا، والتلويح أحيانًا. وبالطريق المباشر تارة، وغير المباشر طَوْرًا.

لهذا كان إقناع الغرب بضرورة ظهور الإسلام موجِّهًا وقائدًا، لو أمكن، اقناعًا لحكام العرب والمسلمين بالتالي، وفي ذلك كسب كبير.

* * *

الحركة الإسلامية والمؤسسة الدينية الرسمية

ومما يجب على الحركة الإسلامية أن تعيه جيدًا وتعمل له في المرحلة القادمة أن تحاول كسب المؤسسة الدينية التقليدية إلى جانبها: رجال الأزهر في مصر، والزيتونة في تونس، والقرويين في المغرب، وديبوبند في الهند وباكستان.. وأن تجعل من أهدافها الأساسية وفي خططها الرئيسية: التغلغل في قلب هذه المؤسسة بأفكارها وأبنائها، وغزوها من الداخل، وبهذا تُحقِّق جملة من المكاسب القيِّمة منها:

1 – تفادي الصدام برجال هذه المؤسسة، الذين لا يزال لكثير منهم رصيد لدى الجماهير المسلمة، ويملكون التشويش على الحركة، وتشويه صورتها في أذهان العوام وأشباههم، بالحق أو بالباطل، وبخاصة من باع منهم نفسه لخدمة السلطان، مما يعوق سير الحركة، ويكلِّفُها الكثير من الجهد والوقت في الدفاع عن النفس، وكشف الزيف، وبيان الحقيقة، وبذا تُوجَّه الجهود وتكثَّف لمواجهة أعداء الإسلام الحقيقيين، الذين يريدون ليطفئوا نور اللَّه بأفواههم.

2 – الأمل في إصلاح هذه المؤسسة الهامة لتقوم بمهمتها الأصيلة والكبيرة في تعليم الإسلام الصحيح، والدعوة إليه، خالصًا بلا شركة، شاملًا بلا تجزئة، نقيًّا بلا ابتداع، متكامِلًا بلا زيادة ولا نقصان.. وتحريرها من أن تكون أداة في أيدي سلاطين الجور، وعملاء الصليبية والشيوعية، والعمل على أن تكون حصنًا منيعًا لدعوة الإسلام من كيد أعدائه، وأن تخرج رجال رسالة وعقيدة، لا مجرد موظفين في حكومة.

3 – الاستفادة مما لدى هـذه المؤسسـة مـن إمكانـات التغلغـل والتـأثير في الشعوب، للتوعيـة بقضـايا الإسـلام الكـبرى، ومـآسي المسـلمين في العـالم، وبواجب شعوب الأمة المسلمة تجاه الفكرة الإسـلامية، والأرض الإسـلامية، وما تقوم به الحركة الإسلامية في سبيل البعث الحضاري الإسلامي، من علـم وعمل، وتربية وتكوين، ومقاومة للتيارات الدخيلة التي تزحـف عـلى الأمـة سرًّا وعلانية، بتدبير القوى المعادية للإسلام، في الخارج، وموالاة مـن طـوابير النفاق في الداخل، وبهذا التعاون والتكامـل بـين الحركـة الشـعبية والمؤسسـة الرسمية، تتسع الجبهة المنـاصرة للـدعوة الإسـلامية ومشرـوعها الحضـاري الكبير.

4 – إسقاط أعذار الحكومات التي تتهرب من تحكيم الشريعة وتبني منهج الإسلام لتوجيه الحياة، وقيادة المجتمع، والتي تتوكأ على فتاوى بعض الضعفاء والمستغفَلين من رجال المؤسسة الدينية الرسمية.. وإضفاء الشرعية الدينية على مطالب الحركة الإسلامية وسعيها في إقامة دولة تحكم بما أنـزل اللَّه، وتحتضـن الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، ورسالة حضارة وهداية للعالمين.

وقد كان الإمام الشهيد حسن البنا حريصًا على أن تكون حباله موصولة بعلـماء الأزهر، وكان على علاقة طيبة بعدد كبير منهم، وسمعته يقـول في حفـل أقـيم في مدينة طنطا، حضره بعض كبار العلماء من المعهد الأحمدي الأزهري: «أنتم معشر العلماء، الجيش الرسمي العامل للإسلام، ونحن من ورائكم الجيش الاحتياطي»!

وهذا – بطبيعة الحال – لا ينطبق على بعض المؤسسات التي باعت دينها بدنياها، أو بدنيا الآخرين، وأصبحت بوقًا للطواغيت، وسيفًا يشهرونه في وجوه العاملين الصادقين للإسلام، فهؤلاء لا يجاملون، ولا يهادنون، ولا كرامة، ويجب تعريتهم على حقيقتهم أمام شعوبهم حتى يحذروا من شرِّهم.

كما يجب التفرقة بين أولياء الطاغوت الذين أصبحوا آلات في يديه، أو أحذية في قدميه، وبين المستضعفين الذين يكرهون الطاغوت، ولكنهم جبُنوا عن مقاومته ضعفًا وخوفًا. فهم إن صمتوا عن كلمة الحق، لم يتورَّطوا في النطق بكلمة الباطل. فهؤلاء ينبغي تقدير ظروفهم، وإعانتهم على التحرر من الضعف والخوف.

إن المؤسسة الدينية في إيران هي التي صنعت الثورة على نظام الشاه هناك.

ساعدها على ذلك: ما لها من حق الطاعة المطلقة على الجماهير الشعبية – بحكم تعاليم المذهب الجعفري – واستعدادها لبذل الدماء والأموال والأولاد، إذا طلبها منهم آيات اللَّه ومشايخ المذهب.

كما ساعدها ما في أيديها من أموال أعطاها إياهم الشعب طواعية واختيارًا، وهي أموال «الخمس» الذي يفرضه الفقه الجعفري على صافي الدخل، أي: بنسبة 20٪، وهي تُعطى لعلمائهم نيابة عن الإمام الغائب.

فلم يعد علماؤهم أسرى تحت رحمة الحكومة التي تتحكم في أرزاقهم وأقوات عيالهم، وهي التي تملك توظيفهم، وتدفع رواتبهم، وتعزلهم منها إن شاءت.

لهذا كان من المبادئ الأولية لإصلاح المؤسسة الدينية: أن يكون لها استقلالها

العلمي والإداري والمالي، وأن تعود الأوقاف المغتصبة من هذه المؤسسات إليها، ويكون لها حرية التصرف فيها، وبهذا يعود ما قاله بعض الأمراء عن سر قوة الإمام الحسن البصري: «احتجنا إلى دينه، واستغنى عن دنيانا».

ولكن المشكلة أن يغدو عالم الدين مجرد موظف في الدولة، لا تحتاج هي إلى دينه، ولا يستغني هو عن دنياها!!

❋ ❋ ❋

الحركة وفصائل الصحوة

وعلى الحركة الإسلامية أن تجتهد في تكتيل كل الجماعات العاملة للإسلام، وكل فصائل الصحوة الإسلامية لتقف في جبهة واحدة، وصف واحد كالبنيان المرصوص لنصرة الإسلام، والتمكين له في الأرض، وصد التيارات الغازية لأمته، والقُوى المعادية لدعوته، وأن يكون دورها إيجابيًّا في إشاعة أدب الحوار، وفقه الاختلاف، والعمل على التقريب بين المختلِفين، وإرساء قاعدة التعاون في المتَّفَق عليه، والتسامح في المختلَف فيه.

لقد جاهد الإمام الشهيد حسن البنا للتقريب بين الجماعات الإسلامية في مصر، ووضع «الأصول العشرين» الشهيرة لتمثل «الحد الأدنى» لما ينبغي الاتفاق عليه من المفاهيم.

وهذا ما ينبغي على الحركة الإسلامية في كل حين إذا أرادت أن تحقق أهدافها الكبرى، فهي إنما تقوى بقوة كل الجماعات والفصائل العاملة في الساحة الإسلامية، أعنى الجماعات الجادة المخلصة، لا الهازلة، ولا المنحرفة، ولا المحسوبة على الإسلام زورًا.

إن أية جماعة إسلامية تخطئ خطأً كبيرًا إذا اعتقدت أن بإمكانها وحدها أن تحمل عبء إقامة حكم إسلامي معاصر، قادر على مواجهة مشكلات الداخل ومؤامرات الخارج.

بل الواجب على كل الجماعات والحركات أن تتضامن وتتكاتف فيما بينها، ليتكوَّن من مجموعها تكتل إسلامي قوي، يستطيع أن ينفع الصديق، ويرهب العدو.

وأخشى ما أخشاه هنا أن تتغلب النزعة الأنانية على الإخوة الإسلامية، فتحاول كل جماعة أن تثبت نفسها، وتنفي غيرها، وأن تجعل أكبر همها هدم الآخرين لا بناء نفسها، لتكون جزءًا من صرح جماعي أكبر.

أو يتغلب ضيق الأفق، فيضخم من حجم الخلافات الجزئية والفرعية بين الجماعات الإسلامية بعضها وبعض، ويجعل من الحبة قُبَّة، ومن الفروع أصولًا، ومن المواقف الاجتهادية أمورًا عقائدية، كصاحب رسالة: «القول السديد في أن دخول المجلس النيابي ينافي التوحيد»!!

إن إقامة حكم إسلامي قوي يستطيع أن يحدد للأمة دينها، ويرتقي بدنياها، لابد أن تشارك فيه كل الفئات العاملة للإسلام، مهما يكن بينهم من الفروق والاختلافات في المواقف والسياسات، ومعهم كل الشخصيات والأفراد الصالحين والغيورين الذين لا ينتمون إلى جماعات ولا منظَّمات.

وأعتقد أن الحركة الإسلامية تنجح حقًّا إذا أمكنها أن تجنِّد كل القوى الإسلامية في هذا السبيل، وتحشدها معها، بحيث يعتبر الجميع أن الدولة دولتهم، وأن الحكم حكمهم، وأن انتصارها لهم، وأن إخفاقها عليهم.

* * *

خاتمة

- ضرورة تفرغ الكفايات لواجبات الحركة.
- إعداد المتخصصين النوابغ في شتى المجالات.
- إنشاء مركز مجهَّز للمعلومات والبحوث.

خاتمة

بعد هذه الفصول، علينا أن نؤكِّد أنه من اللازم للحركة الإسلامية على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي أن يكون لها رؤية واضحة للمستقبل، ينبثق عنها خطة بيِّنة المعالم، محدَّدة الأهداف، متطوِّرة المناهج، شرعية الوسائل، مرتبة المراحل، علمية التفكير، واقعية النظرة، مرنة التنفيذ، موزَّعة الأعباء على الأجهزة والمؤسسات المختصَّة، غير معتمدة على أشخاص بأعيانهم تستمر ببقائهم، وتتوقف بتوقفهم.

خطة مبنية على معلومات موثَّقة، وإحصاءات دقيقة، وبحوث مستفيضة، وتحليلات علمية، ومقارنات موضوعية، ودراسة لكل الإمكانات المادية والبشرية القائمة والمحتَملة، ولجميع العوائق المادية والمعنوية، الداخلية والخارجية، واقعة أو متوقعة. دون تهويل أو تهوين[1].

يقوم على وضع هذه الخطة جهاز متخصص متكامل من خبراء متمكِّنين، متنوعي الثقافة، يكمل بعضهم بعضًا، يستعينون بكل من يرون الاستفادة منه برأي أو معلومة، من أفراد أو أجهزة وإدارات.

ومن اللازم، قبل وضع الخطة، وبعد وضع الخطة، الاهتمام بأمور ثلاثة: التفرغ، والتخصص، والمعلومات. وهو ما نتحدث عنه في هذه الخاتمة.

---

(1) انظر ما كتباه عن خصائص الخطة المطلوبة من الناحية النظرية في كتابنا «الحل الإسلامي فريضة وضرورة».

❊ ❊ ❊

ضرورة تفرغ الكفايات للعمل الحركي

من أهم ما يجب أن تحرص عليه الحركة الإسلامية في خطتها القادمة: العمل بجد على أن يتفرغ عدد من الكفايات في المواقع الإستراتيجية الهامة. وخصوصًا في مجال العلم والفكر، ومجال التربية والتكوين، ومجال الدعوة والإعلام، ومجال السياسة والتخطيط.

ولا يجوز للحركة أن تظل معتمدة على التطوع المحض من أناس مشغولين بأعمالهم التي تستغرق جل أوقاتهم، ولا يبقى منها إلا فضلات، لا يقوم عليها وحدها عمل كبير.

وهذا لا يتنافى مع وجود متطوعين محتسبين ببعض جهودهم وأوقاتهم، فهذا ما لا يُستغنى عنه بحال، ومردوده كبير، لسعة القاعدة التي تعمل مقطوعة، بل المفروض أن جميع أعضاء الحركة يعملون متطوعين، إلا من فرض عليه التفرغ لمصلحة الدعوة.

وقد كان الإمام الشهيد حسن البنا يعمل في التدريس عدة سنوات من حياة الدعوة، حتى أجبرته ظروف الدعوة وتطور الحركة على التفرغ التام لها.

وكثير من رجال الحركة وقادتها في أكثر من بلد، كانوا يعملون أساتذة في الجامعات، أو في وظائف رسمية متنوعة، أو في مهن حرة مختلفة.

ولكن العطاء الأكبر إنما يكون عند التفرغ الكامل للحركة وأهدافها.

ومن الضروري أن يُراعَى عند التفرغ التنوُّع والتكامل، حتى تُسدَّ كل الثغرات، ولا يقع تركيز في جانب على حساب جانب أو جوانب أخرى، فلا يوجد إسراف إلا بجانبه حقٌّ مضيَّع.

ولا يجوز أن يكون المال عقبة في سبيل هذه الغاية، فإن بذل المال لذلك من أهم ما يُتقرَّب به إلى اللَّه، ويمكن أن يُصرف فيه من أموال الزكوات والصدقات والأوقاف والوصايا وغيرها.

بل يجوز أخذ الفوائد من الأموال المودَعة في البنوك الأجنبية والمحلية، لتُنفَق في هذا الجانب، ولا يقال: إن أصلها حرام؛ لأنها حرام في حق مودعها، ولكنها حلال زلال للمصالح الإسلامية، وتفريغ العاملين للإسلام في مقدمتها.

ولا يجوز للعاملين المخلصين أن يستنكفوا من أخذ الأجر الكافي الملائم لأمثالهم لو عملوا في أي مجال آخر، حتى يستمرُّوا في العمل، ولا يتبرَّموا به، المهم هو العدل في غير إسراف ولا تقتير.

ولكن من اللازم اختيار العناصر القوية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، دون محاباة لزيد، ولا غبنٍ لعمرو، ولا اعتبار إلا للكفاية والأمانة وحدهما ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: 26].

* * *

إعداد المتخصصين

ومما يُكمِل ذلك: ضرورة التوجُّه والتوجيه لإعداد متخصِّصين في جوانب الحياة كافة.

فنحن في عصر التخصص، بل التخصص الدقيق، ولسنا في عصر العباقرة الموسوعيين الذين يعرفون كل فن، ويفتون في كل علم.

إن الذكاء وحده لا يكفي، والمواهب وحدها لا تكفي.

لا بد من الدراسة العلمية المتخصِّصة، القادرة على أن تساير العصر، وتلبِّي الحاجة، وتتقن العمل الذي يسند إليها، وفي الحديث الصحيح: «**إن الله كتب الإحسان (أي الإتقان) على كل شيء**»[1]. وفي الحديث الآخر: «**إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملًا أن يتقنه**»[2].

وهذا الإحسان أو الإتقان لا يتم في عصرنا إلا بالتخصص، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

خذ مثلًا موضوعًا كالإعلام، وما يتطلبه من تخصصات متنوعة.

إن كتابة النص علم، وكتابته في صورة حوار «سيناريو» علم، وإخراجه علم، وأداءه وتنفيذه علم، وتسويقه علم.

والإخراج الإذاعي، غير الإخراج التلفزيوني، غير الإخراج المسرحي، غير

(1) رواه مسلم عن النوَّاس بن سمعان، وهو من أحاديث الأربعين النووية.

(2) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن عائشة، وحسنه في «صحيح الجامع الصغير».

الإخراج السينمائي.

وللإعلام اليوم فنون تعد بالعشرات، تقوم عليها - أو على بعضها - معاهد وكليات، فيها دراسات عالية وعليا.

وإذا أردنا «أسلمة» هذه الفنون، فلن يتحقَّق ذلك إلا بالمتخصصين القادرين على إيجاد البدائل الإسلامية لما هو واقع الآن.

إن الحركة غنية بالنوابغ من أبنائها، ولكنهم لا يوزعون على المواقع الهامة والمؤثرة والمحتاج إليها توزيعًا عادلًا.

فكثيرًا ما نرى تكديسًا في جانب من الجوانب كالطب مثلًا، أو الصيدلة، أو الهندسة المدنية، أو المعمارية، على حين نجد أنواعًا من التخصصات العلمية النادرة، لا يوجد فيها إلا أفراد يعدون على أصابع اليد الواحدة، وقد لا يوجد فيها أحد قط.

ومثل تلك التخصصات المتعلقة بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، مثل علوم النفس والتربية والاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية والإعلام ونحوها، وهي التي أصبحت مرغوبًا عنها من نوابغ الشباب، حيث يقبلون على التخصصات العلمية وحدها. في حين أن هذه العلوم أوصل بالمجتمع وأكثر تأثيرًا فيه، ولهذا اهتم اليهود في أمريكا وغيرها أن يسيطروا على كراسيها، ويستأثروا بنصيب الأسد منها، ليقدروا على توجيهها لحسابهم كما يريدون.

وكم من شباب أذكياء متفوقين تتجه ميولهم وقدراتهم الخاصة إلى الدراسات الإنسانية والأدبية، فوجَّههم ضغط المجتمع إلى الدراسات العلمية، ولو وُجِّهوا

حيث وجهتهم ميولهم وقدراتهم لكان إنتاجهم أغزر، وإثمارهم أوفر.

والحقيقة أن هناك نقصًا ظاهرًا في العلوم الإنسانية مع ما لها من أهمية وخطر. بل ميدان الأدب، والقصة والنقد، يكاد يخلو من نوابغ الشباب في عدد من الأقطار، ومن يوجد منهم لا يتاح له البروز بالقدر الكافي، وبالشكل المناسب، خلافًا لما يفعل اليساريون وغيرهم، الذين يروج بعضهم لبعض، ويرفع بعضهم من شأن بعض، على حد قول الشاعر:

وبقيت في خَلَف يزيِّن بعضهم بعضًا، ليدفع معور عن معور!

مركز للمعلومات والبحوث

ومن أهم حاجات العصر وأولوياته: إنشاء بنك للمعلومات أو مركز للبحوث والمعلومات على مستوى عصرنا: عصر «الثورة المعلوماتية»، كما يحلو لبعضهم أن يسميها، يقوم عليه خبراء متخصِّصون مدرَّبون، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: 14]. وتخدمه أجهزة متطوِّرة، تلائم مشارف القرن الحادي والعشرين الميلادي[1].

لقد تنوعت مصادر المعلومات، وتطورت وسائل الحصول عليها، ووسائل تخزينها ثم تصنيفها، ثم الاستفادة منها عند الطلب. فهل أفدنا منها؟

إننا لا نملك معلومات كافية، ولا نصف كافية عن أنفسنا، بل أن نملك معلومات عن الآخرين، من أصدقائنا، أو من أعدائنا. على حين يعرف خصومنا عنا كل شيء.

كنت في مدينة إستانبول مع مجموعة من الإخوة العرب ممن يعملون في قطاع البنوك الإسلامية، ولقينا بعض الإخوة من جمهورية تركستان في الاتحاد السوفييتي، وقالوا لنا: أين مساعداتكم لإخوانكم في تركستان وأخواتها ممن كانوا وراء الستار الحديدي، وقد فسح لهم المجال الآن، ليعملوا ويتحركوا؟ إنهم في حاجة إلى مساعدات وخبرات من كل نوع: دينية وثقافية وتعليمية واقتصادية،

(1) لم أذكر القرن الخامس عشر الهجري؛ لأن الأجهزة لا تنتسب إلينا، بل إلى الغربيين، فكان ذكر تاريخهم هنا أولى.

فأين هي؟ ومن يقدمها؟

إن السلطات الدينية المسيحية تحركت منذ وقع هذا الانفتاح ولم تضيِّع الفرصة. كانت المعلومات متوفِّرة لديها، والخرائط مُعدَّة، والإحصاءات والبيانات مهيَّأة. ففي الحال وُزِّعت الأناجيل والرسائل، وانتشر الدعاة، وفتحت في هذه المدة نحو (2000) ألفي كنيسة، ما بين جديد أنشئ، وقديم رُمِّم، ومنهوب استعيد، ولا يزال العمل المسيحي للكنيسة ورجالها موصولًا ممتمدًا، فأين العمل الإسلامي في المناطق الإسلامية؟

وتلفتُّ إلى من حولي: ماذا تعرفون عن إخوانكم هؤلاء؟ عن عددهم، عن جغرافيتهم، عن تاريخهم، عن إمكاناتهم المادية والأدبية، عن حاجاتهم؟ ووجدت أننا لا نعلم عنهم شيئًا يذكر، ولا نعرف جهة إسلامية تملك معلومات وافية موثَّقة عنهم بالقدر الذي يشفي الغليل.

إن الحركة الإسلامية، على المستوى المحلي والعالمي، ينبغي أن تعيش عصرها، وتطوِّر نفسها، وتجدِّد كل طاقاتها، بل طاقات المسلمين من حولها. وأن تجعل شعارها هذا الدعاء: اللهم اجعل يومنا خيرًا من أمسنا، واجعل غدنا خيرًا من يومنا، وأحسن عاقبتنا في الأمور كلها. اللهم آمين.

* * *

ملاحق

من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

أ- ملحق رقم (1) في جواز تولِّي بعض الولايات في دولة ظالمة لتخفيف بعض الظلم، أو تقليل الشر.

ب- ملحق رقم (2) في تعارض الحسنات والسيئات.

ملحق رقم (1)

جواز تولِّي بعض الولايات في دولة ظالمة، إذا كان المتولِّي سيعمل على تخفيف بعض الظلم، أو تقليل حجم الشر والفساد.

سُئل الشيخ قدس اللَّه روحه:

عن رجل متولٍّ ولايات، ومقطع إقطاعات، وعليها من الكُلَف السلطانية ما جرت به العادة، و هو يختار أن يسقط الظلم كله، ويجتهد في ذلك بحسب ما قدر عليه، وهو يعلم أنه إن ترك ذلك وأقطعها غيره وولَّى غيره، فإن الظلم لا يترك منه شيء؛ بل ربما يزداد، وهو يمكنه أن يخفف تلك المكوس التي في إقطاعه، فيسقط النصف، والنصف الآخر جهة مصارف لا يمكنه إسقاطه، فإنه يطلب منه لتلك المصارف عوضها، وهو عاجز عن ذلك، لا يمكنه ردها.

فهل يجوز لمثل هذا بقاؤه على ولايته وإقطاعه؟ وقد عرفت نيته واجتهاده، وما رفعه من الظلم بحسب إمكانه، أم عليه أن يرفع يده عن هذه الولاية والإقطاع، وهو إذا رفع يده لا يزول الظلم، بل يبقى ويزداد. فهل يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع كما ذكر؟ وهل عليه إثمٌ في هذا الفعل؟ أم لا؟ وإذا لم يكن عليه إثم، فهل يطالب على ذلك؟ أم لا؟ وأي الأمرين خير له: أن يستمر مع اجتهاده في رفع الظلم وتقليله، أم رفع يده مع بقاء الظلم وزيادة؟ وإذا كانت الرعية تختار بقاء يده لما لها من المنفعة به، ورفع ما رفعه من الظلم، فهل الأولى له أن يوافق الرعية أم يرفع يده؟ والرعية تكره ذلك لعلمها أن الظلم يبقى ويزداد برفع يده.

فأجاب: الحمد للَّه. نعم إذا كان مجتهدًا في العدل ورفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته خير وأصلح للمسلمين من ولاية غيره، واستيلاؤه على الإقطاع خير من استيلاء غيره، كما قد ذكر؛ فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع، ولا إثم عليه في ذلك؛ بل بقاؤه على ذلك أفضل من تركه، إذا لم يشتغل إذا تركه بما هو أفضل منه.

وقد يكون ذلك عليه واجبًا إذا لم يقم به غيره قادرًا عليه. فنشر العدل، بحسب الإمكان، ورفع الظلم بحسب الإمكان؛ فرض على الكفاية، يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك، إذا لم يقم غيره في ذلك مقامه، ولا يطالب والحالة هذه بما يعجز عنه من رفع الظلم.

وما يقرره الملوك من الوظائف التي لا يمكنه رفعها لا يُطلب بها، وإذا كانوا هم ونوابهم يطلبون أموالًا لا يمكن دفعها إلا بإقرار بعض تلك الوظائف، وإذا لم يدفع إليهم أعطوا تلك الإقطاعات والولاية لمن يقرِّر الظلم أو يزيده، ولا يخفِّفه، كان أخذ تلك الوظائف ودفعها إليهم خيرًا للمسلمين من إقرارها كلها، ومن صرف من هذه إلى العدل والإحسان فهو أقرب من غيره، ومن تناوله من هذا شيء أبعد عن العدل والإحسان من الظلم، ويدفع شر الشرير بأخذ بعض ما يطلب منهم، فما لا يمكنه رفعه هو محسن إلى المسلمين غير ظالم لهم، يثاب، ولا إثم عليه فيما يأخذه على ما ذكره، ولا ضمان عليه فيما أخذه، ولا إثم عليه في الدنيا والآخرة إذا كان مجتهِدًا في العدل والإحسان بحسب الإمكان.

وهذا كوصي اليتيم وناظر الوقف والعامل في المضاربة والشريك.. وغير هؤلاء،

ممن يتصرف لغيره بحكم الولاية أو الوكالة، إذا كان لا يمكنه فعل مصلحتهم إلا بإداء بعضه من أموالهم للقادر الظالم: فإنه محسن في ذلك غير مسيء، وذلك مثل ما يعطى هؤلاء المكَّاسين وغيرهم في الطرقات، والأشوال، والأموال التي ائتمنوا؛ كما يعطونه من الوظائف المرتبة على العقار، والوظائف المرتبة على ما يباع ويشترى؛ فإن كل من تصرَّف لغيره أو لنفسه في هذه الأوقات من هذه البلاد ونحوها فلابد أن يؤدِّي هذه الوظائف، فلو كان ذلك لا يجوز لأحد أن يتصرَّف لغيره لزم من ذلك فساد العباد وفوات مصالحهم.

والذي يَنهى عن ذلك لئلَّا يقع ظلم قليل، لو قبل الناس منه تضاعف الظلم والفساد عليهم، فهو بمنزلة من كانوا في طريق، وخرج عليهم قطاع الطريق، فإن لم يُرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلوهم. فمن قال لتلك القافلة: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئًا من الأموال التي معكم للناس، فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه، ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير وسلبوا مع ذلك، فهذا مما لا يشير به عاقل، فضلًا أن تأتي به الشرائع، فإن اللَّه تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح، وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان.

فهذا المتولِّي المُقطَع الذي يدفع بما يوجد من الوظائف، ويصرف إلى من نسبه مستقرًّا على ولايته وإقطاعه ظلمًا وشرًّا كثيرًا عن المسلمين أعظم من ذلك، و لا يمكنه دفعه إلا بذلك،إذا رفع يده تولَّى من يُقِره ولا ينقص منه شيئًا، وهو مثاب

على ذلك، ولا إثم عليه في ذلك، ولا ضمان في الدنيا والآخرة.

وهذا بمنزلة وصي اليتيم، وناظر الوقف الذي لا يمكنه إقامة مصلحتهم إلا بدفع ما يوصل من المظالم السلطانية، إذا رفع يده تولَّى من يجور ويزيد الظلم، فولايته جائزة، ولا إثم عليه فيما يدفعه؛ بل قد تجب عليه هذه الولاية.

وكذلك الجندي المُقطع الذي يخفِّف الوظائف عن بلاده، ولا يمكنه دفعها كلها؛ لأنه يُطلب منه خيل وسلاح ونفقة لا يمكنه إقامتها إلا بأن يأخذ بعض تلك الوظائف، وهذا مع هذا ينفع المسلمين في الجهاد. فإذا قيل له: لا يحل لك أن تأخذ شيئًا من هذا؛ بل ارفع يدَك عن هذا الإقطاع. فتركُه وأخذه من يريد الظلم، ولا ينفع المسلمين: كان هذا القائل مخطِئًا جاهلًا بحقائق الدين؛ بل بقاء الجند من التُّرك والعرب الذين هم خير من غيرهم، وأنفع للمسلمين، وأقرب للعدل على إقطاعهم، مع تخفيف الظلم بحسب الإمكان، خير للمسلمين من أن يأخذ تلك الإقطاعات من هو أقل نفعًا وأكثر ظلمًا.

والمجتهد من هؤلاء المُقْطَعين كلهم في العدل والإحسان بحسب الإمكان يجزيه اللَّه على ما فعل من الخير، ولا يعاقبه على ما عجز عنه، ولا يؤاخذه بما يأخذ ويصرف، إذا لم يكن إلا ذلك: كان ترك ذلك يوجب شرًّا أعظم منه.. واللَّه أعلم[1].

***

(1) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ج30 ص356-360).

ملحق رقم (2)

فصل جامع في تعارض الحسنات والسيئات

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية من فصل: «في تعارض الحسنات والسيئات»:

إذا ثبت أن الحسنات لها منافع وإن كانت واجبة: كان في تركها مضار، والسيئات فيها مضار، وفي المكروه بعض حسنات، فالتعارض إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما، فتقدم أحسنهما بتفويت المرجوح، وإما بين سيئتَيْن لا يمكن الخُلُوُّ منهما: فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، وإما بين حسنة وسيئة، لا يمكن التفريق بينهما: بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع السيئة، وترك السيئة مستلزِم لترك الحسنة، فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة.

فالأول: كالواجب والمستحبُّ، وكفرض العين، وفرض الكفاية، مثل تقديم قضاء الدين المطالب به على صدقة التطوع.

والثاني: كتقديم نفقة الأهل على نفقة الجهاد الذي لم يتعيَّن، وتقديم نفقة الوالدين عليه، كما في الحديث الصحيح: أي العمل أفضل؟ قال: «**الصلاة على مواقيتها**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**ثم بر الوالدين**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**ثم الجهاد في سبيل الله**»، وتقديم الجهاد على الحج كما في الكتاب والسنة، متعيِّن على متعين، ومستحب على مستحَبٍّ، وتقديم قراءة القرآن على الذكر إذا استويا في عمل القلب واللسان، وتقديم الصلاة عليهما إذا شاركتهما في عمل القلب، وإلا فقد يترجَّح

الذكر بالفهم والوجل على القراءة التي لا تجاوز الحناجر، وهذا باب واسع.

والثالث: كتقديم المرأة المهاجرة لسفر الهجرة بلا محرم على بقائها بدار الحرب، كما فعلت أم كلثوم التي أنزل الله فيها آية الامتحان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: 10].

وكذلك في «باب الجهاد»، وإن كان قتل من لم يقاتل من النساء والصبيان وغيرهم حرامًا، فمتى ا حتيج إلى قتال قد يعمهم مثل: الرمي بالمنجنيق، و التبييت بالليل جاز ذلك، كماجاءت في السنة في حصار الطائف ورميهم بالمنجنيق، وفي أهل الدار من المشركين يبيتون، وهو دفع لفساد الفتنة أيضًا بقتل من لا يجوز قصد قتله.

وكذلك «مسألة التترس» التي ذكرها الفقهاء، فإن الجهاد هو دفع فتنة الكفر، فيحصل فيها من المضرة ما هو دونها، ولهذا اتفق الفقهاء على أنه متى لم يمكن دفع الضرر عن المسلمين إلا بما يُفضي «إلى» قتل أولئك المتترَّس بهم جاز ذلك، وإن لم يخف الضرر لكن لم يمكن إلا بما يفضي إلى قتلهم ففيه قولان.

وأما الرابع: فمثل أكل الميتة عند المخمصة، فإن الأكل حسنة واجبة لا يمكن إلا بهذه السيئة ومصلحتها راجحة، وعكسه الدواء الخبيث، فإن مضرته راجحة على مصلحته من منفعة العلاج، لقيام غيره مقامه، ولأن البرء لا يتيقن به، وكذلك شر الخمر للدواء.

فتبين أن السيئة تحتمل في موضعين: دفع ما هو أسوأ منها، إذا لم تدفع إلا بها،

وتحصل بما هو أنفع من تركها إذا لم تحصل إلا بها. والحسنة تُترك في موضعين: إذا كانت مفوِّتة لما هو أحسن منها: أو مستلزمة لسيئة تزيد مضرتها على منفة الحسنة. هذا فيما يتعلق بالموازنات الدينية.

وأما سقوط الواجب لمضرة في الدنيا، وإباحة المحرَّم لحاجة الدنيا، كسقوط الصيام لأجل السفر، وسقوط محظورات ا لإحرام وأركان الصلاة لأجل المرض. فهذا باب آخر يدخل في سعة الدين ورفع الحرج، الذي قد تختلف فيه الشرائع، بخلاف الباب الأول فإن جنسه مما لا يمكن اختلاف الشرائع فيه، وإن اختلفت في أعيانه، بل ذلك ثابت في العقل، كما يقال: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيْرَين وشر الشَّرَّين، وينشد:

إن اللبيب إذا بدا من جسمه مرضان مختلفان داوى الأخطرا

وهذا ثابت في سائر الأمور.

ولهذا استقر في عقول الناس أنه عند الجدب يكون نزول المطر لهم رحمة، وإن كان يتقوى بما ينبته أقوام على ظملهم، لكن عدمه أشد ضررًا عليهم، ويرجحون وجود السلطان مع ظلمه على عدم السلطان، كما قال بعض العقلاء: ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان.

ثم السلطان يؤاخذ على ما يفعله من العدوان، ويفرط فيه من الحقوق مع التمكن، لكن أقول هنا: إذا كان المتولي للسلطان العام أو بعض فروعه كالإمارة والولاية والقضاء ونحو ذلك، إذا كان لا يمكنه أداء واجباته وترك محرماته، ولكن

يتعمد ذلك ما لا يفعله غيره قصدًا وقدرة، جازت له الولاية، و ربما وجبت! وذلك لأن الولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها، من جهاد العدو، وقسم الفيء، وإقامة الحدود، وأمن السبيل، كان فعلها واجبًا، فإذا كان ذلك مستلزمًا لتولية بعض من لا يستحق، وأخذ بعض ما لا يحل، وإعطاء بعض من لا ينبغي، ولا يمكنه ترك ذلك، صار هذا من باب ما لا يتم الواجب أو المستحب إلا به، فيكون واجبًا أومستحبًّا، إذا كانت مفسدته دون مصلحة ذلك الواجب أو المستحب، بل لو كانت الولاية غير واجبة، وهي مشتملة على ظلم، ومن تولاها أقام الظلم حتى تولاها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم فيها، ودفع أكثره باحتمال أيسره، كان ذلك حسنًا مع هذه النية، وكان فعله لما يفعله من السيئةبنية دفع ما هو أشد منها جيدًا.

وهذا باب يختلف باختلاف النيات والمقاصد، فمن طلب منه ظالم قادر وألزمه مالًا، فتوسط رجل بينهما ليدفع عن المظلوم كثرة الظلم، وأخذ منه وأعطى الظالم، مع اختياره أن لا يظلم ودفعه ذلك لو أمكن، كان محسنًا، ولو توسَّط إعانة للظالم كان مسيئًا.

وإنما الغالب في هذه الأشياء فساد النية والعمل، أما النية فبقصده السلطان والمال، وأما العمل فبفعل المحرمات وبترك الواجبات، لا لأجل التعارض ولا لقصد الأنفع والأصلح.

ثم الولاية وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة، فقد يكون في حق الرجل

المعين غيرها أوجب أو أحب، فيقدِّم حينئذ خير الخيرين وجوبًا تارة، واستحبابًا أخرى.

ومن هذا الباب تولِّي يوسف الصديق على خزائن الأرض، لملك مصر، بل ومسألته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفارًا كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾.. الآية [غافر: 34]، وقال تعالى عنه: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾.. الآية [يوسف: 39، 40].

ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسُنَّة في قبض الأموال وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته، ولا تكون تلك جارية على سُنَّة الأنبياء وعدلهم، ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد، وهو ما يراه من دين اللَّه، فإن القوم لم يستجيبوا له، لكن فَعَل الممكن من العدل والإحسان، ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يكن يمكن أن يناله بدون ذلك، وهذا كله داخل في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما، فقدَّم أوكدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجبًا، ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الحقيقة.

وكذلك إذا اجتمع محرَّمان لا يمكن ترك أعظمها إلا بفعل أدناهما لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرمًا في الحقيقة. وإن سمَّى ذلك ترك واجب، وسمى هذا فعل محرم باعتبار الإطلاق لم يضرّ، ويقال في مثل هذا: ترك الواجب لعذر، وفعل

المحرم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة، أو لدفع ما هو أحرم.

وهذا باب التعارض باب واسع جدًّا، لا سيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصت فيها آثار النبوة وخلافة النبوة، فإن هذه المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل. ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة، فإنه إذا اختلطت الحسنات بالسيئات وقع الاشتباه والتلازم، فأقوام قد ينظرون إلى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وإن تضمن سيئات عظيمة، وأقوام قد ينظرون إلى السيئات، فيرجحون الجانب الآخر وإن ترك حسنات عظيمة، والمتوسطون الذين ينظرون الأمرين.

فينبغي للعالم أن يتدبر أنواع هذه المسائل، وقد يكون الواجب في بعضها – كما بينته فيما تقدم – العفو عند الأمر والنهي في بعض الأشياء لا التحليل والإسقاط. مثل أن يكون في أمره بطاعة فعل لمعصية أكبر منها، فيترك الأمر بها دفعًا لوقوع تلك المعصية، مثل أن ترفع مذنبًا إلى ذي سلطان ظالم فيعتدى عليه في العقوبة ما يكون أعظم ضررًا من ذنبه، ومثل أن يكون في نهيه عن بعض المنكرات ترك لمعروف هو أعظم منفعة من ترك المنكرات، فيسكت عن النهي خوفًا أن يستلزم ترك ما أمر الله به ورسوله مما هو عنده أعظم من مجرد ترك ذلك المنكر[1].

***

(1) مختصر من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (ج20 ص48-61).